

التحولات الاجتماعية والثقافية والسياسية في المغرب

ذ. مصطفى يحيواوي ذة. سمية بوتخيل ذ. أحمد عصيد ذ. نور الدين الزاهي
ذ. حسن أوريد ذ. محمد ضريف ذة. سعاد رجب ذ. محمد الساسي

تنسيق:

آمنة بوغالبي - عبد الرحمان علال

دجنبر 2022

التحولات الاجتماعية والثقافية والسياسية في المغرب

د. مصطفى يحيى
د. سميرة بوتخيل
د. أحمد عصيد
د. نور الدين الزاهي
د. حسن أوريد
د. محمد ضريف
د. سعاد رجب
د. محمد الساسي

تنسيق:

آمنة بوغالبي - عبد الرحمان علال

دجنبر 2022

أنفجرس

- 03..... كلمة مؤسسة فريدريش إبرت
- 04..... المقدمة
مصطفى يحيوي: التحولات الاجتماعية والثقافية والسياسية خلال
العقدين الأولين من القرن 21: المقاربة الترايبية بعد 20 سنة من
- 06..... التجريب
- 19..... أحمد عصيد: التحولات القيمية والثقافية وعوامل الصراع القيمي
نور الدين الزاهي: الطبقة المتوسطة على ضوء تحولات المجتمع
- 28..... المغربي في المدة الطويلة
- 49..... محمد ضريف: تحولات الإسلاميين المغاربة
محمد الساسي: التحولات السياسية في المغرب: الملكية والأحزاب
- 63..... السياسية
-
- **Soumia Boutkhil** : L'approche genre au Maroc :
analyse d'une situation ambiguë01
 - **Souad Rajeb**: Vivre ensemble sans discrimination:
Lecture des réformes introduites depuis 201132
 - **Hassan Aourid** : Le changement de la sphère politique
au Maroc50

لقد استحضرت الندوة بغاية الجواب عن السؤال المركزي المؤطر لأشغال الندوة مقاربات نظرية يطبعها التكامل والتقاطع، مع الحرص على استحضار حصيلة التراكم العلمي المنجز في دراسة المجتمع المغربي، وتركيبه حقله السياسي، وتنوع وغنى نسيجه الثقافي، وذلك من خلال محاولة قراءة مجمل التحولات قراءة تركيبية، بالاستناد إلى الأدوات العلمية والمنهجية المستقاة من السوسيولوجيا وعلم الاجتماع السياسي والديموغرافيا والأنثروبولوجيا الثقافية.

عميقة هي الخلاصات التي انتهى إليها السادة الأساتذة والباحثين المشاركين في الندوة العلمية، والتي تعكس انخراطهم المقتدر في التعاطي مع الأسئلة الحارقة التي يطرحها الموضوع المبحوث، ورجاحة تقديراتهم المؤسّسة على معطيات علمية رصينة، مكنت من تقديم أرضية صلبة للنقاش حول هذه التحولات، ومساءلتها من الناحية العلمية والمعرفية.

تسعى مؤسسة فريدريش إبرت - مكتب المغرب، من خلال نشر أعمال الندوة في كتاب جماعي، إلى توثيقها، من جهة أولى، وذلك بالنظر إلى جدية المساهمات العلمية ورسالة الأوراق البحثية التي تقدّم بها السيدات والسادة الأساتذة المشاركون، ومن جهة ثانية، قصد اتاحتها لجمهور أوسع من القراء والباحثين والمختصين والمهتمين بالموضوع المدروس، ووضعه رهن إشارتهم، سواء في صيغة ورقية، أو في صيغة إلكترونية من خلال الموقع الإلكتروني للمؤسسة.

كلمة المؤسسة



مانويل كات - الممثل المقيم
لمؤسسة فريدريش إبرت

تدرج إشكالية التحولات التي يعرفها مغرب اليوم؛ على المستويات السياسية والاجتماعية والثقافية في صميم الاهتمامات الكبرى والانشغالات الاستراتيجية لمؤسسة فريدريش إبرت - مكتب المغرب، وتولي أمر متابعتها من الناحية العلمية أهمية قصوى، بهدف تحقيق معرفة أكثر تكاملا حول طبيعة هذه التحولات.

ولتحقيق الغرض المشار إليه آنفا، نظمت المؤسسة يوم الأحد 29 ماي 2022، ندوة علمية في موضوع: "التحولات الاجتماعية والثقافية والسياسية في المغرب"، وذلك في إطار النسخة الثامنة من برنامج "شبكة الشباب المغربي المنخرط". وهي الندوة التي عرفت مشاركة نخبة من الأساتذة والباحثين، من حقول معرفية متقاطعة، كما تميّزت بالمناقشة الجادة، والأسئلة العميقة التي طرحها الشباب والشباب المشاركين في البرنامج.

وقد انطلقت الندوة من فرضية أساسية مفادها أن ثمة تحولات، يمكن وصفها بالهيكلية، تمس البنى العميقة للمجتمع المغربي، ليتأسس عن ذلك سؤال مركزي: ما طبيعة المجتمع المغربي اليوم؟

مقدمة عامة

كما أنه ثمة مستويات متعددة لرصد التحولات التي وسمت الحقل السياسي المغربي، فجزء منها يرتبط بالعلاقات بين السلط، سواء في منطقتي اشتغال المؤسسات التشريعية والتنفيذية ببعضهما البعض، أو في علاقة المؤسسة الملكية بمختلف الفاعلين، إن تعلق الأمر بالأحزاب السياسية، أو الحكومات المتعاقبة، أو النخب السياسية والاجتماعية والبرلمانية، أو الفاعلين الإسلاميين، أو باقي الديناميات الاجتماعية التي عرفها المغرب خلال ثلاثين سنة الماضية.

أسئلة الندوة:

تتأسس الندوة العلمية في محاولة بحثها للتحولات الاجتماعية والثقافية والسياسية التي وسمت المغرب، على جملة من الأسئلة الإشكالية، من بينها:

- 1 ما طبيعة المجتمع المغربي اليوم؟
- 2 هل مازال المجتمع المغربي مزيجا ومركبا؟
- 3 ما هي التشكيلات الكبرى للمجتمع المغربي حاضرا؟
- 4 كيف تطور المجتمع المغربي قديما وحديثا؟ وما هي القطاعات الكبرى التي عرفها؟
- 5 كيف نقرأ التحولات الاجتماعية والثقافية والسياسية التي يعرفها المغرب اليوم؟
- 6 ما حصيلة التراكم العلمي على مستوى الأدوات المنهجية لقراءة التحولات الاجتماعية والسياسية في المغرب اليوم؟
- 7 ما حصيلة الدراسات السوسولوجية والأنثروبولوجية في تحليل وتفسير التحولات الاجتماعية والسياسية في المغرب؟
- 8 كيف انعكست هذه التحولات على العلاقات والأدوار والبنى الاجتماعية؟

يحيل مفهوم التحول على مجموع التغييرات الهيكلية والواسعة التي طرأت على النسيج الاجتماعي والسياسي والثقافي والديمقراطي للمجتمع المغربي خلال العقود الثلاثة الماضية، دون نفي الامتدادات التاريخية لهذه التحولات.

وقد شملت هذه التحولات، مختلف العلاقات الاجتماعية بتقاطعاتها السياسية والثقافية، كما أنها مسّت سلوك الأفراد والجماعات، وطرائق عيشتهم وتصوراتهم للحياة والمجتمع والدين، فضلا على أن هذه التحولات نجد لها أثرا في توزيع الوظائف الاجتماعية على المستويين القيمي والثقافي.

لقد كان للانتقال الديمقراطي الذي عرفه المغرب منذ مستهل تسعينات القرن الماضي، تأثير واضح على مجمل تفاصيل النسيج المجتمعي المغربي، حيث مسّت الأسرة المغربية وأعاد تشكيل نسق الأدوار داخلها، خصوصا إذا نظرنا إليها من زاوية التحولات التي وسمت ولوج النساء إلى سوق الشغل وعلاقتها بالفضاء العام بالمقاربة المستندة إلى دراسات النوع الاجتماعي، أو التغييرات التي طرأت على الأسرة المغربية منذ دخول مقتضيات وأحكام مدونة الأسرة حيز التنفيذ (2004).

ومن منطلق اعتبار النسق السياسي مكونا من مكونات المجتمع، فإنه لم يكن في منأى عن التحولات الكبرى التي وسمت المجتمع المغربي، حيث تأثر الحقل السياسي بتأثر البنية الديمقراطية ونوع العلاقات الاجتماعية المستجدة، فأصبحت مثلا النساء فاعلات في الحقل السياسي منذ حصولهن لأول مرة على مقعد في مجلس النواب (1993)، أو مشاركتهن في الحكومة (1997)، قبل أن تتأسس مشاركتهن السياسية من بوابة التمييز الإيجابي (2002).

إلى الاستناد إلى مختلف مستويات التراكم العلمي والمنهجي المحقق في الدراسات الاجتماعية التي تناولت النسيج المجتمعي المغربي (العلاقات الاجتماعية، الشباب، الممارسة الدينية، الهجرة، النساء، سوق الشغل، الأسرة والعائلة، المغرب القروي، التحول المدني..)، في تقاطعاته الكبرى، بالنظر إلى ارتباط التحولات مع بعضها البعض.

المحور الثاني:

تنطلق الندوة من الفصل بين التحولات الاجتماعية والتحول السياسية لأسباب منهجية ومدرسية بحتة، والحال أن العلاقة بينهما شديدة الترابط ويصعب الفصل الجامد بينهما. وبذلك يتناول المحور الثاني من الندوة، الشق السياسي من التحولات التي يعرفها المجتمع، من خلال تسليط الضوء على حصيلة أداء مختلف الفاعلين في الحقل السياسي، بمقاربة تركيبية وبأدوات السوسيولوجيا السياسية، من خلال استحضار أداء الفاعلين المركزيين (الملكية، الأحزاب السياسية، المؤسسات الدستورية، الديناميات الاحتجاجية، الحركات الإسلامية..).

9 ما مستويات تأثير الانتقال الديمغرافي على العلاقات الاجتماعية والسياسية؟

10 ما أثر هذه التحولات على بنيت المجتمع المغربي؟

11 ما مستويات التحولات التي عرفها المجتمع السياسي المغربي؟ وما أثرها على الثقافة السياسية للأفراد والتنظيمات؟

12 كيف تطورت العلاقات بين مختلف الفاعلين في المجتمع السياسي المغربي؟

13 ما حصيلة الممارسة السياسية في المغرب؟

14 ما تأثير التحولات الحاصلة في العالم الرقمي على النسيج المجتمعي المغربي؟

محاو الندوة:

تنظم ندوة "التحولات الاجتماعية والثقافية والسياسية في المغرب" في محورين كبيرين:

المحور الأول:

يُقارب إشكالية التحولات العميقة التي يعرفها المجتمع المغربي، بأدوات منهجية متعددة، وبمقاربات معرفية متقاطعة، يحضر فيها الجانب السوسيولوجي والأنثروبولوجي والقيمي والثقافي والديمغرافي، من خلال استثمار مختلف الإحصائيات والمؤشرات المستخرجة من الإحصاء العام للسكان والسكنى (على الأقل منذ سنوات 1994-2004-2014)، ومختلف الأرقام والدراسات الصادرة عن المندوبية السامية للتخطيط (أو مصادر علمية أخرى معتمدة). بالإضافة

التحولات الاجتماعية والثقافية والسياسية
خلال العقدين الأولين من القرن 21: المقاربة
الترايبية بعد 20 سنة من التجريب

مصطفى يحياوي

التحولات الاجتماعية والثقافية والسياسية خلال العقدين الأولين من القرن 21: المقاربة الترايية بعد 20 سنة من التجريب

مصطفى يحيى: أستاذ الجغرافيا السياسية وتقييم السياسات العمومية،
شعبة الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالمحمدية، جامعة الحسن
الثاني - الدار البيضاء.



مدخل

تصبو هذه المداخلة إلى التفاعل مع أربعة أسئلة وردت في الورقة المرجعية للدوة. يتعلق الأمر بـ:

- كيف نقرأ التحولات الاجتماعية والسياسية التي يعرفها المغرب اليوم؟
- كيف انعكست هذه التحولات على العلاقات والأدوار والبنى الاجتماعية؟
- ما مستويات تأثير الانتقال الديمغرافي على العلاقات الاجتماعية والسياسية؟
- ما مستويات تأثير الانتقال الديمغرافي على العلاقات الاجتماعية والسياسية؟ ما أثر هذه التحولات على بنيات المجتمع المغربي؟

ولأنني دُعيت من طرف المنظمين إلى تركيز الاهتمام على البعد الجغرافي المجالي في الإجابة عن هذه الأسئلة، فقد اخترت أن أنطلق في تحليلي من ثلاث مقدمات تؤطر قياس التحول بمعناه المعجمي البسيط، أي التغيير والتبدل والانتقال من حال إلى حال:

المقدمة الأولى سياسية ذات بعد استراتيجي استراتيجي بعيد المدى في تأطير الدولة لسياسة إعداد التراب باعتبارها إطارا تدبيريا مؤطرا بإرادة سياسية مشرعة بقانون يحكم تركز التجمعات البشرية وأنشطتها الاقتصادية وحركتها المجالية وتوسعها

العمراني ودينامياتها التنموية. ففي بداية الألفية الثالثة، وبعد خطاب الملك حول المفهوم الجديد للسلطة (أكتوبر 1999)، أطلقت حكومة التناوب التوافقي حوارا وطنيا حول إعداد التراب، حيث اعتبر آنذاك الوزير الأول (عبد الرحمان اليوسفي) هذا الورش أداة أساسية للديمقراطية المسؤولة تراهن من خلالها الحكومة:

1	تدارك عدة عقود من التأخر في مجالات حيوية من الحياة الوطنية، مثل التعليم والتكوين والصحة وتجهيز الأرياف
2	تأهيل البنيات التحتية وآليات الإنتاج لاستحقاقات معاهدة التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي

فنفس السياق، يزيد محمد اليازغي (الوزير المكلف بإعداد التراب الوطني والبيئة والتعمير والإسكان آنذاك) بيانا بقوله:

"إذا كنا نتوخى تنمية متوازنة، فإننا لا نقبل ظروف العيش غير المرضية التي تعرفها أريافنا. وهذا لا يعني أن هذه المشاكل تنحصر في العالم الريفي فقط بل هناك العديد من أحياء المدن التي تتخبط

وهنا نتساءل، كيف يمكننا قياس هذه التحولات الاجتماعية بتدقيق مدتها وطوارئها وآثارها المادية وغير المادية على سلوكيات الأفراد وتطور البنات والعلاقات الاجتماعية...؟

لعل أهم ما اتفق عليه أغلبية الباحثين في هذا الصدد أنه يصعب تحديد بداية التحولات ومنتهائها بشكل دقيق؛ كما أنه يصعب اعتماد مؤشرات قياس موحدة للتغيير الاجتماعي، خاصة فيما يتعلق بحديثاته السياسية والثقافية المرتبطة بشرعية الحكم والولاية (Grigori Lazarev, 2012).

ولذلك، سنحاول في تحليلنا لمتغيرات الحكامة الترابية خلال 20 سنة الأخيرة أن نسلك طريقاً تم تطويره في نظرية التدبير بالنتائج في مجال التنمية. مجمل القول فيها، أن مسار التنمية محكوم بنظرية التغيير بإمكانها أن تقيم إصلاح منظومة الحكامة الترابية بالاستناد إلى قاعدة النجاعة الاجتماعية التي تستلزم تتبع مراحل الانتقال من وضع (أ) المنطلق (الأقل إنصافاً وعدلاً واستقامة مع شروط العيش الكريم)، إلى وضع (ب) المبتغى الذي تتحقق به أهداف التحول (على المستوى القيمي/ الثقافي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي).

وهو ما يجعل للتغيير إطاراً منطقياً قابلاً لتقدير أحجامه وأوصافه انطلاقاً من مجموعة من المعطيات الكمية والكيفية: بعضها يهتم بتحسين الوضع المادي والمعاشي للأفراد والجماعات (متوسط الحياة عند الولاية، ومؤشر الخصوبة، ومعدل التحضر، وتوزيع الساكنة النشطة حسب القطاعات، ونسبة تحديث وسائل الإنتاج الفلاحي، والولوج للخدمات الأساسية...؛) وبعضها الآخر يهتم بالعلاقات داخل النسيج الاجتماعي المحلي، مثل مؤشر الحكامة

في الفوضى، وتعاني من نقص في التجهيزات الحيوية... فإذا كنا نرغب في تحقيق تنمية غير مدمرة لثروائنا ومواردنا الطبيعية، ينبغي علينا أن نغير سلوكنا، وأيضا سياساتنا التنموية". (الحوار الوطني حول إعداد التراب، 2000).

المقدمة الثانية نظرية تقيس معنى التحولات الاجتماعية انطلاقاً مما أورده ألكسيس دي توكفيل في كتابه "De la démocratie en Amérique" (نسخة 2018)، حيث اعتبر أن التحولات الاجتماعية والسياسية التي شهدتها الولايات المتحدة كانت ذات غاية مخصصة هي قيام أمة تسود فيها الديمقراطية التي تؤمن المساواة في الأوضاع، بالرغم من طبيعتها الاجتماعية غير متجانسة. بهذا المعنى، نشأت الحالة الاجتماعية الأمريكية التي يعتبرها دي توكفيل العامل الحاسم في السلوكيات الاجتماعية التي تطبع بها الأفراد والمؤسسات حتى أصبحت خاصية بنيوية للممارسة السياسية والاقتصادية والثقافية الحرة القائمة على ديمقراطية مبنية على سيادة الشعب بوصفها المهيمن على العالم السياسي الأمريكي "كما يهيمن الرب على الكون"، فهو "سبب وغاية كل شيء" يوجد في الواقع الاجتماعي.

يستفاد من النموذج الأمريكي أن التغيير الاجتماعي تحول تراكمي في الآليات النشطة داخل البنية الاجتماعية، عادة ما تصاحبه تحولات في الرموز الثقافية أو في قواعد السلوك، أو في وظيفة المؤسسات الاجتماعية، أو في منظومة القيم؛ فيكون بذلك التغيير كل طارئ جديد يؤثر بشكل أو بآخر على الاشتغال الوظيفي الاعتيادي للمؤسسات، وفي قيمتها الاعتبارية في تأطير سلوكيات الأفراد والجماعات وتفاعلاتهم اليومية (بما في ذلك علاقات القرابة وتقسيم العمل) (Talcott P., 1968, 1969).

اعتمادا على هذه المقدمات الثلاث وربطها بالأسئلة الأربعة المجتّعة من الورقة المرجعية للدوة، سأحاول فيما سيأتي أن أقيس التحولات الاجتماعية والسياسية والثقافية خلال العشريين الأولى من الألفية الثالثة، انطلاقا مما بلغته "الديمقراطية" الألفية الثالثة، التي وردت في خطاب اليوسفي، و"التنمية المتوازنة" التي وردت في خطاب البازغي، أعلاه.

إذا كان المتغى للسياسة الوطنية حول إعداد التراب في سنة 2000 هو تدارك العجز المزمن في التحكم في مسار التنمية المجالية، وإذا كان الخطاب الملكي التأسيسي للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية في 18 ماي 2005 قد حدد الكرامة ومحاربة الفقر والإقصاء الاجتماعي والهشاشة آفاقا للتنمية الترابية المبنية على أفقية التدخل، والتقاطعية والتقائية السياسات والبرامج الاجتماعية، فإن محرك التغيير السياسي لم يعد فحسب ممارسة السلطة بإشراك الشعب كمصدر حاسم في شرعيتها، وإنما أيضا إطالة مشاركة المواطن خارج الزمن الانتخابي عبر إدماجه في مسار إنتاج التنمية الترابية.

وهنا يحق التساؤل، كيف جرى هذا التحول في عقل محتويات جديدة لمعنى الانتقال الديمقراطي؛ علما بأن التحولات السياسية التي طرأت في الحكامة الترابية خلال هذه الفترة الزمنية تراكمية غير منسجمة ويصعب توقعها دون استدعاء عوامل التأقلم مع عوامل المباغتة التي عادة ما تجعل مجريات الأحداث ذات مفعول مؤثر (سلبا أو إيجابا) في دينامية التغيير، ونذكر في هذا الشأن أربعة أحداث مركزية:

ومؤشر التناغم الاجتماعي ومؤشر سلمية العلاقات التي تنتظم بين الأفراد فيما بينهم من جهة وبين تلك التي تجمعهم بالمؤسسات -وظيفية- سواء داخل الأسرة أو داخل المجال العام.

المقدمة الثالثة منهجية تستدعي المقاربة الترابية للتنمية براديفما في تقدير التحولات الاجتماعية والسياسية والثقافية. موجزا، أن قياس التحول يُبنى على إمعان النظر في المتغيرات التنظيمية للحكامة المحلية ومضامينها، إن على مستوى اشتغال البنات، وإن على مستوى العلاقات التي تُنسج بين الأفراد والمؤسسات الحائزة على القهر المشرع. إذ التحولات الاجتماعية والثقافية تحمل على الممازجة السياسية الواعية بين:

تقدير أهمية الأطراف وتثمين الموارد المحلية (المحيط في نظرية سمير أمين) في إنتاج التنمية من داخل جغرافية القرب الاجتماعي

الاستجابة للحاجات بوصفها موانع تحول دون تحقق غايات التنمية البشرية والعدالة المجالية والأمن الإنساني، كما أطرتها الأدبيات الأهمية في برنامجها الإنمائي في علاقته مع المنظومة الكونية لحقوق الإنسان وما تشترطه مواطنة الأفراد من حرية وكرامة وحماية من الخوف ومن الحاجة

يبدو من خلال الوقائع والأحداث التي شهدتها الثماني سنوات الأخيرة أن واقع الديناميات المدنية بعد الحراك الشعبي لبداية 2011 المعروف اختزالا بحركة شباب 20 فبراير قد تميز بطلب اجتماعي مضطرد على الحقوق، وبتعاظمٍ نفعي وقتي مع قنوات المشاركة المواطنة المؤطرة بالمواد القانونية (Rachik, 2018, 2016, A.). ولعل أهم خاصية بين هذه الديناميات المدنية الترابية، أنها ذات طابع اجتماعي غير مرتبط بأجندات واضحة، ولا تبرز فيه شعارات سياسية بالمعنى المرتبط بحمولة فكرية يمكن تأويلها -إيديولوجيا- على خطاب معارض لنظام الحكم.

وقد أفرز ذلك واقعا اجتماعيا بأربعة ملامح أكدت مختلف الأبحاث الميدانية حول المشاركة المواطنة المنجزة خلال الفترة الممتدة بين 2005 و2019: (1) حدوث تغير في علاقة المواطن العادي بالسلطة، و(2) الإقبال المتزايد على الفعل الجمعي، في مقابل (3) تراجع منسوب الثقة في الأحزاب السياسية وفي جدوى الانتخابات، وتنامي الشعور بعدم الرضا عن أداء المؤسسات العمومية بسبب ضعف الخدمات وشيوع مظاهر المحسوبية والرشوة، و(4) الخيبة من تجربة آليات وأجهزة الحكامة التشاركية المنصوص عليها في القوانين التنظيمية للجماعات الترابية.

أكتفي في هذا المقام بذكر بعض المؤشرات المتعلقة بتغير علاقة المواطن بالسلطة، وتزايد الوعي المدني، ونجاعة آلية العرائض على المستوى الترابي.

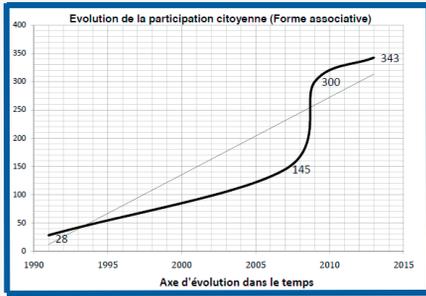
1.1 تغير علاقة المواطن بالسلطة

- حدث تفجيرات 16 ماي 2003 وما استتبعه على مستوى خطاب الكرامة والتنمية البشرية وتقدم ورش العدالة الانتقالية والأوراش الكبرى
 - حدث الربيع الديمقراطي وما نتج عنه من إصلاح دستوري وقوانين تنظيمية جديدة فيما يتعلق بالجماعات الترابية والمشاركة المواطنة (الحق في المعلومات، والمتمتسات، والعرائض)
 - حدث حراك الريف ومقاطعة بعض العلامات التجارية؛
 - والحدث يهم الأزمة الصحية التي شهدها العالم بداية 2020 جراء انتشار وباء كوفيد 19؟
- للإجابة عن هذا التساؤل الجامع بين الأسئلة الواردة في الورقة المرجعية، ونظرا لضيق الوقت، سأحاول بناء التحليل انطلاقا من معاينة المتغيرات السلوكية للأفراد والجماعات والدينامية المجالية التي استتبع الحراك الاجتماعي لبداية 2011 واعتماد وثيقة دستورية جديدة، ثم انتقل إلى أعمال مقارنة نقدية للمخرجات السياسية التي أفرزتها القوانين التنظيمية للجماعات الترابية على مستوى الحكامة الترابية؛ لأنتهي إلى استنتاجات عامة طرح فيها وجهة نظر متعددة المعارف حول آفاق اشتغال حكمة ترابية مبنية على المشاركة المواطنة (Rajeb S., Yahyaoui M., 2015).

1.1 الواقع اليومي الترابي بين تزايد الطلب الاجتماعي على المصلحة المشتركة وبين العرض العمومي المبني على مصلحة العامة:

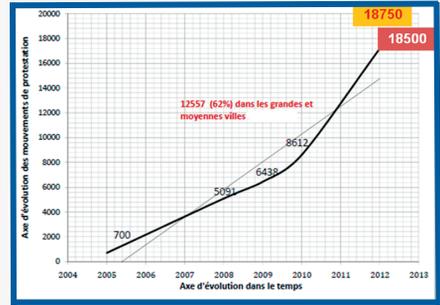
1.2 تزايد الإقبال على العمل المدني

الإقبال المتزايد على تأسيس الجمعيات المحلية، حيث أصبحت تشكل أكثر من 92% من مجموع العدد الإجمالي للجمعيات على الصعيد الوطني، وقد تم تسجيل معدل إحداث 85 جمعية جديدة - يوميا- خلال 2013، وانتقل عددها من 4000 في بداية التسعينيات إلى 116.836 جمعية في نهاية 2013 (المرجع: دراسة وزارة الداخلية حول العمل الجمعي، 2014)، ليصل في 2020 إلى ما يناهز 220 ألف جمعية تساهم بنسبة 1 في المائة في الناتج الداخلي الخام (المرجع: دراسة وزارة العلاقة مع البرلمان والمجتمع المدني حول مؤشر ديمومة منظمات المجتمع المدني، 2020).



فحن أمام "ثورة قيمية" نعيشها بدون قدرة مؤسسات الدولة على التحكم في سرعة انسيابها داخل جسم المجتمع، وبدون امتلاكها لمعرفة دقيقة لحيثيات تشكلها تمكنها من سرعة احتوائها. ولعل أهم مظهراتها هو بداية عودة شرح الثقة بين الهامش والمركز، وكأن التاريخ يرجع بنا لسؤال جدوى العيش داخل مجتمع يمتد - جغرافيا- خارج حدود التراب المحلي، طُرح سألنا لدى القبائل بطريقة مختلفة عما نعيشه اليوم.

فكما يبيّن المبيان (1)، فقد برزت ما بعد حراك 2011 معالم تغير في علاقة المواطن العادي بالسلطة، وعلاقة الهامش/المحيط بالمركز، وذلك بفعل التزايد المضطرد في الوعي بالحقوق، وارتفاع منسوب القلق الترابي، وتنامي تعاطي المواطن مع ثقافة الاحتجاج. فبحسب المعطيات الرسمية (تقرير وزارة الداخلية 2017، وتقرير المندوب الوزاري لحقوق الإنسان 2019)، فقد انتقل عدد المظاهرات الاحتجاجية من أقل من 700 مظاهرة في 2005 إلى 18750 مظاهرة في 2017، وشهدت التجمعات الحضرية بالمدن المتوسطة والكبيرة نسبة 62% منها.



المبيان 1: تطور الأشكال الاحتجاجية بالمغرب بين

2004 و2013 (بحيوي م، 2017).

إن القاسم المشترك بين هذه الاحتجاجات، أنها من جهة، تعبر عن مطالب نفعية وقتية مرتبطة بالحياة اليومية والقرب الترابي والمطلبية الفتوية وارتفاع صوتها في النقاش العمومي وفي ساحات الاحتجاج؛ ومن جهة ثانية، تعبر عن عدم رضا المواطنين والمواطنات على الخدمات العمومية، وحرصهم على المطالبة بحقوقهم كمرتفقين، مثال تلقي ليديك خلال 2015 لأزيد من 74 ألف شكاية، منها 22 ألف شكاية تهم فاتورة الاستهلاك، أي ما يناهز 8% من عدد الأسر القاطنة بالمدارات الحضرية للدار البيضاء الكبرى من جهة ثانية.

وإذا ما دققنا توزيع هذه العرائض بحسب السلم الترابي، سنجد أن:

-عدد الجماعات المعنية 97 جماعة | 1590، أي لم تتجاوز 6%؛

-وبحسب نوعية الجماعات الترابية، الأمر يتعلق فقط بـ 80 جماعة من بين 1503 (أي 5,3%)، و9 من بين 75 عمالة وإقليمًا، و8 من بين 12 جهة.

إذن، ما يمكن استخلاصه من التركيب بين هذه المؤشرات أن المزاج الاجتماعي العام يميل اليوم إلى إنتاج دورة ديناميات مدنية جديدة مرتبطة بالسياسات العمومية والبرامج التنموية المحلية تتميز بـ:

1. التركيز على المصلحة المشتركة في نسج العلاقة

مع المؤسسات

2. تراجع الاهتمام بالمصلحة العامة كأفق نضالي

استراتيجي "مثالي" يستدعي التزامات ونضالات سياسية معقدة ومستدامة

3. ضعف المردودية الاجتماعية لآليات المشاركة

المواطنة المنصوص عليها في القوانين التنظيمية

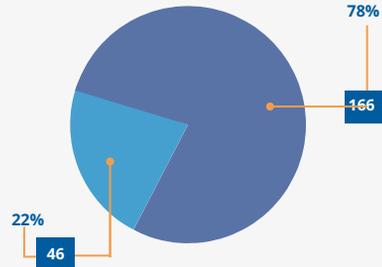
للجماعات الترابية.

فالجيل الجديد من «الديناميات المدنية» لا يأبه كثيرا بالشعارات السياسية وبالقضايا الاجتماعية المهيكلة، بقدر ما يؤطر نفسه ويبلور استراتيجيته الميدانية، تفاعلا مع قضايا محلية ملموسة (تنسيقيات مواجهة غلاء فواتير أمانديس بطنجة)، أو مع قضايا مطلبية فتوية (تنسيقيات الطلبة الأطباء/الأطباء الداخليين والمقيمون/ تنسيقية الأساتذة المتدربين)، وهو في ذلك يستطيع تعبئة الكتلة الحرجة من المستهدفين مما يمنح تظاهراته طابعا جماهيريا حقيقيا، تُبدع من خلاله أشكال احتجاجية غير

ومرده ما جدوى أن نقبل بتفوق نخبوي وسلطوي للمركز من دون أن تكون عائدات هذا التسليم كافية للرضى به؟ وهنا الانتماء للوطن سيرتبط في وعي فئات اجتماعية عريضة (الهشة أو الفقيرة) بالحق في الاستفادة بالتنمية وبالتضامن الوطني المنتج للحد الأدنى من العدالة الاجتماعية. وهو ما يسجل تبديلا في العلاقة بين المواطن العادي والدولة، إذ أصبحت أكثر مصلحية بالمفهوم الذي يتجاوز عاطفة الانتماء كالحظة شعورية تؤمن التسليم الطوعي بوحدة المصير، إلى ثقافة "المواطنة" كإدراك واع لا يتحقق إلا بالشعور الفعلي بالكرامة والعدالة والمساواة وغيرها من قيم الخلفية الحقوقية التي تأسست عليها الوثيقة الدستورية لـ 2011.

1.3 نجاعة آلية العرائض المنصوص عليها في القوانين التنظيمية للجماعات الترابية

حسب الدراسة المنجزة من طرف المديرية العامة للجماعات الترابية في نهاية 2019، فإن عدد العرائض المقدمة من طرف المواطنين والجمعيات لم يتعد 212 عريضة موزعة حسب مقدميها كالتالي:



الجمعيات

المواطنون و المواطنون

قواعد الحكامة الترابية بناء على تفعيل الإرادة الدستورية في تقوية مسالك الديمقراطية التشاركية في بلورة القرار العمومي؟
 علما بأن هذا النوع من الديمقراطية يتيح إطالة مدة المشاركة المواطنة خارج الزمن الانتخابي، أي بشكل صريح، يوفر مسالك قيمة باحتواء سياسي عقلاني لإلحاح المواطن على إبراز صوته في الحياة العامة، وعلى التمرد السلطة غير القادرة على إنتاج حلول عملية لواقع الحاجة الاجتماعية.

2. حكمة ترابية جديدة بين الرغبة في إعادة توليف السلطة العمومية وإعادة انتشار الدولة

أعتقد أنه بالنظر إلى ما ورد في القوانين التنظيمية المشار إليها أعلاه، سنلاحظ أن الثقافة القانونية التي أطرت هذه النصوص حرصت على مراعاة شرط التدرج في إصلاح بنيات الدولة وشرط تأمين حاجيات تأقلم المؤسسات واستقرار أداؤها مع الواقع الدستوري الجديد بشكل يتماشى والمفهوم المعياري للمرفق العام وخصوصياته الإدارية والقانونية كفضاء يسهر على التنظيم في إطار قاعدة المصلحة العامة المشروطة بمبادئ الحكامة الجيدة وربط المسؤولية بالمحاسبة.

إلا أن ذلك لم يكن كافيا، في نظري، لتجنب الخلط بين مفهومين في المشاركة:

أولا الديمقراطية التشاركية بوصفها اختيارا سياسيا متعاقدا عليه -دستوريا، يشترط أعمال قاعدة النجاعة السياسية المبنية على:

تستثمر من جهة في وسائط التواصل الاجتماعي (في نهاية 2012 بلغ عدد المغاربة الذين يملكون حسابا شخصيا في موقع "فيسبوك" 7,2 ملايين حساب، أي ما يناهز مغربي من أربعة؛ وقد انتقل في يناير 2021 إلى 22 مليون حساب يمثلون نسبة 59,3% من العدد الإجمالي للسكان، وقد سجلت السنة الأولى من الأزمة الصحية كوفيد 19 (2020) زيادة تقدر بـ 4 ملايين حساب جديد، بمعدل زيادة وصلت نسبة 22,2% بالمقارنة مع السنة المنصرمة)، ومن جهة ثانية في اعتماد صيغ ديمقراطية في إنتاج القرار (تقنية الجموع العامة لتنسيقيات غير مؤطرة -مسطريا- بقانون الحريات لتنسيقيات غير مؤطرة -مسطريا- بقانون الحريات العامة)، مع بنيات قيادية ذات طابع تنفيذي متميزة بالمرونة والابتعاد عن المركزية.

اليوم الذي يعبأ هو المستعجل المولد لوعي بالمصلحة المشتركة. ولذلك يخضع بناء الاتفاق على جغرافية القرب الثقافي والمصلحي البسيط بعيدا عن السقف المتفاوض عليه -عادة- في مختلف مسارات التوافقات المعلنة وغير المعلنة بين الدولة - كمؤسسات مالكة لسلطة القهر المشرعن- وبين الأحزاب والنقابات باعتبارها مؤسسات الوساطة التي تقوم بوظائف التمثيل المؤسساتي للمجتمع، والتأطير السياسي والاجتماعي للمواطنين والمواطنين، والدفاع عن حرياتهم وحقوقهم، ومصالحهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية، بشكل يؤمن التعبير عن إرادة "الأمة" في تدبير الشأن العام.

من هذا المنظور، يحق التساؤل عن حدود استحضار الحكومة والبرلمان لهذه التحولات الاجتماعية الثقافية في تدبير الزمن التشريعي، خاصة على مستوى تحيين

والمواطنين وجمعيات المجتمع المدني في القرار المحلي (التمثلات الاجتماعية للديمقراطية التشاركية).
على مستوى واقع الممارسة، هذا الترجيح نتج عنه تنازع في إعمال المبدأ الدستوري المتعلق بالتدبير الحر (Libre administration) للجماعات الترابية، مع ثلاثة مبادئ دستورية أخرى:

01 "مبدأ" وحدة الأمة في الحقوق والواجبات (Indivisibilité de la Nation dans les droits et les obligations)

02 مبدأ "تعميم الطابع الفعلي لحرية المواطنين والمواطنين، والمساواة فيما بينهم، وتمكينهم من المشاركة في الحياة العامة" (l'effectivité de la liberté, de l'égalité des citoyennes et des citoyens, ainsi que de leur participation dans la vie publique (المستمدان من التصدير والفصلين 1 و6 من الدستور، وللذان يقتضيان المساواة والعدالة وتكافؤ الفرص بين المواطنين في التمتع بحق المشاركة المدنية، دون أي تجزئة، أو تمييز مجالي ترابي)

03 مبدأ "حماية الحقوق الدستورية" (Protection des droits constitutionnels) الذي يمنع على السلطات العمومية اتخاذ أي قرار أو إجراء قانوني أو إداري أو مسطري قد يتعارض مع دستورية هذه الحقوق وعموميتها وشموليتها لجميع الأفراد والجماعات في مختلف ربوع المملكة (Rajeb S., M, 2019).

- الإدماجية في مسار اتخاذ القرار المؤسساتي
- تعظيم فرص مشاركة الأفراد في مختلف مناحي الحياة العامة تقديرا لحقهم في المساءلة الاجتماعية للسياسات العمومية
- تحصين شفافية القرارات العمومية واحترامها لشرط المساواة بين الأفراد والجماعات. الأمر الذي يشترط مأسسة إشراك المواطنين والمواطنين وجمعيات المجتمع المدني في القرار العمومي خارج الزمن الانتخابي عبر قواعد قانونية معيارية منصوص عليها بقانون تنظيمي تؤمن حكمة ترابية بمسارات أفقية قائمة على التوافق بين الفاعلين وتجاوز قيد التخصص ومركزية سلطة القرار عند الفاعلين المؤسساتيين متى تبين أنه التمدير الناجع للفعل العمومي تعوزه الشرعية الاجتماعية وتعبئة الساكنة في مجالات جغرافية القرب.

وثانيا مفهوم المقاربات التشاركية باعتبارها أسلوبا تقنيا في التدبير العمومي يعتمد آليات الإشراف ووسائل التحفيز على المشاركة المدنية في مسار إنتاج السياسات العمومية، خاصة التنموية منها، عبر مساطر وقواعد إرادية غير معيارية، كما هو الحال بالنسبة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية وأجندة 21 للتنمية المستدامة.

فأثناء التوليف بين الغايات السياسية (Finalités politiques) ووسائل تفعيل (Moyens de mise en œuvre) الأحكام الدستورية حول "الديمقراطية المواطنة والتشاركية" في القوانين التنظيمية للجماعات الترابية، تم ترجيح كفة اعتماد حكمة ترابية تعيد تركيب السلطة بالقياس لغاية سياسية تقوم على تأمين المصالح السياسية والشرعية التمثيلية والوجهة الترابية للمجالس المنتخبة (هيئات الديمقراطية التمثيلية) على كفة تأمين المشاركة المدنية للمواطنين

المجالس المنتخبة بهامش أوسع في البرمجة والتخطيط بحجب سلطة الوصاية القبلية وتأجيل المراقبة والمصادقة على الحسابات إلى ما بعد الصرف (Laouina A., 2005). أما المشاركة المواطنة فقد اختزلت في وظيفة تيسير التواصل والحوار مع الساكنة دون أن يكون ذلك مدخلا حقيقيا لتمتع المواطن بسلطة أوسع في المساءلة والمراقبة لأداء المؤسسات المحلية.

استنتاجات عامة

بالرجوع إلى مقولات: "الديمقراطية المسؤولة والتنمية العادلة والضامنة للعيش الكريم والقادرة على إشراك المواطن في قيادة التغيير"، يبدو لي أن عشرين سنة من تجريب المقاربة الترابية للتنمية قد أكدت أن نظرية التغيير المعتمدة في مختلف محطات إصلاح منظومة الحكامة الترابية قد أفضت، على مستوى الممارسة، تحولات يتقابل فيها منحيان بشكل سببي:

منحى زيادة منسوب الوعي بالحقوق لدى أفراد المجتمع المحلي سواء في المدن أم القرى؛

01

منحى ارتباك المنظومة القيمية التي تأسست عليها ممارسة السلطة على المستوى الترابي. الأمر الذي يمكن تفسيره على النحو التالي:

02

أولاً: إن الإطار القانوني لاشتغال الحكامة الترابية خلال العشريين الأولى من القرن 21، قد تغير من ناحية هندسته التديبيرية (1) أفقية منحى الاشتغال،

إن هذا الاحتراز في التوضيب القانوني لمساحة الفعل التشاركي في الحكامة الترابية، استتبعه على مستوى الممارسة ممانعة ثقافية داخل الإدارة الترابية تسير في اتجاه الحد من طموحات المشاركة المدنية في الشأن المحلي.

في اعتقادي مبرر هذه الممانعة هو: **أولاً** أنه حدث تغليب لمصالح الدولة والمجالس المنتخبة في تصور ثنائي التواصل لإطار اشتغال الحكامة الترابية؛ **وثانياً** أنه اقتضى ذلك اعتماد استراتيجياتية التحكم القبلي الاستباقي في الكلفة السياسية والمساحة الاجتماعية لمشاركة المواطنين والمواطنين ومنظمات المجتمع المدني؛ وذلك بتحجيم أدوار المشاركة المدنية في صناعة القرار الترابي وتضييق سقف ومستوى أعمال الاستشارة والحوار والتشاور العمومي في النصوص التنظيمية للجماعات الترابية.

استحضار هذين العاملين هو ما يفسر استمرار العمل بمجموعة من المواضع التديبيرية المحدودة الأثر الاجتماعي التي سبق اعتمادها في الميثاق الجماعي (1976) كما تم تعديله في 2009، من قبيل الهيئة الاستشارية الخاصة بالمساواة وتكافؤ الفرص والنوع (المادة 14 من الميثاق الجماعي)، والمقاربة التشاركية في إعداد وتنفيذ البرامج الجماعية للتنمية وفي إشراك جمعيات الأحياء (المادتان 36 و 38 من الميثاق الجماعي).

الأمر الذي يجعل التحولات السياسية الذي طالت مسالك الحكامة الترابية بمثابة إعادة توليف للسلطة بين المركز والمحلي على قاعدة الجمع بين وحدوية الدولة عبر إعادة انتشار اختصاصاتها -ترابيا- بتثمين وظيفة التنسيق الترابي لدى الولاة والعمال (ميثاق اللاتركيز)، وبين حرية تدبير الشأن المحلي وتمتع

ثانياً؛ وقوع تحول في ميزان القوى المجتمعي "سريع" غير متوافق عليه بشكل صريح بين الفاعلين الأساسيين المعنيين بتدبير المسار الإصلاح السياسي بالمغرب؛ وهو ما أدى إلى الخروج من تجربة الخماسية الأولى ما بعد حراك 20 فبراير 2011 بمأزق تعارض في حصاد المرحلة: من جانب، نتقدم من حيث إن القيم غير المباشرة للانتخابات تدفع في اتجاه تطوير نقاش أكبر حول معنى الديمقراطية وممارسة السياسة من منطلق مؤسستي؛ ومن جانب آخر، نتراجع من حيث أهمية التنافس الانتخابي بين الأحزاب في ممارسة السلطة على أساس التعددية والتناوب باستعمال الوسائل الديمقراطية الشفافة والنزيهة، أي أننا أمام عملية انتخابية تؤدي في آخر المطاف -تربايا- إلى إعادة إنتاج العلاقات السائدة في النظام السياسي المحافظ والمحترز من التفاعل التلقائي مع إرادة الناخب، والتي تقوض أي قيم مجردة غير مباشرة يتم إنتاجها في نفس العملية. الأمر الذي يمكن اعتباره ضعفاً متأصلاً في أداء الأحزاب في مختلف محطات المسار الإصلاحي للنظام السياسي المغربي، وهو ما حال في المحصلة دون إنشاء قوة ديمقراطية للتغيير بإمكانها أن تؤدي إلى تثبيت نهائي للديمقراطية.

ثالثاً؛ على مستوى التحولات المجتمعية، نحن أمام واقع يتصور فيه الفاعلون الأساسيون حلولاً بمراعاة "طقوس" و"عادات" و"مواضعات" اشتغال العقل السياسي "التقليدي" للدولة المركز على السلطة والحكم وعلاقة الأحزاب بهما، بينما فئة عريضة من المجتمع المحلي، خاصة الشباب، غير آبهة بجدوى تبني حلول أزمة التراب (القلق الترابي) على الصراع على السلطة.

و(2) انفتاح أوسع على الفاعلين غير المؤسساتيين (جمعيات المجتمع المدني والساكنة)؛ كما اشتراطتهما مقاصد المشرع في دسترة الديمقراطية التشاركية. بالمقابل على المستوى الاجتماعي والسياسي، لم تنجح بعد نظرية التغيير في تهيئة المقاربة الحقوقية في الحكامة الترابية. فقد أجمعت أغلبية التقارير التقييمية سواء للمراحل الثلاث للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، أو ما يهيم برامج التأهيل الحضري، وبرنامج المغرب الأخضر، وبرامج التنمية المجالية الأخرى، أنه ما تزال هناك عوائق سميكة تحد من فعالية وأداء آليات المشاركة المواطنة إن على مستوى ممارسة السلطة واتخاذ القرار العمومي، وإن على مستوى جدية انخراط الفاعلين (بما فيهم البرلمان والإدارة الترابية والأحزاب) في التفعيل "السليم" للأحكام الدستورية حول الديمقراطية التشاركية، والذي يقتضي على مستوى الفعل العمومي التوليف بين الغايات السياسية والوسائل التديرية للمشاركة المباشرة في الشأن الترابي عبر تأويل إيجابي لتلك الأحكام يجعل من الديمقراطية التشاركية احتواء سياسياً مؤسستياً للصراع والاحتجاج بغاية تحصين اللحمة الاجتماعية (lien social)، وتقوية التناغم الاجتماعي (Cohésion sociale)، وزيادة في الفاعلية السياسية للديمقراطية عبر اكتساب الوعي السياسي بالممارسة وبالتربية على المواطنة وإطالة زمن المشاركة خارج إطار الاستشارة الانتخابية. الأمر الذي لا يمكن بلوغه دون الاعتراف بشرعية الوساطة الشعبية والمدنية، وبالحاجة إلى أعمال أدوارها في جغرافية القرب التي أضحت مع التحولات الاجتماعية المتسارعة بؤراً للتوتر (يحياوي م،، 2017).

من هنا يبدو أن واقع التحولات المجتمعية مشجع على بروز طبائع بعضها راديكالي وبعضها الآخر فجائي في التعبير عن الموقف من السلطة ومن ممارستها يميل تارة إلى الاستنكار المزاجي وإلى اللجوء إلى تركيب شبكات اجتماعية افتراضية بديلة على الشبكات المعيارية، قادرة على المباشرة وسرعة الانسياب في أوساط اجتماعية متباعدة في القيم وفي الجوار الاجتماعي؛ وتارة أخرى إلى احتفاء بكل ما يوحي بالتمغرات بوصفه هوية ثقافية تبرر استمرارية جدوى تثمان أساليب العيش الجماعي المتوارثة بالتقليد والتعاود. هذا التناقض السلوكي يصعب من نجاح محاولات احتواء السلطة لرجات المجتمع عبر قراءة خطية انطباعية لسلوكات الأفراد والجماعات.

بالجملة، نحن أمام صراع للقوى المجتمعية قابل لأن يتغذى -سلبيا- وبسرعة من صراع المصالح بين فرقاء الحقل السياسي، فيسهل حينئذ تبخيس السياسة والسياسيين وإفقاد الثقة في جدوى المشاركة السياسية، فتشيع ثقافة سياسية معاكسة للوثيقة الدستورية ولمحتواها الضبطي للعلاقات الترابية المبنية على الديمقراطية التمثيلية أساسا لممارسة السلطة بمعناها المؤسساتي المعقلن لإرادة الأشخاص في الحظوة المصلحية وفي الشرعية السياسية.

في اعتقادي، لقد وقع تحول مهم في مضمون الاحتجاجات الاجتماعية ما بعد الربيع الديمقراطي وما تلاه -تدرجيا- ابتداء من نهاية 2016 في الريف وجrada وزاكورة، وقد انتقل من مطالب شعبية محلية قد تؤول عند الممارسين للسياسة على أنها مرتبطة -عضويا- بالتحليل الذي قامت عليه مطالب الانتقال الديمقراطي والإصلاح السياسي لدى القوى الديمقراطية، خاصة الأحزاب الوطنية والحركة الحقوقية، إلى مضمون يدور حول نوع من "العدالة الاجتماعية" مقرون بمطالب فتوية وحقوقية واجتماعية واقتصادية ذات علاقة عضوية بـ"العدالة الجالية"، وبـ"إعادة التوزيع الجغرافي للثروة"، وبالتنمية الترابية المبنية على التحفيز على تثمان الثقة بمركزية الاشتغال السياسي للدولة. ومنه، فلم يعد هناك ترادف آلي بين مطالب "الشارع" وبين الأجندة السياسية للانتقال الديمقراطي لتلك القوى.

إذن، هناك واقع ترابي جديد بتحولات عميقة في مضمون "العيش المشترك" لا يكتنث فيه المواطن العادي بالسياسة بالمعنى وبالتصور الذي أطرته -تاريخيا- وثائق الإصلاح السياسي بالمغرب. بمعنى أوضح قد نكون أمام تعارض آخر في قراءة الواقع السياسي من منظور مجتمعي، مؤداه أن ما يوظف النقاش العمومي حول السياسة بمعناها لا يمس جوهر الأزمة التي تعانها السياسة داخل مجتمع تبدي فيه فئة الشباب (أكثر من 60% من الفئة العمرية التي يحق لها التسجيل في اللوائح الانتخابية) - سوسيولوجيا- ممانعة نفسية وثقافية تلقائية لما يستطيع أن يقترحه "أهل السياسة" من اجتهادات تستقيم وما استندت عليه فكرة الإصلاح والسلطة والانتقال الديمقراطي بعيد حالة الاستثناء وانطلاق المسلسل الديمقراطي في

المراجع

1. العربية

- القوانين التنظيمية للجماعات الترابية الصادرة في الجريدة الرسمية عدد 6380 بتاريخ 23 يوليوز 2015، يتعلق الأمر بالقانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات، والقانون التنظيمي رقم 112.14 المتعلق بالعمالات والأقاليم، والقانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات.
- دستور 2011 المنشور في الجريدة الرسمية عدد 5964 مكرر الصادرة بتاريخ 30 يوليوز 2011، الظهير الشريف عدد 1.11.91 الصادر بتاريخ 29 يوليوز 2011 بتنفيذ نص الدستور.
- وزارة إعداد التراب الوطني والبيئة والتعمير والإسكان. المجال المغربي واقع حال: مساهمة في الحوار الوطني المتعلق بإعداد التراب. الرباط، مطبعة عكاظ، الطبعة الثانية، أبريل 2000.
- يحيوي، مصطفى. "ثنائية المشاركة المواطنة خلال الفترة الممتدة بين 1992 و2011". المجلة المغربية للسياسات العمومية، الرباط، الصفحات: 9-40.

2. الأجنبية

- Abdellah Laouina, « Tendances historiques de l'occupation de l'espace, aménagement du territoire et gestion des unités territoriales », in ouvrage collectif : Prospective Maroc 2030, Actes du forum II- La société marocaine, Permanences, changements et enjeux pour l'avenir, publications du HCP, Maroc, 2005, pp. 40-55. https://itca.hcp.ma/downloads/Actes-Prospective-Maroc-2030_t7492.html
- Abderrahmane Rachik, La société contre l'État : mouvements sociaux et stratégie de la rue au Maroc, Casablanca, Éditions La Croisée des Chemins, 2016.

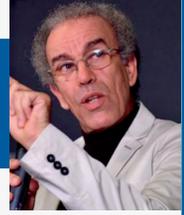
- Abderrahmane Rachik, « Al Hoceima et Jerada en disent long sur l'évolution de la protestation sociale au Maroc », in <https://www.middleeasteye.net/fr/opinion-fr/al-hoceima-et-jerada-en-disent-long-sur-l-evolution-de-la-protestation-sociale-au-maroc>, 2018.
- Alexis de Tocqueville, De la démocratie en Amérique, Douzième édition, revue, corrigée et augmentée d'un Avertissement et d'un examen comparatif de la démocratie aux États-Unis et en Suisse, Paris, Institut Coppet, (1835-1840), 2012. www.institutcoppet.org.
- Grigori Lazarev, « Gouvernementalité, savoir politique et historicité», in Revue La Critique économique, numéro 26, 2010. <https://revues.imist.ma/index.php/CE/article/view/1614/1328>
- Mohamed Naciri, Peut-on sortir du dualisme ? Postface en forme d'essai de l'ouvrage de G. Lazarev, Les politiques agraires au Maroc, 1956-2006, Éditions de la Critique économique, Rabat, 2012.
- Parsons Talcott, Politics and Social Structure, 1969, Harvard University.
- Parsons Talcott, Sociological Theory and Modern Society, 1968, Harvard University.
- Souad Rajeb et Mostafa Yahyaoui, Parcours de la participation citoyenne : lectures à la lumière de la constitution de 2011, Casablanca, Éditions Dar ELQARAOUIN, Publications du Forum de la citoyenneté, 2015.
- Souad Rajeb et Mostafa Yahyaoui, « Démocratie participative et réforme du système de la décentralisation au Maroc », in ouvrage collectif : La communication publique participative à l'ère de la régionalisation avancée au Maroc, Publication de l'Université Hassan II de Casablanca, 2019, pp.18-51.

التحولات القيمية والثقافية وعوامل الصراع القيمي

أحمد عصيد

التحولات القيمية والثقافية وعوامل الصراع القيمي

أحمد عصيد: كاتب، مفكر وباحث



وعندما نقوم بالتأمل في هذا الوضع المتسم على العموم بالقلق والالتباس، والذي يطرح بلا جدال أزمة هوية وأزمة قيم، فسوف نلمس بدون عناء كبير بروز مشكلتين اثنتين نعتبرهما منطلقا لتحليل إشكاليات التحولات القيمية والثقافية:

المشكلة الأولى؛ تتمثل في الإرث الكولونيالي الذي لم يتم تدبيره بشكل عقلاني بسبب هيمنة المنظور الأرثوذكسي للحركة الوطنية المغربية من جهة، والذي كان اختزاليا إلى حد بعيد، وبسبب تبني النخب السياسية والثقافية لإيديولوجيات أجنبية نوعا ما، الشيء الذي جعل الفكر المغربي المؤطر للدولة الحديثة الناشئة قاصرا عن استيعاب التحولات الانقلابية التي عرفها الواقع الاجتماعي المغربي في بضعة عقود وعلى مستويات عدة:

من الملفت للانتباه أن المغرب وهو يخطو ببطء شديد في اتجاه التحديث والدمقرطة يعيش مفارقات هذا الانتقال على مستويات عديدة، كما يعرف صراعا وتصادما حول السلطة والثروة والقيم، صراع يتمظهر في النقاش العمومي ووسائل الإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي التي تعرف تناميا ملحوظا للعنف الرمزي، يمكن تفسيره بعدم التناسب بين تطور النصوص القانونية وبين تنامي الوعي المواطن، كما نجد تفسيره في عدم تفعيل المكتسبات القانونية والدستورية المتحققة، والتي ما زالت لا تعرف طريقها نحو الانتقال من القاعدة القانونية إلى السلوك المواطن.

ولعل هذا العنف منبثق أساسا من القلق الناجم عن بحث الناس عن المعنى فيما يبدو أنه نهاية حقبة تاريخية ما فتئت تزداد توترا والتباسا مع تراجع الدور الذي كانت تلعبه النخب الثقافية في قراءة معنى المرحلة، وتوضيح ما يجري وفي أي اتجاه نسير، ولعل هذا القلق المولد للعنف ما هو إلا نتيجة مباشرة لضعف الثقة في النخب والمؤسسات، مع ما يرافق ذلك من انفتاح العالم الرقمي والفضاء الأزرق الذي أصبح يتيح للجميع إمكانية التعبير بلا حدود، في غياب التأطير المطلوب، مما أدى إلى أن يحل العنف اللفظي محل الحوار والتبادل، وأن تعكس المواجهات توترا قيميا بالدرجة الأولى ناتجا عن عدم فهم التحولات المجتمعية التي طرأت ومآلاتها.

01 على مستوى مظاهر التحديث المؤسساتي

02 على مستوى العلاقات الاجتماعية (العلاقة بين الجنسين خصوصا)

03 على مستوى بنية الأسرة

04 على مستوى التمدن والتعمير وما ولداه من أشكال وأنماط جديدة للعيش

المشاكل التي تُورقها من خلال اتخاذ قرارات تنعكس على المسار التطوري المذكور وتُحدث فيه نوعاً من التشظي بين الوعي والممارسة، بين القواعد والسلوكيات، بين الترسنة القانونية والذهنيات السائدة في المجتمع.

ولعل ما حدث سنة 1979 بعد الثورة الخمينية، لمواجهة المدّ الشيعي المسيّس في تحالف بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية، باستعمال الإيديولوجيا الدينية الوهابية في تحالف مع تيار الإخوان المسلمين، والذي انخرط فيه المغرب لإحداث التوازن الذي كانت تسعى إليه السلطة في صراعها مع اليسار الراديكالي داخلياً، الشيء الذي نجم عنه بوضوح اعتراض التطور القيمي والمجتمعي الطبيعي وإعادة توجيهه نحو القيم التراثية الأكثر تقليدية وركوداً، ما أدى إلى ما يمكن تسميته بإعادة البلد إلى ما يشبه "التقليد المحض"، بعد أن راكم تجارب هامة في التحديث القيمي والتقني خلال فترة الحماية وما بعدها بقليل. وكان أمدح ما نتج عن ذلك تشكيل مجتمع مغربي جديد ممانع ضدّ قيم التطور الديمقراطي الحديث، وإن كان مجتمعاً يلائم توجهات السلطة وتوازنها المرحلية.

ونظراً لعدم إمكان إيقاف التحديث المادي والتقني والقانوني، فقد أدى هذا التدخل إلى توسيع الشرخ بين وعي الناس واتجاه واقعهم، ما فتح الباب أمام توترات قيمية كبيرة تتمظهر الآن على شبكات التواصل الاجتماعي وفي النقاش العمومي وداخل الأسر على ثلاثة مستويات من التصادمات المنتجة لأزمة الهوية وللتوترات الاجتماعية:

لقد انتقلنا من الإطار التقليدي إلى الدولة الوطنية الحديثة ذات الطابع المتمركز، دون أن نستطيع إدماج كل عناصر الكيان الاجتماعي المغربي المنحدر إلينا من أعماق التاريخ، حيث اضطررنا إلى التأقلم بشكل ميكانيكي مع النموذج اليعقوبي الفرنسي (القائم على مبدأ التأييد) والذي كان الأقرب إلينا ونحن خارجون للتو من مرحلة الحماية، دون أن ننتبه إلى أن ذلك النموذج أبعد ما يكون عن ملاءمة الواقع المغربي.

إنها إشكالية ظلت تلقي بظلالها إلى اليوم على النقاش العمومي حول القيم وحول التحولات المجتمعية، وقد اضطرت هذه الإشكالية النخب المغربية بمختلف مشاربها إلى أن تضع عقوداً طويلة قبل أن تعود إلى نقطة المنطلق، أي الاستماع إلى المغرب في زخمه وعمقه التاريخي.

أما **المشكلة الثانية**؛ فهي أنّ التجربة الديمقراطية المغربية في ترسيخ أسس الدولة الحديثة وتديير التحولات المجتمعية لم تعرف تسلسلاً طبيعياً، موضوعياً، وتصادعياً، ذلك لأن السلطة اضطرت في مراحل معينة إلى التدخل المباشر في مسلسل الأحداث لاعتراضها وتوجيهها وجهة أخرى، مما أدى إلى نوع من النكوص والتراجع القيمي والثقافي.

فخلال الستينيات والسبعينيات كان هناك تحول تصاعدي متوازن نوعاً ما، بين البنيت المادية والوعي الجمعي الذي كان يساير عملياً تلك التطورات المجتمعية كما يستوعب التطور المؤسساتي، فسواء تعلق الأمر بوضعية المرأة والأسرة، أو العلاقات الاجتماعية، أو الدولة ومؤسساتها وترسانتها القانونية، يمكن القول إن التطور كان يشمل جميع المجالات، إلا أن بعض الأحداث التي طرأت في فترات تاريخية معينة جعلت السلطة في المغرب تحاول تسوية

مستوى التصادم بين الفرد والجماعة، أو بتعبير أوضح بين حرية الفرد وسلطة الجماعة بالمفهوم التراثي القديم، وهي نتيجة حتمية لتأطير جيل بأكمله كما لو أنه جماعة دينية متجانسة ومنسجمة (جماعة المسلمين)، في الوقت الذي كان فيه من المفروض تأطيره بمبادئ المواطنة والدولة الحديثة، واعتبار العقيدة شأنًا شخصيًا واختيارًا حراً.

مستوى التصادم بين الماضي والحاضر، بين قيم منظومة ثقافية تراثية مغلقة على ذاتها، وقيم حاضر بتحديات جديدة تضع المغرب أمام خيار الاتجاه نحو المستقبل.

مستوى التصادم بين الماضي والحاضر، بين قيم منظومة ثقافية تراثية مغلقة على ذاتها، وقيم حاضر بتحديات جديدة تضع المغرب أمام خيار الاتجاه نحو المستقبل.

وثمة عامل آخر ساهم في تعميق الاضطراب القيمي هو عامل الهجرة من البادية في اتجاه المدن، وذلك بسبب تزايد أزمة الهوية لدى الأفراد والمجموعات التي انفصلت عن قيمها الجماعية الأصلية، مما أدى إلى نمو الأحياء الهامشية التي أصبحت فضاءات للضياع والفرار اليومي، فظهرت العديد من الانحرافات بسبب شيوع القلق والإحباط بعد تفكك الوشائج الاجتماعية التقليدية دون إيجاد بديل عصري لها مدعوم بوعي حديث ومتجدد. فقد كانت تلك الروابط التقليدية في ظل البنيات السوسيوثقافية المحلية التي عاش في ظلها المغاربة فيما قبل الحماية، تسمح بحلّ المشاكل البسيطة للسكان عبر ثقافة "تبويزي" (التبوية) و"ناضا" وغيرها من أشكال التحالف والتضامن التقليدية، مما أدى بعد اختفاء تلك الوشائج المذكورة إلى تواجد الفرد في وسط حضري غير متسامح، يقوم على منطق فرداني مغاير لمنطق "الجماعة"، فصنع هذا الوضع الجديد لدى الأفراد نوعاً من الشعور بالضياع وعدم الثقة، وقاد إلى اللجوء إلى أساليب الرشوة والمحسوبية وكل سلوكيات الفساد لتعويض أساليب التدبير الجماعية السابقة.

وقد زاد من تفاقم هذه الوضعية انتشار الفقر والأمية، مع ضعف مردودية النظام التربوي الذي ظل يتخبط في مشاكل تمتد من ضعف التجهيزات والبنيات التحتية، عبر فقدان الثقة العامة في المدرسة الوطنية، إلى تخلف المضامين الدراسية وتضاربها. وينضاف إلى الإشكالات المشار إليها مشكل آخر لا يقل أهمية، ويتمثل في كون السياسات العمومية في شقها المتعلق بتدبير موضوع القيم (في التعليم والإعلام ومؤسسات التنشئة الاجتماعية) تعاني من تناقضات قاتلة تجعل من الصعب تفعيلها على أرض الواقع، بالرغم من المجهودات المبذولة في صياغة الخطط والبرامج والتقارير، والتي لا يتم أخذها غالباً بعين الاعتبار في البرامج الحكومية المتعاقبة كما حصل مع تقرير "النموذج التنموي الجديد"، حيث ظلت مكتسباته العامة التي نتجت عن مشاورات موسعة حبراً على ورق، ويتعلق الأمر على الخصوص بما ورد في التقرير من تصورات جديدة تتعلق بالتعليم والصناعة الثقافية وتكوين المدرسين وتأطير الشباب، وهي كلها تدابير سيكون لها مفعول إيجابي على الوعي المواطن للأجيال القادمة إذا ما تمّ تفعيلها على الوجه الأكمل.

من نتائج التدبير السابق كذلك عدم التواصل بين الدولة والمجتمع، فعلى مدى 50 سنة لم تكن السلطة تتواصل مع المجتمع إلا من أجل أغراضها الظرفية، مما نتج عنه عدم استيعاب الأغلبية لمشروع التحديث والدمقرطة وأهميته ومداخله التنموية، ومن نتائج هذه الوضعية أن أغلبية النساء مثلاً يقفن من الناحية المبدئية ضدّ حقوقهن، لأنهن لم يفهمن هذه الحقوق فهما قانونياً وواقعياً، (وإن كن يتشبهن بها على المستوى الفردي في الحياة اليومية). وقد ساهم في ذلك ضعف إمكانيات التنظيمات المدنية العاملة في مجال تأطير النساء وتأهيلهن.

ولقد انعكس التوتر الهوياتي الناتج عن مشاكل الهجرة في نقاش النخب وإنتاجاتها، حيث أصبحت تطرح أسئلة من قبيل الهوية الوطنية والتاريخ والجهوية والتنوع الثقافي واللغوي، مما أعاد الاعتبار للمغرب بوصفه جغرافياً وتميزاً وخصوصية ثقافية، وسط توارد إيديولوجيات عابرة للقرارات كانت تجعل المغرب مفكراً فيه من خلال مركزين: المركز الغربي ممثلاً في فرنسا من جهة، والمشرق العربي من جهة ثانية، مما خلق اغتراباً ثقافياً وهوياتياً ساد لعقود طويلة، ساهم فيه بشكل مكثف النظام التربوي ووسائل الإعلام وكذا التوجهات الفكرية والإيديولوجية لنخبنا التي كانت في معظمها مؤطرة بمرجعيات أجنبية.

ولعل هذا ما جعل سؤال التاريخ على قدر كبير من الأهمية، إذ يصعب كثيراً القيام بتأطير النقاش حول إشكاليات الهوية والقيم في ظل الرواية الرسمية المتداولة لتاريخ المغرب، والتي ظلت لمدة غير يسيرة عاجزة عن الإجابة عن الأسئلة المتوترة للصراع القيمي والهوياتي.

ولم يؤدّ فقدان البوصلة هذا إلى فساد منظومة القيم وسلوكات الأفراد فحسب، بل أدّى كذلك، في غياب سياسة عقلانية للتعمير، إلى تشويه المدن المغربية التي تحوّلت إلى دواوير كبيرة بلا روح أو هوية أصيلة، مما جعلها مراتع لـ"فوضى القيم"، عوض أن يتم في إطارها التوليف الجديد المطلوب بين منظومة القيم الإيجابية الأصيلة، ومنظومة القيم الديمقراطية الكونية والحديثة..

ففي إطار تمدّن عشوائيّ غير مدروس ولا يخضع لتخطيط عقلائي، لم يتمكن الأفراد من هضم القيم الجديدة التي تفرزها الحياة في وسط حضري، كما لم يتمكنوا من الحفاظ على تكتلات قبلية أو عشائرية بشكلها الأصلي، وفي المقابل تم استبطان العديد من القيم والعادات السلبية، مع تكريسها عملياً، دون تغيير الذهنية وفق منطوق المواطنة والدولة وسموّ القانون.

وكان من نتائج ذلك عدم استيعاب ثقافة المدينة والتمدن القائمة على التشارك وتدبير المجال ونظافة البيئة واحترام اختيارات الأفراد، وهو ما يفسر تزايد مظاهر الترييف والبدونة في الأوساط الحضرية، وقد ساعد على تعميق هذا الوضع كثافة الهجرة من البوادي نحو المدن بسبب تهميش مناطق واسعة من المغرب، شعر سكانها بالغبن أمام تركز الرساميل والامتيازات ومراكز النفوذ.

كان من مساوئ المرحلة السابقة أيضاً الفصل بين الإنسان وثقافته في مشاريع التنمية، فقد رفعت الدولة شعار "تنمية العالم القروي" مثلاً، ولكنها لم تكن تقصد بشعارها أكثر من الجبال والأنهار والمحيط المادي، في حين أن التنمية إنما تستهدف الإنسان قبل كل شيء، والإنسان ثقافة وفكر وقيم ولسان أيضاً. وقد أغفلت السياسات العمومية المدخل القيمي والهوياتي للتنمية، واعتبرت أن هذا الإشكال قد حُسم بفرض "الهوية الرسمية للدولة".

وفكرية عميقة، انضاف إلى الصراع حول السلطة والثروة الذي اندلع منذ فجر الاستقلال، وهو الصراع القيمي الذي تمسك السلطة بحيوطه بشكل براغماتي ووفق تكتيكات ظرفية، تعرف الكثير من المدّ والجزر في هذا الاتجاه أو ذاك.

لكن أبرز ملامح السياسة الرسمية في الرهان القيمي هو حرصها على الحفاظ على استقرار هشّ بدون حسم أو ترسيخ ديمقراطيين، وذلك عبر تكريس شرعية مصطنعة تعتمد آليات السلطوية التقليدية: الدين والتاريخ والنسب، مع تأويلها وفق حاجات السلطة في كل مرحلة، وتوظيفها من خلال التكتلات والتنظيمات التقليدية (الزوايا، الشرفاء، الأضرحة والمساجد...) ضدّ الطموح المتنامي لدى الفئات الشابة والقوى الديمقراطية للتغيير والتجاوز، وكذا في مواجهة الإسلام السياسي المعولم بنوعيه الوهابي والإخواني.

ولعل أهم ملامح الصراع القيمي بالمغرب، بروز قطبين متواجهين، أحدهما يسعى إلى تكريس قيم حقوق الإنسان، وخلق التوليف الضروري المطلوب بين منظومة القيم المغربية الحية والإيجابية والقيم الكونية الحديثة، وذلك بالتركيز على الفرد المواطن وحقوقه الأساسية، والثاني يعمل على ترسيخ منظومة القيم التراثية الشرقية كما يجسدها تراكم الفكر الفقهي السلفي، والتشبث بمفاهيم "الأمة" و"الجماعة" و"الأصرة الدينية" وألوية الضبط الأخلاقي التقليدي الزجري على حقوق الفرد وحرية. المرجعية التراثية "مقدسة" و"سماوية"، ولا يمكن بحال أن تتنازل عن أي شيء من ثوابتها للحكمة البشرية، إلا في حالات الضرورة الواقعية القصوى التي تحسم فيها عوامل موضوعية لا إرادة الأفراد والمجموعات.

غير أن الجهود الكبيرة التي ما فتئت تبذلها نخبة جديدة من المؤرخين من شأنها أن تدفع نحو إعادة قراءة تاريخ المغرب بشكل ينسجم مع الاعتراف الدستوري بكل المكونات الهوياتية للبلاد، ومن المؤكد أن ذلك ستكون له آثار إيجابية على وعي المغاربة بالانتماء إلى مغرب متعدد، مع ما يسمح به ذلك من اكتساب قيم الحرية والمساواة والتسامح واحترام الحق في الاختلاف، ومن تحقيق فهم عميق ودقيق لمفهوم ما أوجنا إليه اليوم وهو "العيش المشترك"، في مواجهة الهويات المغلقة التي تتنكر لما هو كوني وإنساني، هذا الكوني الذي يتواجد في عمق الخصوصي نفسه، كما أن في عمق الكوني هناك أشياء تمتلكها بوصفها خصوصيات، وهو ما يدفع بنا إلى بناء مفهومنا للخصوصية في إطار ما نسميه بـ"الخصوصية التفاعلية"، والتي تعتبر خصوصية منفتحة على العالم وعلى كل ما هو إيجابي في رصيد الإنسانية، وتسمح ببناء منظور منفتح ومتوازن لمفهوم الهوية.

في هذا السياق الذي عرف تناميا ملحوظا للخطابات الاحتجاجية التي اكتست طابعا هوياتيا، كان طبيعيا أن يقدم الوعي السلفي الدين باعتباره حلاً شاملاً وعاطفياً، يعوض القيم الضائعة ويسدّ ثغرة الحاجة الروحية إلى الطمأنينة، لكن المشكلة أن الدين تمّ تقديمه في لبوس جديد مفارق للثقافة الشعبية المغربية الأصلية، التي كان مرتبطاً بها، حيث جاء في صيغة إسلام سياسي معولم مدعوم من خارج البلاد بشبكات تمويل قوية، مما أصبح يهدّد في نفس الوقت القيم الديمقراطية الهشة، وكذا القيم المغربية الأصيلة الأكثر تجذراً.

وبنشأة الخطابات الهوياتية الاحتجاجية في خضم هذا المناخ المضطرب، وهي الخطابات التي عبرت عن تطلعات الفئات الاجتماعية المختلفة، أصبحت القيم موضوع صراع علني ذي أبعاد سياسية واجتماعية

- كما أنّ السياسات العمومية والتمدن غير المتوازن مكنا من إشاعة ثقافة الاستهلاك بدون ثقافة مواطنة، مما جعل الفرد موجها نحو إشباع حاجاته البسيطة إلى البضائع اليومية بشكل أناني، وهو ما يبعد الغالبية من المواطنين عن طرح أسئلة المصير السياسي المشترك وطبيعة الاختيارات المتبناة من طرف المسؤولين، مما أوجع المنافسة والتسابق على نيل الامتيازات الاجتماعية، وجعل الفرد يعتبر وضعيته الشخصية أولوية الأولويات.
- ورغم انخفاض نسبة الخصوبة وتراجع النمو الديمغرافي، إلا أن قيمة الفرد المواطن لم تتحسن في التمثل العام ولدى السلطة إلا بقدر قليل، حيث ما زالت مظاهر الاستهانة بالإنسان سائدة سواء في بعض المرافق الإدارية أو في مخافر الشرطة أو في الشارع العام، وهو ما يظهر بجلاء في كيفية التعامل مع المواطنين في استعراضات السلطة، أو في الكوارث الطبيعية والحوادث.
- وبالرغم من انتقال المجتمع من منظومة التقليد المحض إلى البنات الحديثة في الأسرة ومؤسسات الدولة واستعمال التكنولوجيات الأكثر تطورا، إلا أنّ هذا لم يتمّ عبر إنجاز التعليم النظامي الذي عرف فشلا متزايدا، مما أدى إلى تشوهات في الوعي من بين مظاهرها استعمال التقنية الحديثة ضدّ قيم الحداثة الفكرية والقيمة كما يحدث في الأنترنيت والهاتف المحمول مثلا.
- ورغم ازدهار الإبداع الفني والأدبي الذي يعكس نظرة فردية إلى الكون والإنسان والمجتمع، إلا أن ذلك الزخم الإبداعي ظل يتمظهر في صيغة
- لم تكن التحولات القيمة التي عرفها المجتمع المغربي خلال نصف قرن من الاستقلال كلها تحولات إيجابية، بل عرفت الكثير من العوائق التي أدت إلى بعض التشوهات، مع كثير من التناقضات:
- فقد ظلت مظاهر ازدواجية الدولة (تقليدانية متجزئة وحدائية سطحية) صارخة في السلوك السياسي وعمل المؤسسات.
- كما أن تفكيك القبيلة لم يؤد بالضرورة إلى انتقال سلس ونهائي إلى دولة القانون، إذ ظلت الروابط القبيلة في الوعي الفردي والجماعي تمثل عامل عرقلة للوعي الحديث وللسلوك المدني، حتى وإن لم يُعد لها وجود قوي في مستوى ما كانت عليه من قبل، وهو ما شجع من خلال الهجرة القروية على تشكل أحزمة الفقر والجريمة والشعور بالاغتراب في الوسط الحضري. دون أن ننسى ما كان لذلك من أثر في مسلسل تريفيف المدن واضطراب سياسة التمدن، مع تهميش سافر للبوادي والمناطق النائية، وتكريس التوزيع غير العادل للثروة والاستغلال الفاحش للثروات المعدنية والموارد الطبيعية، وإشاعة اقتصاد الربيع داخل دواليب الدولة.
- من جهة أخرى فإن تطور وضعية المرأة تبعاً لكفاءتها وتمظهرها في الفضاء العام لم يؤد بالضرورة إلى تحريرها الشامل، بل ظلت النظرة القديمة تلاحقها، حيث ظل الوعي التقليدي رغم كل ما يعاينه من تفوق للعنصر النسوي رافضا للتنازلات في المجال القانوني. فأصبحت أمام وضعية مفارقة: اعتراف عام بكفاءة المرأة وبإسهامها الحيوي في دينامية المجتمع، مع رفض تمتيعها بإطار القانوني الذي يتماشى مع وضعيتها الجديدة.

وعرقلة الانتقال نحو الديمقراطية، وتضافر عوامل كثيرة أخرى داخلية وخارجية، انتقل المواطن المسلم إلى نوع من الانتقام الرمزي من الغرب المتفوق، عبر معاداته والشعور بعزة مصطنعة مبعثها صورة متخيلة عن التراث باعتباره لحظة أرقى من الحاضر وأكثر "نقاء"، وقد ساهم الإسلام السياسي والإيديولوجيا الدينية بنمطها الإخواني والوهابي في شيوخ هذه النظرة المحبطة.

هذه العوائق التنموية والقيمية لا يمكن تجاوزها إلا بتكريس القيم الإيجابية البديلة والضرورية والتي يمكن إيجازها في:

1. أن الدولة باعتبارها الإطار الذي يضم أبناء الوطن الواحد ينبغي أن تكون فضاء للتعايش لا الصراع.
2. أن احترام الآخر المختلف، سواء كان أقلية أو أغلبية، هو من عوامل التعايش السلمي المشترك.
3. أن احترام الآخر إنما يتعلق باحترامه في نمط حياته واختياراته وفي تمتعه بحقوقه الأساسية التي لا تؤذي غيره.

وتتحقق هذه القيم الإيجابية في:

01 إصلاح جذري للتعليم

يجعل الهدف الرئيسي للتربية هو بناء المواطن الحر، والقطع مع الفهم التراثي للدين، وجعل هذا الأخير وسيلة وليس غاية، إلى جانب إنهاء فكرة "الجماعة" الدينية والاصرة العقدية وتكريس فكرة المواطنة الجامعة والولاء للدولة، وتغيير مفهوم الإيمان التقليدي يجعله اختيارا شخصيا حرا، وتحديد فكرة "الخصوصية الإسلامية" باعتبارها مفتحة على الحضارات الأخرى والديانات بقيمها النبيلة المشتركة. واعتبار العلم هو المرجع الرئيسي في تفسير الظواهر

مغامرات فردانية محاصرة بقيم المجتمع التقليدي، ومعاكسة من قبل النظام التربوي الذي يشيع قيما نقية.

- وفي الوقت الذي توسع فيه نسيج المجتمع المدني كميًا، فقد لوحظ استمرار ضعف أدائه وعدم قدرته على لعب دور القوة الاقتراحية المبادرة، وهو ضعف يعود إلى نقص إمكانيات العمل، وإلى تهميش السلطة والأحزاب لدور الجمعيات، والتعامل معها بنوع من الميز القائم على مفاضلة لا تخلو من انتهازية.

- كما ظل الوعي الجمعي ممانعا ضد قيم العقلانية العلمية (التي أنتجت الأدوات التكنولوجية وخلقته الرفاه المادي)، وظل متشككا وغير حاسم في موضوع الفرد والفرديانية التي اعتبرها مرتبطة بالنزوات والغرائز والعواطف، عوض ربطها بالعقل والإبداع، فالفرد منبع للغرائز المندفعة، بينما الجماعة هي منبع القيم السليمة الموجهة للأفراد، هكذا لم يستطع المجتمع استيعاب معنى المسؤولية، الذي يرتبط بشكل عميق بحرية الأفراد ووعيهم المواطن.

نتج عن هذا أن نظرة الأفراد إلى الدين وموقعه ووظائفه ظلت نظرة لا تخلو من ارتباك، بين اعتماد نظرة ملتبسة حاملة قائمة على نوع من الحنين إلى الماضي، تعتبر الدين نظاما شموليا و"تطبيق الشريعة" حلا سحريا للخروج من التأخر، وبين الاستفادة والانتفاع البراغماتي من النسق المؤسسي الحديث وقوانينه الوضعية، منفصلة عن القيم المرتبطة بها. من جهة أخرى فقد تحول الانبهار بالغرب لدى المواطنين بالتدرج إلى مقت للذات واستصغار لممتلكاتها الرمزية، وبسبب فشل مشروع التحديث

05 تقوية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين

محااربة الهاشاة بترسيخ اقتصاد وطني مستقل وإقرار توزيع عادل للثروة، وذلك لتخفيض الاحتقان والنزعة الانتقامية لدى الأفراد، سواء تجاه الدولة أو ضد بعضهم البعض

خلاصة تركيبية

هكذا يمكن القول إن التوترات القيمة بالمغرب سواء في خطابات النخب والقوى الفاعلة أو في عمق المجتمع، والتي تمثل تهديدا للعيش المشترك، إنما ترتبط ارتباطا وثيقا بازدواجية المرجعية، مرجعية التفكير والعمل. كما يمكن القول إن الأزمة المغربية الراهنة سواء أزمة السلطة أو الأحزاب أو المجتمع، هي في جزء كبير منها أزمة قيم.

وإذا كان من المؤكد أن المغرب، رغم كل المفارقات المستمرة، محكوم بأن يغادر المناخ السياسي المتسم بنزوعات السلطوية والتنميط السياسي للحقوق والحريات، نحو فضاء أرحب تطبعه تعددية الآراء والانتماءات والمرجعيات، وممارسة الحقوق من خلال الأصوات الحرة الفردية، وحقوق الجماعات في التجمع والتظاهر السلميين، فإن التحدي الرئيسي الذي يواجه المغرب في السياق الراهن إنما يتمثل في الاحتكام إلى قيم المواطنة المغربية في مسار بناء دولة القانون والمؤسسات، أي الدولة الديمقراطية. وهي القيم التي تمثل النموذج المغربي القادر على الاستجابة لحاجات المرحلة، وعلى تحقيق سياسة ثقافية عادلة ترسخ السلم في المجتمع وتعتبر حاجزا ضد العنف.

المختلفة، وأن العقل ليست مهمته الحفظ والاستظهار والتنفيذ التطبيقي، بل مغامرة الاكتشاف والبحث والنقد والمراجعة، مع حذف مضامين العنف من المقررات الدراسية أيا كان مصدرها، وتعويضها بقيم المحبة والإخاء والتضامن والاحترام المتبادل والحق في الاختلاف.

02 تحرير الفضاء العام

وجعله ملكا لجميع المواطنين في اختلاف مشاريعهم واختياراتهم وأشكال تمظهرهم، وإعادة الاعتبار للفضاءات العامة في المدن باعتبارها فضاءات للإبداع الثقافي بمختلف أشكاله وأنواعه.

03 رعاية حقوق الأقليات

الدينية والجنسية، ونشر المعرفة العلمية بحقيقة الاختلافات بين البشر وكيفية تشكيلها، وتحسيس المواطنين بقيمة الفرد المواطن في علاقته بقيمة العمل والإنتاج.

04 رفع وصاية الدولة عن الدين

وإقرار الفصل النهائي بينهما، وضمان حياد المساجد بوصفها أماكن للتعبد وممارسة الشعائر الدينية، وإقرار المساواة التامة بين الرجال والنساء في إطار المواطنة، وإنهاء الرقابة الدينية للدولة على المجتمع، وإتاحة حرية الرأي والتفكير والتعبير والإبداع خارج الضوابط الزجرية التقليدية.

الطبقة المتوسطة على ضوء تحولات المجتمع المغربي في المدة الطويلة

نور الدين الزاهي

الطبقة المتوسطة على ضوء تحولات المجتمع المغربي في المدة الطويلة

نور الدين الزاهي: أستاذ علم الاجتماع - كلية الآداب والعلوم
الإنسانية فاس سايس - جامعة سيدي محمد بن عبد الله - فاس



لم تشكل طبقة متوسطة بالحواضر على الرغم من كل المؤشرات المبتكرة لإثبات ذلك، ومعها تم الانتباه إلى أن القرية المغربية راكمت تغيراتها الكبرى، وأن توازنها تفترض مثل الحواضر وجود طبقة متوسطة فلاحية.

كيف تشكلت الطبقة المتوسطة الحضرية بالمغرب؟ كيف اختفت وجعلت المجتمع المغربي من دون هوية اجتماعية طبقية؟ ما هي آليات إعادة بعث الروح في الطبقة المتوسطة الحضرية؟ وكيف يمكن قراءتها وتحليلها؟ ما أسس دعوى تشكيل طبقة متوسطة قروية؟ وهل يعيش المغرب فعلا تشكيل طبقة متوسطة قروية أم تشكيل فئة الأثرياء الجدد؟

1-تحولات المجتمع المغربي وولادة البروليتاريا المغربية

يكفي أن يُثير الباحث السؤال عن كيفية ميلاد وتشكل البروليتاريا المغربية، ليجد نفسه أمام أحد أعلام وأعمدة السوسولوجيا الكولونيبالية وكذا السياسة الاستعمارية الفرنسية، عالم يشهد له علماء المغرب والغرب بقوة الكشف العلمي عن تحولات

نفترض ضمن هذه الدراسة أن نتناول التحولات الاجتماعية بالمغرب، وضمنها تحولات الطبقة المتوسطة. يتطلب استحضار المرحلة الاستعمارية بكل ما حدث فيها من تغيرات مست بنيات المجتمع المغربي على جميع المستويات؛ ففي ظل هذه المرحلة تشكلت بروليتاريا مغربية، وبعدها طبقة متوسطة مغربية، والأمر بمؤشرات أنه أندر حينها بداية خروج المجتمع المغربي من مجتمع القبيلة والزاوية والمخزن إلى المجتمع العصري الطبقي.

ميلاد طبقة عاملة وبعدها تشكل ملامح طبقة متوسطة، سيوجه مسارات التحولات الكبرى للمجتمع المغربي إلى حدود اللحظة الحالية. ذاك ما سنحاول رصده عبر تتبع مسارات تشكل الطبقة المتوسطة المغربية، وبعدها رصد آليات قطع جذورها وتجفيف منابعها، وما استتبع ذلك من آثار ونتائج على المجتمع المغربي. نتائج ستعزّض المغرب إلى سكتة قلبية متوقعة، ستسكت شريان حركيته الاقتصادية والسياسية والثقافية. هو خطاب الدولة الرسمي الذي دق ناقوس الخطر ذاك، وبناء عليه سيعود خطاب ضرورة تشكيل طبقة متوسطة قصد زرع صمام الأمان الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في قلب المجتمع.

"ثورة في المغرب"، هو العنوان الذي سيمنحه روبرت مونتاني لأحد أهم مؤلفاته، والذي سيعيد فيه تجميع تجربته البحثية وكذا تقويم السياسة الاستعمارية الفرنسية بالمغرب، واستخلاص الدروس التي من المفترض استخلاصها بعد التحولات السريعة التي عرفها المجتمع المغربي في مدة وجيزة. ضمن مؤلفه ذلك يكتف معنى الثورة التي عرفها المغرب حينها ما بين الثلاثينات والأربعينات، والتي كانت وراء ظهور وميلاد ظواهر جديدة ستتشابك وستتفاعل لتتمخض عن ميلاد طبقة عاملة صناعية حضرية مغربية، بكل ما يحمل ذلك من مخاطر على السياسة الفرنسية التي افترضت أن استكمال تهدة "السببة المغربية" مع متم الثلاثينات قد حقق الحلم الفرنسي بإدماج المغرب ضمن مستعمراتها الهادئة.

لقد عملت الدولة الفرنسية، حسب مونتاني، إلى حدود سنة 1936م على استكمال ما نعتته بالتهدة في المناطق التي ظلت تقاوم التغلغل الاستعماري. ستنتقل بعدها إلى إعادة هيكلة البنيات التنظيمية والإدارية القروية، وذلك لأجل إلحاقها بسلطات الإقامة المركزية، مثلما ستعمل على مد شبكات الطرق وإرساء مراكز الاتصال. ستعوض سلطات الحماية المجالس القروية والجماعات القبلية بمناصب القواد والباشوات. سيفتني القواد والباشوات بفضل دعم السلطات الفرنسية وكذا استغلالهم لقانون تملك الأراضي وخصصتها الذي سيصبح ساري المفعول على كل أشكال الملكية العقارية. وبسبب قانون التملك وثبات الإرث العقاري، سيفقد الفلاحون الصغار أراضيهم ليصبحوا عاملين زراعيين في أراضي القواد والباشوات. وبما أن بطش هؤلاء كان شديدا، فقد اضطر جلهم الهجرة إلى المراكز الحضرية القريبة. موازاة مع ذلك، ستعرف الحواضر تنامي التصنيع وتوافد المنتوجات الأوروبية المصنعة، مما سيؤدي إلى بروز حواضر جديدة ذات وظائف اقتصادية، كان من مؤدياتها تقهقر الهياكل الاقتصادية، من صناعة تقليدية وحرف يدوية.

المغرب الكبرى بناء على أبحاث ذات عمق نظري وميداني وميداني كبيرين. يكفي في هذا السياق أن نستحضر شهادة المؤرخ المغربي عبد الله العروي: "على الرغم من كل الانتقادات التي وجهت لنظرية روبرت مونتاني، فإنها تظل الأطروحة بالمعنى الدقيق للكلمة طيلة الفترة الاستعمارية التي بلورت نظرية تفسيرية عامة حول مجتمع شمال إفريقيا"[1].

لقد اشتغل روبرت مونتاني، تحت ظل توجيه الماريشال ليوطي، عن أصول سلطات القواد الكبار بالجنوب المغربي، وقد جاء مؤلفه "البربر والمخزن" ثمرة البحث في بنية القبيلة وتحولاتها التنظيمية والسياسية، التي كان من نتائجها بروز أنماط السلطة الشخصية التي ستدمر البنيات التنظيمية لحكم الأمغارات الديموقراطية، لتستتب عوضها السلطة الاستبدادية الشخصية للقواد الكبار. تحول سيوظف رهان السياسة الاستعمارية الفرنسية على القبيلة الأمازيغية بتنظيماتها الديموقراطية وسوجها نحو المراهنة على القيادة الكبار[2].

رهان ومراهنة لن يدوم أمانها وطمأنينتها كثيرا في الزمن. فباشرة بعد انتهاء مونتاني من بحثه سنة 1930م سيشهد المغرب تحولات لم يتوقع أحد سرعة حدوثها ووثيرة تراكمها. فخلال عشرين سنة فقط، أي بين ثلاثينيات وأربعينيات القرن العشرين، سيعرف المغرب تحولات سيجمع الباحثون آنذاك على وصفها بكلمة "الثورة".

تضمنت كلمة الثورة التي عاشها المغرب دلالاتها الخاصة، كانت أولى علاماتها، حسب عالم الاجتماع المغربي عبد الرحمان المالكي، ولادة مغربين: مغرب عاش لمدة قرون مغلقا على نفسه وبمعزل عن العالم، ومغرب حديث منخرط عن رضى أو عنوة في الحداثة والتجديد والانفتاح على الخارج. ثانيها، ميلاد إشكالية الحداثة والتقليد في رصد تحولات المجتمع المغربي. ثالثها، ميلاد المدينة وبرفتها ظاهرة التحضر. رابعها انتهاء الفصل التقليدي بين البوادي والمدن والقروي والحضري. خامسها تسرب نمط إنتاجي جديد إلى البنيات الاجتماعية المغربية. نتيجة ذلك يضيف نفس الباحث على لسان أندري آدم "إنها ثورة حقيقية حدثت في ريع قرن"[3].

[1] -Laroui,a, les origines sociales et culturelles du nationalisme marocain, maspéro, 1977, p ,171.

[2] -Montagne,r, les berbères et le makhzen, alcan, paris,1930.

[3]- المالكي, عبد الرحمان, السوسولوجيا الكولونيالية أمام ظاهرة الهجرة القروية في المغرب, مجلة "عمران", عدد 17, صيف 2016م, ص, 92-93.

رصد البحث في جزئه الأول حركة الهجرة في بعدها التاريخي والجغرافي، معتمدا في ذلك على ما راكمه روبير مونتاني في مؤلف "البربر والمخزن"، حيث سيستهدف عمليات الهجرة في القبائل في تمفصلاتها مع ثقافة ومعتقدات المهاجرين الرعاة، وذلك قصد ضبط طبيعة وخصائص الهجرة القبلية، لينتقل بعد ذلك إلى التنقيب عن علل وأسباب هذه الهجرة السريعة والضخمة نحو المدن والتي سيوزعها إلى أسباب رئيسية، من بينها حركة هجرة المغاربة التاريخية من الجنوب إلى الشمال، وتصحّر البلد وندرة المواد الغذائية، وتفكك المجتمعات الرعوية، وجشع الأعيان والقواد والباشوات... وأخرى ثانوية من بينها اكتمال مسار التهدة الفرنسية، واكتساح الاقتصاد الصناعي للبلد... ليتم ختم الجزء الأول بعرض البحث في آليات وآثار الهجرة المؤقتة، وفتح الجزء الثاني على ملف البروليتاريا المغربية في مدن الشمال.

ضمن هذا الجزء سيتم رصد وتشخيص التجمعات السكنية للعمال المهاجرين بالمدن والتي تطورت في شكل مدن صفيح بكل من ميناء ليوطي والبيضاء والرباط وأسفي وأكادير. وكذا طبيعة الأنشطة الاقتصادية التي يمارسونها. وقد صنفتها البحث إلى العمل في الأشغال العمومية وخدمات التنظيف والحدائق وشركة التبغ، ومسح الأحذية، والإسمنت ومعمل السكر، والخمور، والمطاحن، لينتهي إلى الفصل الأخير حيث سيشرح الحياة الاجتماعية والاقتصادية للعمال المغاربة على مستوى ترقبهم الاجتماعي، وحجم ميزانيتهم المالية، وتحولات بنيات أسرهم، ومستوى وضعهم الصحي والترفيهي والرياضي، وكذا درجات إقدامهم على الجريمة، وأخيرا انعكاس كل ذلك على صلاتهم بمعتقدهم الديني.

في خاتمة البحث يوجه روبير مونتاني توصياته للمؤسسة السياسية الفرنسية المتمثلة في ضرورة عقلنة هجرات الجنوب، وضرورة الاهتمام بمعمار الأحياء العمالية وتشكيلها على أسس إثنية تمكن مجموعات عمال الأحياء من الحفاظ على عوائدها ومعتقداتها وروحها الجماعية القبلية، وكذا ضرورة الاهتمام بالجانب التربوي والاجتماعي والثقافي

لم تتمكن المدن التقليدية التي ارتبطت حظوتها بالإقامة السلطانية وازدهار حرفها وتجارها (فاس ومكناس ومراكش) من الحفاظ على إشعاعها أمام تقدم الاقتصاد المصنع وغزو سلعه للأسواق المحلية، الأمر الذي سيؤدي إلى تقهقر نظام الحرف والصناعة التقليدية، وكذا النشاط الاقتصادي للقبائل المحيطة بها والمتمثل في تجارة الجلد والصوف والمواشي.

من نتائج تقهقر الأنظمة الإنتاجية التقليدية وسيادة مراكز الجذب الحضرية الجديدة (البيضاء والقنيطرة وجدة وأسفي ووجدة)، ميلاد ظاهرة الهجرة نحو المدن، وتدني المستوى المعيشي لفئات اجتماعية عريضة. لقد أصبحت ظاهرة الهجرة ملحوظة منذ سنة 1936م؛ فمدينة الدار البيضاء ستستقبل حوالي 300.000 عامل مسلم و80000 عامل يهودي، مثلما ستستقبل مدينة القنيطرة 12 ألف أوروبي و70000 عامل مسلم، وسيغد على مدينة وجدة حوالي 60000 مهاجر مسلم. هجرة سينتج عنها بروز ظواهر اجتماعية جديدة من مثل ظاهرة النساء الخاديات في بيوت الأوروبيين وظاهرة المدن الصفيحية وظاهرة الجريمة وظاهرة الطلاق وظاهرة الحرف الهامشية وظاهرة البطالة وظاهرة الشباب... ظواهر ستشابه وستتفاعل طيلة عشرين سنة لتخلخل التوازنات الاجتماعية التقليدية للمجتمع المغربي من جهة وتعلن ميلاد البروليتاريا المغربية[4].

ميلاد طبقة اجتماعية جديدة بكل الظواهر الاجتماعية المتصلة بها، سيشكل إحدى مظاهر التهديد للأمن الاستعماري الفرنسي، ولأجل تلافي المخاطر غير المتوقعة، ستعمل السلطات الاستعمارية على إنجاز بحث ميداني يخص ظاهرة الهجرة عموما والبروليتاريا خصوصا. سينجز هذا البحث بين سنة ألف وتسعمائة وخمسة وأربعين وثمانية وأربعين، وذلك بمعهد الدراسات الإدارية الإسلامية العليا تحت إشراف روبير مونتاني، وسيولوجيا التابعة، يتعلق الأمر ببحث ميداني ضخم احتضنته شعبة السوسيوولوجيا التابعة لوزارة الداخلية، وذلك بالتعاون مع المراقبين العسكريين والمدنيين والباطرونا الفرنسية والباحثين المتطوعين ولم تشارك فيه النقابات وكذا النخبة المغربية.

والأخلاقي في إدارة المدن العمالية .
تشغيل البحث العلمي في ضبط الخريطة الاجتماعية والثقافية والصحية والسكنية والقبلية للروبيين الوافدين على المدن، والذين سيشكلون الأساس الاجتماعي والديموغرافي لتشكيل قوة اجتماعية جديدة هي الطبقة العاملة المغربية، يمكن المؤسسة السياسية والعسكرية الفرنسية من رصد التحولات الكبرى التي يعرفها المجتمع المغربي والتخطيط لسياسة الإدماج الهادئ والمراقبة عن قرب لمسارات سيطرتها وكيفية تديبرها. فالأمر يحتاج إلى تأطير إداري وسياسي جديدين للحواضر الجديدة، وتنظيم يضمن مراقبة المدن العمالية الجديدة، وكذا مراقبة وضبط تشكيلاتها اللغوية والثقافية والقبلية، ورصد كل صلاتها بالمؤسسات الجديدة من مثل النقابات والأحزاب السياسية المغربية والفرنسية.

2-تحولات المجتمع المغربي وولادة الطبقة المتوسطة

تشكلت الطبقة العاملة المغربية نتيجة كثافة شروط متعددة، أهمها تداخل درجات غزو الاقتصاد المصنع للبلد مع درجات ارتفاع الهجرة القروية نحو مناطق الجذب الصناعية الجديدة. كثافة في الهجرة واتساع المناطق الحضرية الصناعية سيولدان فئات اجتماعية ذات خصائص متفردة اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا، سيتم نعتها بالبروليتاريا المغربية. يتعلق الأمر بجماهير قروية ذات انتماءات قبلية ومعتقدات محلية ستقرر، تحت ظل ضغوطات عديدة، مغادرة عوالمها القروية للانغماس في حياة الحواضر الصناعية تحت ظل نمط اقتصادي رأسمالي كولونيالي. حدث يعتبره أندري آدم يؤشر على تحولين اجتماعيين كبيرين يتمان في الآن نفسه: "هناك فعل التمدن أو التحضر الذي عليه أن يمتص ويمدج جماهير عريضة من المهاجرين القرويين، وهنالك التحول الذي ستعيشه هذه الجماهير تحت ظل عيشها في مدن تسودها ثقافة غربية"[6].

تحولان يقول عنهما نفس العالم أنهما سيحولان "الأشياء مثلما سيحولان الناس"[7]. سيترك أندري آدم أمر تحول الأشياء لعلماء الاقتصاد، ليهتم بتحولات الناس، وسيشكل مؤلفه الضخم حول مدينة الدار البيضاء: بحث في تحولات المجتمع المغربي على ضوء صلاته بالغرب المقام، الذي سيرصد فيه النمو الحضري بمدينة البيضاء وتشكيله

لكن تشغيل البحث العلمي وإلى جانب غاياته وأهدافه الكولونيالية تلك، مكننا من معرفة تحولات المجتمع المغربي الكبرى خلال المرحلة الاستعمارية، والتي في غياب ضبطها ستغيب عنا كباثنين المعطيات الأساس لفهم مسارات التحولات بالمغرب الحالي.

لقد شكل ميلاد طبقة عاملة مغربية أول تحول كبير في المجتمع المغربي. يتعلق الأمر بقوة اجتماعية جديدة مختلفة عن القوى الاجتماعية التي ظلت تحرك التاريخ السياسي والديني والاجتماعي (الزوايا والصلحاء والقبائل والحرفيين). قوة اجتماعية يوظفها نظام اقتصادي صناعي، ويتفرع عن وجودها مؤسسات جديدة كالنقابات والجمعيات المهنية والأحزاب السياسية، الأمر الذي يخرج بالصراع الاجتماعي من دائرة الشرف والصلاح وإمارة المؤمنين.

قوة اجتماعية جديدة صاعدة تنذر بميلاد نوع جديد من الصراع الاجتماعي، ونوع جديد من الوعي الاجتماعي، سواء في العلاقة مع المستعمر أو في العلاقة مع النخب المغربية الدينية والسياسية. وهي تنذر كذلك بخلق نوع جديد من التراتبات الاجتماعية الطبقة. فميلاد طبقة عاملة يفترض وجود قوة اجتماعية جديدة تدبر الرأسمال الصناعي، ووجود هذه الأخيرة سيضفي نوعا من الوضوح الاجتماعي على القوى

[5]- Montagne,r, naissance du proletariat marocain, enquete collective 1948-1950 ,ed, centre jaque berque, 2016, liv,1,chap: 3-4 , liv2 ,chp:1-3-4.

[6]-Adam,a, Casablanca, essai sur la transformation de la société marocaine au contact de l'occident, ed, centre nationale de la recherche scientifique, France, paris,3, 1968, tom,1, p,16.

يضيف أندري آدم، وإذا ما افترضنا بأن طبقة متوسطة هي في طور التشكل في الحواضر المغربية، فإن ذلك يفترض أننا نتوفر على تعريف للطبقة المتوسطة. وبحكم الواقع فإن هذا التعريف لن ينفلت من سلطة تأثير ما عرفه تاريخ المجتمعات الأوروبية والفرنسية منها على الخصوص. وعلى الرغم من أننا واعون بمخاطر نقل وإسقاط تعريفات وتصنيفات من وسط اجتماعي إلى آخر مختلف، فإننا سنعتمد تعريفاً أوروبياً كمنطلق وكفرضية مؤقتة، من دون أن ننسى أن الأمر يتعلق بتعريف مؤقت وفرضي إلى حين انتهائنا من التحليل، آنذاك يمكننا الإقرار بصلاحيته أو عدمها.

يفترض تعبير الطبقة المتوسطة وجود حدين منهما تستقي هويتها؛ هنالك طبقة ميسورة وأخرى فقيرة، الطبقة المتوسطة تتوسطهما. لكن علينا هنا أن ندرك أن معيارنا ليس اقتصادياً صرفاً. فالطبقة المتوسطة لا تتميز عن الفقيرة بالدخل المرتفع فقط، بل أيضاً بعنصر الثقافة. عنصر تتقاسمه مع الطبقة الميسورة. عنصر الثقافة هذا ليس ثانوياً، خصوصاً وأننا نلاحظ أن الطبقة المتوسطة المعاصرة على الرغم من تفهقها وضعها المالي تظل متشبثة بإرثها الثقافي وتقاوم بفضله.

من بين التحولات الاجتماعية الكبرى التي نتجت عن دخول المغرب دائرة المبادلات التجارية العالمية والحدثة التجارية هي ولادة بروليتاريا صناعية، لا مشترك بينها وبين فئة الحرفيين والصناع التقليديين سواء من حيث الأصل أو الثقافة. لقد تشكلت طبقة عاملة وتشكلت إلى جانبها بشكل صامت ومكتموم فئة

ساكنتها وكيفيات تطورها، كل ذلك قصد ضبط منابع تحول الناس بالحاضرة المغربية. ويكتف هذه المنابع في أمرين:

- أولهما التعليم، الذي سيتسم بالانتقال من العلم بمعناها التقليدي إلى المعرفة، وثانيهما التقنية. (الفصل الرابع). منبعان سيغيران ملامح الفئات الاجتماعية، والعلاقات الاجتماعية وسيطرحان على أندري آدم سؤال تغيرات الناس في اتجاه ميلاد طبقة متوسطة حضرية.
- ثانيهما التقنية. (الفصل الرابع). منبعان سيغيران ملامح الفئات الاجتماعية، والعلاقات الاجتماعية وسيطرحان على أندري آدم سؤال تغيرات الناس في اتجاه ميلاد طبقة متوسطة حضرية.

في مقالة صغيرة مكتفة، يجيب أندري آدم عن سؤال ميلاد الطبقة المتوسطة بالمغرب [8]؛ حينما نتناول المجتمع التقليدي الحضري بالمغرب، حسب أندري آدم، نجده يرتكز على عمادين أساسيين، هما الدين والمال؛ فالدين يشكل مصدر ثروة فئة اجتماعية مغلقة مبنية صلاتها على قرابة الدم والشرف وورثة أهل البيت، وأخرى أكثر انفتاحاً يمثلها العلماء والفقهاء والمتعلمون. أما المال فإنه يشكل أساس قوة وحظوة البورجوازية التجارية. وإلى جانب ذلك نجد فئة الحرفيين والصناع التقليديين الذين تشبه وضعيتهم وضعية العمال لكنهم رغم ذلك لا يمكن تصنيفهم ضمن الطبقة العاملة.

لقد ظل الحرفيون فئة مندمجة في المدن، تتمتع باحترام الناس بحكم اعتقادهم الديني الإسلامي، لكن رغم ذلك فإن عدم حصولهم على تعليم حرهمهم من المشاركة في البناء الثقافي العام للمجتمع، والذي يعتبر عنصراً أساسياً لتحديد هوية الطبقة المتوسطة. إذن وبسبب عنصر التعليم أو غيابها سنقضي العالم القروي غير المتعلم ليكون حديثنا عن طبقة متوسطة حضرية.

[7]- Ibidem.

[8]- Adam, a, naissance et développement d'une classe moyenne au Maroc, B.E.S.M. vol,29, pp:489-492.

يشكل التعليم والتكوين العصريين وكذا شغل وظائف عصرية معيارين أساسيين في هوية الطبقة المتوسطة، وقد خصت الحماية في بداياتها أبناء الأعيان الكبار بمدارس خاصة حملت اسم "مدارس أبناء الأعيان"؛ فنية ليوطي لم تكن تقصد خلق نخبة جديدة بل عصرنة نخبة الأعيان التقليدية، لكن بعد ذلك سيتسع مجال التعليم وسيصبح التهافت على تحصيل الشواهد والديبلومات ملحوظا ومنتزعا. فهذه الأخيرة أصبحت المعبر الملكي للتزقي الاجتماعي وذلك لأنها بوابة شغل الوظائف والمناصب العصرية. بفضل التعليم العصري ستتطور الطبقة المتوسطة بشكل أعمق من البورجوازية العليا.

وإذا ما اعتبرنا تواضع الموارد المالية لمكونات هذه الطبقة فقد نتحدث عن عرقلة ما لسرعة تطورها واتساعها. فالثلاجة والسيارة وآلة الغسيل أتمتها باهظة، لكن إذا ما غيرنا زاوية النظر فسنجد أن الفستان الأوروبي أرخص بكثير من القفطان المغربي، واقتناء شقة عصرية صغيرة أقل تكلفة من الرياض، والحذاء الأوروبي أقل ثمنا من البلغة التقليدية.. لذا ستقبل الطبقة المتوسطة على تغيير نمط عيشها وهو أمر ستتجلى آثاره الكبرى على البنية الأسرية وعلى التربية وكذا الأفكار والتصورات والقيم. لن تتمكن الفئات الجديدة من إنشاء أسر ممتدة، مثلما لن تتمكن من إعالتها، وهو ما سيدشن بداية تشكل الأسر النووية والنزوعات الفردانية وتراجع أنماط الزواج المتعدد، كل ذلك تم تحت ظل ضغط حسابات الميزانية الفردية، وكذا تحت ظل ضغط الأفكار العصرية ومستوى التعليم. لقد التحق المتعلمون، حسب اندري آدم، بالحركة الوطنية إبان الحماية واقتربوا من البورجوازية التقليدية المحافظة، لكنهم

اجتماعية جديدة لم يطرح وجودها أية مشاكل مزعجة للدولة. فئة ستتشكل من أبناء البلد المتعلمين تعليما عصريا، والذين يشغلون بحكم تعليمهم العصري ذلك وظائف عصرية (تعليم عصري ووظائف عصرية) من مثل المهن الحرة والطب والهندسة والتدريس والوظيفة العمومية، القطاع الخاص (بنكيون ومحاسبون...)، وينضاف إليهم التجار الكبار المتعلمون الذين نظموا علمهم وتجارتهم بشكل عصري. وكذا الفئة الخاصة من التجار التي تخصصت في البقالة وقادها أهل سوس.

ويبقى السؤال حول فئة العمال المؤهلين التي برزت هي الأخرى كفئة اجتماعية جديدة، هل نضمها إلى هذه الفئات أم نضعها ضمن الطبقة العاملة؟

هنا يقول أندري آدم بمجرد طرحنا لهذا السؤال علينا مراجعة التعريفات الأوروبية للطبقة المتوسطة. ففي أوروبا يظل العامل عاملا وإن كان مؤهلا ويتمتع بحياة الرفاه. إنه جزء من الشغيلة العاملة، في حين يختلف الوضع بالمغرب. العامل المؤهل بالمغرب له عمل ودخل قار، في حين لا يتمتع العمال، خصوصا في المدن الكبرى، بنفس الأمر، بل إن مستوى عيش العمال المؤقتين والمياومين لا مجال لمقارنته بمستوى عيش العمال المؤهلين. يكتفي العامل المياوم بالعيش في مدن الصفيح، في حين يعيش العامل المؤهل في شقة وإن كانت متوسطة أو صغيرة. زد على ذلك أن العامل المؤهل يتمتع بقدر من التكوين والثقافة يسمح له بقراءة الجريدة وتتبع البرامج الإذاعية بالعربية والفرنسية، مقابل أمية العمال المياومين.

إن الثقافة، حسب أندري آدم، تعكس نوعا من جودة العيش ومستوى من التعليم، وبسبب ذلك فإنه يبعد العمال المؤهلين عن البروليتاريا ليضمهم إلى الفئات الاجتماعية الأخرى المشكّلة للطبقة المتوسطة، عكس ما هو حاصل في أوروبا.

حريز البلد سياسيا واقتصاديا ومعرفيا وثقافيا هو العنوان العريض الذي رفعته النخب الجديدة والشابة التي أفرزتها الطبقة المتوسطة بفضل عنصري التعليم العصري والثقافة والقيم المدنية الحديثة. كل ذلك كان من نتائجه إنتاج أفكار وتصورات في السياسة والاقتصاد والثقافة وحراك اجتماعي وإيديولوجي قوي موضوعه الأساسي تحديد مستقبل البلاد. يكتنف عالم الاجتماع نجيب بودربالة الفعل العام للطبقة المتوسطة في المجتمع في أمرين حاسمين:

إنها المحرك الأكثر قوة للمجتمع

لإبراز ذلك يدشن تحليله بالسؤال التالي: أليست البلدان التي شكلت فئات اجتماعية متوسطة قوية ومنحتها الأدوار الكبرى في الاقتصاد والقرارات السياسية، هي نفسها البلدان التي تتمتع بأفضل الإنجازات الاقتصادية والاجتماعية؟ ويجب عليه عبر استحضار شهادة مطولة للمؤرخ الأمريكي فرانسيس فوكوياما، يقول فيها بالحرف: "يمر توسع الديمقراطية دائما عبر الطبقة المتوسطة. عبور يتم بهدوء في حالات نادرة على اعتبار أن الطبقات المتوسطة في المجتمعات الصاعدة تعيش خوفا دائما من العودة إلى الفقر. إنها الطبقات الأكثر تطلبا فيما يخص التجهيزات الجماعية والخدمات العمومية والحماية الاجتماعية. وبحكم ذلك تظل يقظة لأجل الصراع ضد كل أشكال الفساد وإدانة كل الامتيازات. هذا ما تؤشر عليه التظاهرات في تركيا والبرازيل والفلبين والهند وإفريقيا الجنوبية. مع ذلك لا يجب أن ننقل، بل عكس ذلك يجب أن نفرح لأن الأمر يعلن امتلاك الطبقات المتوسطة للسلطة وهو ما يمنح الضمانات الأفضل للوضوح الاجتماعي".

إلى جانب هذه الشهادة القوية التي تغني عن تحليلات كثيرة مطولة والتي يمكن تكثيفها في كون قوة المجتمعات من قوة طبقتها المتوسطة، يضيف الباحث نجيب بودربالة وجها آخر لفعل الطبقة المتوسطة المجتمعي. فإلى جانب كونها طبقة واصله

بعد ذلك، وبعد تشكل طبقة متوسطة سيغيرون أفكارهم لتصبح أكثر ميولا إلى الاشتراكية وإلى العلمانية والديموقراطية والمساواة بين الجنسين. وعلى الرغم من أن انخراط النساء المغربيات كان ضعيفا في حركية التعليم والتكوين، وهو أمر فرمل نسبيا سرعة تطور الطبقة المتوسطة، إلا أن الكثير من متعلمي الطبقة الجديدة كانوا يلجؤون للزواج من الأوروبيات حفاظا على قيمهم وأفكارهم العصرية. إن ميلاد طبقة متوسطة بالمغرب، حسب أندري آدم، ميلاد قوة اجتماعية فاعلة وفعالة في تسريع عصرنة البلد[9].

3-فعل الطبقة المتوسطة في المجتمع المغربي

لم تكن بصيرة أندري آدم قصيرة المدى، فميلاد طبقة متوسطة سيمنح المغرب دينامية كبرى سواء على مستوى ميلاد نخب راديكالية جديدة وحراك اجتماعي وارتقاء اجتماعي، مثلما سيفتح المجتمع على صراعات اجتماعية قوية حول ملفات الاقتصاد والتعليم وكذا مستقبل البلد السياسي. وقد جسدت نهاية الخمسينيات وعشرية ستينيات القرن الماضي زمن الصراع لأجل بناء اقتصاد وطني ودولة وطنية حديثة ومؤسسات ديموقراطية وتعليم عمومي. تشكل الطبقة المتوسطة وبقيلها طبقة عاملة مغربية سيسرعان عملية الخروج من المرحلة الاستعمارية، بل وسيعمقان الفعل والجدل السياسي والفكري حول طبيعة الظاهرة الاستعمارية وكذا حول مشروع بناء دولة وطنية.

لا يختلف الأنثروبولوجي عبد الله حمودي كثيرا عن وجهة نظر عالم الاجتماع نجيب بودربالة في تشخيص الدور الحيوي والفاعل للطبقة المتوسطة في حياة المجتمع. إنه يعلن بكل وضوح أن رهان مستقبل المغربي هو رهان الطبقة الوسطى لأنه يتعلق بالطبقة الأكثر نشاطا وإنتاجا على مستوى السير العام للمجتمع، وكذا على المستوى الإيديولوجي والسياسي.

ويمكن لديناميتها أن تكون حاسمة في تشكيل وبناء بنيات جديدة للفعل السياسي. فالطبقة الوسطى هي القادرة وحدها على تسهيل جمع الشرائح وتنظيمه في حركة اجتماعية عامة مع مجموعات معينة وأشكالمتباينة حول أهداف اقتصادية واجتماعية

ودينية وثقافية وهوياتية محددة، ولا شك أن نجاح هذا التجمع مع التنوع هو الطريق نحو مجتمع يسوده السلم بين فئاته، وظهور ممارسة سياسية واجتماعية تقوم على احترام الحريات.

تحافظ الطبقة المتوسطة، حسب عبد الله حمودي دائما، بحكم تنوع أصولها الاجتماعية على روابط قوية مع العمال والطبقات الفقيرة، مثلما ترتبط بعلاقات عضوية مع عالم الشغل والأعمال. وبفضل وضعها ذاك تعيش بشكل درامي صراع الممارسات والمعايير بين الاختيارات الليبرالية والاختيارات الدينية. زد على ذلك كون الرأسمال العقاري والمعاملات العقارية والضريبة لا تخضع إلا جزئيا لإحصاءات المدققة والاستطلاعات المنتظمة. مثلما أن التجارة والمهن الحرة والمقاولات الصناعية لا تمتلك عنها مؤشرات إحصائية خاصة، وقطاع الوظيفة العمومية أصبح مجالاً للكسب لا للعمل، والريع أصبح يتخفى تحت ظلالها. أمور تصب كلها في جعل الطبقة المتوسطة طبقة ممزقة بامتياز[11].

ورابطة بين كل مكونات التراتب الاجتماعي سواء التي تعلق عليها أو تنحدر تحتها، فإنها أيضا تلعب أدوار كبرى في توسيع السوق الاقتصادي الداخلي وربط القاعدة الشعبية الحضرية والقروية بالنخب السياسية وتضفي المصادقية بالنسبة لأغلب المواطنين على أمل النهوض الاجتماعي. هذا الأمل الذي ينعته نفس الباحث بالأمل في الارتقاء الاجتماعي، هو الذي يضع مجموع المجتمع على سكة النشاط والحركة والتي تمنح الطاقة الضرورية لحركة المصعد الاجتماعي.

إنها محرك المصعد الاجتماعي

تلعب الطبقة المتوسطة، حسب الباحث نجيب بودربالة، دور محرك عجلة المصعد الاجتماعي. إنها تجنب المجتمع من مركزة الأطر في الإدارات المركزية والمدن الكبرى، وتمده بالموارد الفاعلة والمطابقة لبرامج التنمية المحلية. مثلما تجنبه الفقر والعوز في الأطر المتوسطة، والتي من دونها لا يمكن تفعيل وتطبيق المخططات والبرامج الكبرى المفضية إلى تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية وامتصاص الفقر ومعه القطاع غير المهيكّل. أدوار تصب كلها في خلق نوع من الاستمرارية في النسيج الاجتماعي من قاعدته إلى قمته.

تلك هي الأدوار الكبرى للطبقة المتوسطة، أدوار لا يمكن أن تنجزها في ظل نسيج اجتماعي ممزق بسبب الوضعية المختنقة للتعليم والتكوين وانسداد آفاقه، وكذا ضعف مناعة العدالة الاجتماعية في المساواة والحرية والسيطرة المتوحشة للرأسمال الكبير والمشاريع الكبرى وانحصار مردوديتها في أعلى الهرم الاجتماعي، وغياب إشراك الفئات الاجتماعية في بلورة مشاريعها المحلية التنموية. كلها معوقات تضعف، حسب نفس الباحث، المجتمع وتقتل لدى مواطنيه الإيمان بأمل إمكانية الركوب في المصعد الاجتماعي[10].

[10]- Bouderbala,n, les classes moyennes comme moteur de l'ascenseur sociale: hypothese des classes moyenne, in, prospectives maroc 2030, actes du foun, 2, la societe marocaine: permanences, changement et engux pour l'avenir, pp:103-105, et, pp:115-116.

[11]La société marocaine en mutation : élément de prospective, in, prospective Maroc 2030, ibid, pp :13-22.

مع بداية الثمانينيات، ستلوح في الواقع كل أعراض الأزمة الاقتصادية الحادة والتي على إثرها ستضطر الدولة تبني مقترحات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي التي تمت عنونها ببرنامج ومخطط وسياسة التقويم الهيكلي. سياسة يقول عنها الباحث المغربي محمد الناصري: "مست الفئات المتوسطة والشعبية بشكل قوي. توسعت دائرة البطالة وانحصرت حركة الأجور وارتفعت أسعار المواد الأساسية. وعلى الرغم من اتخاذ سلسلة من الإجراءات المالية للحد من الاستيراد وتشجيع التصدير وتأطير القروض فإن التقويم الهيكلي ترجم نفسه واقعيا في صيغة خسارات في مجال الصحة والسكن والتعليم والشغل. لقد كانت نتيجته انفجارات الغضب الشعبي احتجاجا على تقهقر الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. لقد ارتفعت وتيرة الفقر والتفكير وزادها بلة سنوات الجفاف. عانت القرى من هذه الأزمة الطويلة وهو ما كان وراء ارتفاع درجات الهجرة نحو المدن بكل ما نتج عنها من اتساع مساحات مدن الصفيح والبناء العشوائي والسري الذي ظل يتنامى على مرأى ومسمع المنتخبين والسلطات المحلية وفي غالب الأحيان بتواطؤ ملعن معهم" [13].

كيف ستنعكس سياسة التقويم الهيكلي بعنفها البنوي وسلطوية تفعيلها واستبدادية فاعليها على وضعية الطبقة المتوسطة بشكل خاص وعلى مستقبل البلد بشكل عام؟

إذا ما استثنيا تقييم وزارة الاقتصاد والمالية بالمغرب لبرنامج التقويم الهيكلي في صيغته المغربية، الذي يعلن إيجابيات البرنامج على مستوى عدم إحداثه لأي خلل أو تراجع في

4- سياسة التقويم الهيكلي والتجفيف السلطوي لمناخ الطبقة المتوسطة

مع بداية ستينيات القرن الماضي، سيجد المغرب نفسه أمام سؤال التوجهات الكبرى التي عليه أن ينفجها، وبناء عليه سيتم وضع مخطط شامل للإصلاح الوطني يبنني على توسيع القطاع العمومي وتطوير صناعة ثقيلة وإصلاح زراعي ومنح الدولة دورا مركزيا ومراقبة حركة الرساميل وتوسيع السوق الداخلي والتخلي عن تمتيع الاستثمارات الأجنبية بالامتيازات وأخيرا رسم معالم الطريق نحو الانفصال عن الرأسمالية عبر تأسيس إطار "للاقتصاد الجماعي" ومع تأسيس فضاء مغاربي. كل ذلك في أفق وضع أسس الدولة الوطنية الراحية والحامية لمجتمعها [12].

مشروع مجتمعي كانت الطبقة المتوسطة ستجد ضمنه المناخ لتوسيع قوتها ودرجات فعلها النشط في المجتمع وتنمية قدراته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية. لكن مفعول هذا المشروع المجتمعي لم يتمكن من الصمود لأكثر من عقد من الزمن. فمع بداية سبعينات القرن الماضي وإلى حدود الثمانينات سيتم التخلي عن العمق الاجتماعي الوطني للاقتصاد والعمق السياسي للدولة الراحية. ليعيش المغرب نتيجة لذلك مواجهات بين نخبة الطبقة المتوسطة وفئاتها الاجتماعية سواء داخل النقابات العمالية والطلابية والأحزاب السياسية والجمعيات الثقافية. مواجهات ستظهر فيها الدولة مشروعها السلطوي في صيغة اختيارات ليبرالية سلطوية واستراتيجيتها القمعية، ضاربة بعرض الحائط كل ما تم رسمه من مشاريع إصلاحية وطنية سواء تلك التي تخص اقتصاد القرى أو اقتصاد الحواضر.

[12] -Naciri,m, l'évolution de l'économie marocaine en longue période: crise des modèles ou des crise des élites ?, in, critique économique, n :24 ,2009, p:147

[13] -Ibid, pp:153-154.

التشكل والنهوض على مستقبلها بالمغرب، لجأت إلى استهداف المانع التي تغذيها وتمدها بالحيوية الثقافية والسياسية والاقتصادية.

تعلق الأمر أولا باستهداف جامعة القرويين عبر إصلاحها الذي حوّل علمائها إلى موظفين يتقاضون أجورا، وقصد ذلك تجفيف منابع رمزية علماء القرويين وحظوتهم وكذا قوة الفعل والأثر الاجتماعيين لقولهم لدى الناس، خصوصا أن الكثير منهم كانوا من زعماء ومساندي الحركة الوطنية. وثانيا باستهداف الحرف والحرفيين الذي عُرفوا بقوتهم التنظيمية وثوراتهم المنظمة ضد المخزن ورموزه وكذا وطنيتهم الفطرية، وذلك عبر إغراق السوق بالمنتجات المصنعة الرخيصة والمحاكية لمنتجاتهم الأصلية واليدوية المرتفعة الثمن. وثالثا استهداف التجارة التقليدية ومعها التجار المتوسطيين الذين كانوا سندا ماليا ولوجستيا للحركة الوطنية وبعدها للمقاومة وجيش التحرير، وذلك عبر خلق فئة التجار الكبار المحميين من طرف فرنسا والذين يعفيهم وضعهم ذاك من أية واجبات ضريبية أو قانونية تجاه الدولة المغربية، ويجعلهم أصحاب الأولوية في ولوج السوق الداخلي والأسواق الخارجية[16].

لقد اعتمدت سياسة التقويم الهيكلي نفس الاستراتيجية الاستعمارية، طبعا مع فارق الزمن ومتغيراته، تجاه الطبقة المتوسطة الناشئة بقوة. لقد تم استهداف بنيتها التحتية، وتجفيف منابعها، وصولا إلى خنق مجاري مصباتها.

المؤشرات الاجتماعية، سواء على مستوى نسبة الفقر المطلقة في المجالين القروي والحضري التي تراجعت، أو على مستوى التفاوتات الاجتماعية في مجال الاستهلاك التي تقلصت، أو على مستوى نسبة الأمية التي تقلصت لدى الذكور والإناث، أو على مستوى نسبة الوفيات التي تراجعت، أو على مستوى الصحة الذي ارتفع من طبيب لكل 7900 فرد سنة 1982م، إلى طبيب لكل 3600 فرد سنة 1992م، أو على مستوى الدخل الفردي الذي ارتفع..[14]، إذا ما استثنينا هذا التقرير المبني على القراءة بمؤشرات النمو وليس محركات التنمية، فلن نجد باحثا رصينا أو مواطنا عاديا وبسيطا يقر بأي آثار إيجابية لسياسة التقويم الهيكلي على المستوى الاجتماعي بالدرجة الأولى والمستوى الاقتصادي بالدرجة الثانية.

تعتبر الباحثة الكندية سيلفي بيلانجي أن التقويم الهيكلي كان إعادة هيكلة نمو الدولة وليس المجتمع، وأن النمو الاقتصادي الذي رسمته برامجه لم تكن له صلة بفعل التنمية. يتعلق الأمر بمقاربة مالية لمؤسسة البنك الدولي لا تكثر للعلاقات الاجتماعية والسياسية والمصالح الجيوستراتيجية للبلدان المستهدفة بالتقويم، مثلما لا يهمها البتة الأوضاع الاجتماعية والسياسية الخاصة بكل بلد[15].

تتقاسم سياسة التقويم الهيكلي مع سياسة المستعمر الفرنسي نفس الاستراتيجية تجاه الطبقة المتوسطة الناشئة. يعتبر جاك بيرك أن فرنسا الاستعمارية حينما خبرت بداية تشكل طبقة وسطى بالمغرب مع عقد الثلاثين من القرن الماضي، وخبرت معه خطورة هذا

[14]- Ministre de l'économie et des finances, direction des études et des prévisions financiers, bilan du programme d'ajustement structurel, octobre 1995, document du travail, n 1

[15]- Belanger, s, l'ajustement structurel, restructurer pour la croissance de l'ETAT, in, collections cahiers du G.R.E.T.S.E ? n 8, 1992.

[16]- Berque, j, le Maghreb entre deux guerre, seuil, 3 eme éditions, 1970, pp: 238-241.

النقابة الطلابية الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، و"عسكرة" المدرسة المحمدية للمهندسين، وإخضاع الجامعات للمراقبة المباشرة من طرف هيئة أمنية نعتها طلبة ذك العهد بـ"الأواكس". زد على ذلك أن النصف الأول من الثمانينات كان هو مبتدئ سنوات بطالة حاملي الشواهد الجامعية. عوامل كلها ستخفق مجال التعليم والتكوين بوصفه المنع الأكبر الذي يسمح بمد الطبقة المتوسطة بالأطر والكفاءات، وكذا مد الطبقات الفقيرة بأمل الارتقاء الاجتماعي ومنح النخب المدنية والسياسية فرصة تجديد دمائها.

بالموازاة مع ذلك ستتدخل الدولة بعنف في المجال الثقافي، حيث ستخضع دُور الشباب لمراقبة الأجهزة الأمنية، وستمنع الأنشطة الثقافية للجمعيات وستغلق العديد من مقراتها، مثلما ستصادر أرشيفاتها وتعتقل الكثير من فاعليها، وستضع حدا لصدور المجالات الثقافية الوازنة آنذاك (مجلة المقدمة والجسور والبديل والثقافة الجديدة) ... كل ذلك يصب في تحجيف منابع إنتاج القيم المدنية والأذواق الثقافية والجمالية والتصورات النقدية التي تعتبر إحدى السمات الأساسية للصيقة بالطبقة المتوسطة.

استهداف البنية التحتية للطبقة المتوسطة وتحجيف منابعها الأساسية سيؤدي مباشرة إلى خنق مصباتها. يتعلق الأمر بالأطر الاجتماعية المدنية والسياسية (نقابات وأحزاب) التي تستقبل وتؤطر الأطر والأفكار والأفراد قصد تأهيلهم لحوض غمار تدبير الشأن العام على المستويات المحلية والوطنية التي تعرضت هي الأخرى إلى فعل التدجين العنيف والقسري. منذ بداية الثمانينات سيعيش المجتمع المغربي من دون طبقة متوسطة، ما يعني أيضا من دون نخب مدنية وسياسية فاعلة وقوية، ومن دون مشروع مجتمعي قادر على تبصر مصيره ومستقبله.

ليس من باب الصدفة أن يعرف النصف الأول من ثمانينات القرن الماضي انتفاضتين متتاليتين وازنتين، الأولى سنة 1981م والثانية سنة 1984م، وهي سنوات إطلاق تفعيل سياسة التقويم الهيكلي. انتفاضتان خلخلتا مشهد المقاربة المالية ودشتنا الاختيار السلطوي القمعي في تدبير الشأن الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للمجتمع. انتفاضتان أدانتا استهداف البنية التحتية للطبقة المتوسطة ومعها البنية التحتية لنظام المجتمع وحياته كمجتمع معاصر. استهداف الاجتماعي كجال للعيش الجماعي برافعاته الأساسية المتمثلة في الصحة والتعليم والسكن والقدرة الشرائية وما يرافقها قيما من إحساس بكرامة الحياة الفردية والأسرية، مؤداه تدمير البنية التحتية الاجتماعية للمجتمع برمته، وتدمير النواة الصلبة لكل توازناته الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية. تدمير الاجتماعي مسنودا بمقاربة مالية صرفة وأخرى أمنية عنيفة، لا تقف آثاره عند حدود الاجتماعي، بل تخترق النسيج المجتمعي ككل وتلامس المنابع التي تمنح المجتمع الأوكسجين الكافي كي لا يتوقف قلبه عن النبض.

لقد اعتبر سابقاً أندري آدم أن هوية الطبقة المتوسطة لا يتوقف تحديدها على معيار الدخل فقط بل أيضا على معياري التعليم والثقافة. لذلك لن يتوقف التقويم الهيكلي عن استهداف الأجور والقدرة الشرائية والسكن والصحة.. بل سيستهدف أيضا، وبشكل درامي وعنيف، مجالات التعليم والثقافة بكل مستوياتها وأشكالها بوصفها المنابع الكبرى التي تغذي الطبقة المتوسطة.

مع بداية الثمانينات ستخضع المنظومة التعليمية برمتها لإعادة التقويم والهيكلية؛ زرع منابت التعليم الخصوصي وتسهيل اتساع مجالاتها، وإرساء نظام الأكاديميات، وإغلاق شعبة الفلسفة بالجامعات وإحداث شعبة الدراسات الإسلامية بكليات الآداب، وحظر

ثم زاوية نظر الملك الوطني الذي تربي مع زعماء النخبة السياسية الوطنية التي رسمت معالم المشروع المجتمعي مع نهاية الخمسينات وبداية الستينيات تحت قيادة عبد الله إبراهيم. والتي بها سيختتم خطابه. ضرورة استرجاع البلد لأبنائها المناضلين والمعارضين والوطنيين لإدارة شأن بلدهم. بين مهدوية الخطاب وحنين الحلم بحكومة جديدة شبيهة بحكومة "الوطنيين" التي قادها عبد الله إبراهيم رفقة نخبة الحركة الوطنية بجيلها الأول والثاني، يسكن وعي الدولة الشقي، وعي شقي درامي سيكتشف مصدر شقائه في كون تصفية وتجفيف منابع ومصاب الطبقة المتوسطة هو مصدر موت المجتمعات. لذا سيتم رسم المخططات والبرامج ومراكمة الخطب الملكية لإعادة إحياء الطبقة المتوسطة بوصفها صمام الأمان الأول والأخير لحياة المجتمع كمجتمع وليس كقبيلة أو إقطاعية شخصية أو إمارة خليفية.

مع مبتدئ الألفية الثالثة سينخرط المغرب في "إعلان الألفية للأمم المتحدة لسنة 2000م"، وسيلتزم بتبني استراتيجيات من شأنها أن تتيح في أفق 2015م بلوغ "أهداف الألفية من أجل التنمية" الثمانية:

01 الحد إلى أقصى درجة ممكنة من الفقر والجوع

02 ضمان التربية الابتدائية للجميع

03 النهوض بالمساواة بين الجنسين واستقلالية النساء

04 الحد من وفيات الأطفال

05 تحسين صحة النساء الحوامل

5- الطبقة المتوسطة أو الوعي الشقي للدولة السلطوية

على الرغم من أن سياسة التقويم الهيكلي كانت فائدتها تقوية درجات مركزية وتسلط الدولة، فإن الدولة بحد ذاتها لم تستطع الصمود أمام جحيم سلطويتها المتزايدة في ظل مجتمع من دون هوية اجتماعية وسوسولوجية. سيرافق تزايد تسلط الدولة طيلة عقدين من الزمن تآكل أخلاق الدولة ذاتها وغرقها في نهب ذاتها من طرف أطرها ومسؤوليها. تهريب وفساد واختلاس للأموال العمومية ورشاوى كبرى وعلاقات زبونية متضخمة وخروج المال نحو الأبنك الغربية... كلها مؤشرات ستجد الدولة نفسها أمامها عاجزة عن الحركة ومهددة بالسكنة القلبية.

سنة 1995م سيطب الملك الحسن الثاني شخصيا من مدير البنك الدولي أن يمهده بتقرير عن حالة البلد، مدعوما بأرقام وإحصائيات ومقارنات مع دول مماثلة؛ سيتسلم الملك التقرير وسيعرضه أمام ممثلي أمته في نفس السنة، بل سيسلم نسخة منه لرئيسي البرلمان، وسيطالب بنشره كي يطلع عليه كل أفراد شعبه. تقرير موجه ومفجع وصادم، حسب خطاب الملك، ينبئ بأن البلد على بوابة الموت في التعليم والاقتصاد والإدارة... سيختار الخطاب زاويتنا نظر مرجعيتين موجعتين للنظر في شؤون مستقبل بلده: زاوية نظر الملك الولي الصالح المهدي، وبها سيفتتح خطابه قائلا: "إن موضوع خطابنا يرتكز قبل كل شيء على ملاحظة لا بد أن نأخذها كما يجب لأنها ملاحظة زمنية، فلم يبق بيننا وبين القرن المقبل إلا خمس سنوات". خطاب نهاية القرن المعلن لنبوءة قرب نهاية مجتمع (قرب الساعة)، وفي الآن نفسه خطاب المهدي المجدد عبر رسم معالم المخططات الجديدة التي ستؤسس لها حملة التطهير المعلنة منذ بداية 1996م، (تطهير الفساد والفاسدين).

الاستقرار والقوة المحركة للإنتاج والإبداع. إن عزمنا لوطيد على جعل الفئات الوسطى مرتكز المجتمع المتوازن الذي نعمل لأجله".

بعد تلقي الخطاب الملكي، وكما هي العادة في المغرب، ستشغل كل الأجهزة المعنية طاقتها لإثبات الطموحات الملكية. في هذا السياق ستعمل المندوبية السامية للتخطيط على إجراء بحث مجهز ومطول يستهدف معرفة وضعية الطبقة المتوسطة وكذا تطورها داخل مجموع الساكنة المغربية. ولبيان الخريطة الطبقة للمجتمع المغربي ستعتمد على ثلاثة معايير مختلفة مستمدة من مقاربتين: مقارنة ذاتية تعتمد على التقييم الذاتي للمستجوبين لأنفسهم وهل يرون أنفسهم في دائرة الطبقة المتوسطة، أي بين الفقراء والفقراء نسبيا والميسورين والميسورين نسبيا. ومقاربة موضوعية ذات طابع إحصائي سندها متغير الدخل ونفقات الاستهلاك. وبناء عليه سترسي المندوبية ثلاث خلاصات كبرى، مفادها:

- تراجع الفقر والهشاشة، وتوسع حجم الطبقة الوسطى، إذ انتقلت نسبة هذه الأخيرة من 56 في المائة سنة 2001م إلى 58 في المائة سنة 2007م، ثم إلى 58.7 في المائة سنة 2014م.

- يلاحظ أن الشرائح الثلاث التي تتكون منها الطبقة الوسطى تعرف تباينا في وتيرة تطورها ما بين 2001م و2007م، وكذا ما بين 2007م و2014م. فخلال الفترة الأولى تراجعت نسبة الشريحة الدنيا تراجعا طفيفا، في حين اتسع نطاق الشريحتين العليا والمتوسطة. أما خلال الفترة الثانية فقد انكمشت الشريحة المتوسطة بينما شهدت الشريحة العليا ازديادا في الحجم.

06 محاربة داء فقدان المناعة المكتسب وداء الملاريا وأمراض أخرى

07 الحفاظ على البيئة

08 إرساء شراكة عالمية من أجل التنمية

وفي 18 مايو 2005م سيعلن الملك محمد السادس عن إطلاق برنامج لمحاربة الفقر في المغرب تحت اسم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، بهدف تعزيز ما تحقّق من مكتسبات سياسية، وذلك بالنهوض بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومحاربة الفوارق المجالية، وقد جاء هذا المسعى ليرسم سياسة تخطيطية تصاعديّة من القاعدة نحو القمة مع مبادئ الحكامة الجيدة تستهدف في المقام الأول الساكنة التي تعاني الإقصاء والفقر. وقد كانت الأهداف المرسومة للمدى القريب والمدى المتوسط تتمثل في الحد من الفقر والهشاشة والإقصاء الاجتماعي، وللمدى البعيد في إقرار دينامية مستدامة لصالح التنمية البشرية ورفاه الساكنة والرفع من مؤشر التنمية[17].

ستستهدف مشاريع التنمية البشرية إذن ترميم وإرساء البنية التحتية للطبقة المتوسطة (التعليم والشغل والسكن والصحة والرأسمال البشري). فبعد مرور ثلاث سنوات على إطلاق مشروع التنمية البشرية سيعلن الملك في خطاب العرش بتاريخ 30 يوليوز 2008م: "لذا نؤكد إرادتنا الراسخة، في ضرورة أن يكون الهدف الاستراتيجي لكافة السياسات العمومية هو توسيع الطبقة الوسطى لتشكّل القاعدة العريضة وعماد

محدودية المقاربة الإحصائية والاقتصادية للطبقة المتوسطة وضرورة اعتماد مقاربة متعددة الأبعاد ترى لموقعها وأدوارها المجتمعية ليس من زاوية متغيرات الدخل والنفقات الاستهلاكية، بل أيضا لكونها الطبقة الأكثر تشعبا، بحكم موقعها الاجتماعي وتنوع مكوناتها، بقم الديمقراطية والمساواة والحدأة والكفاءة والاستحقاق.

توسيع الطبقات الاجتماعية الوسطى يمر عبر تحسين مستوى عيشها وظروف عملها من خلال سياسات عمومية تسمح للشرائح الفقيرة بالارتقاء نحو الطبقات الوسطى، بل يجب أن تهدف هذه السياسات إلى إرساء آلية دائمة للارتقاء الاجتماعي لتمكين الأفراد الموجودين في أدنى السلم الاجتماعي من الحركية والاستمرار في الارتقاء لتحسين أوضاعهم.

إن أهم معيار لتحديد انتماء شخص أو مجموعة ما إلى الطبقة الوسطى يتمثل في مدى مساهمة الفرد والأسرة أو الفئة المعنية في التقدم الاجتماعي والتنمية الاقتصادية للبلاد ومدى سعيهم لتحسين ظروف عيشهم[18].

تقلص حجم الطبقة الفقيرة من السكان خلال الفترة الأولى، لكنه ظل دون تغيير خلال الفترة الثانية. هكذا يتبين أن المغرب شهد انخفاضا حقيقيا في مستوى الفقر خلال الفترة الأولى، وأن نسبة الطبقة الميسورة عرفت تقلصا طفيفا خلال الفترتين. (معطيات المندوبية السامية للتخطيط. 2014م).

معطيات مطمئنة، صادرة عن مؤسسة يصعب الاستهانة بكفاءة قائدها وأطرها، لكنها في الآن نفسه معطيات ترفع من درجات شقاء ووعي الدولة بخصوص مسألة الطبقة المتوسطة. كيف يمكن أن نقرأ ونحلل هذه المعطيات الرقمية الإحصائية على ضوء المعطيات التي سجلها وسطرها "تقرير الخمسينية: المغرب الممكن والمغرب المأمول" مع بداية الألفية، والذي دق ناقوس الخطر بجملته الشهيرة: المغرب في مفترق الطرق وكان مقصوده سؤال الاجتماعي ووضعية الطبقة المتوسطة بالمغرب؟

قد نتغاضى عن تقارير مدنية لهيئات حقوقية وثقافية ونسائية وسياسية، لكن مع تقرير الخمسينية نحن أمام هيئة اشتغلت بكفاءات علمية وطنية تحت ظل طلب ملكي؟ وماذا يمكن القول حينما نواجه خطاب المندوبية السامية للتخطيط مع تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي الذي حُصص لموضوع الطبقة المتوسطة، والذي شرح فيه وبدقة، المحدودية المنهجية والنظرية التي اعتمدها المندوبية للوصول إلى نتائجها تلك.

توقف بهذا الخصوص عند ملاحظات ثلاث جد أساسية تضمنها التقرير:

[18]- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، تعزيز وتوسيع الطبقة الوسطى: رهانات وسبل إرساء طبقة وسطى مؤهلة ومزدهرة ومبادرة، ص ص: 28-30.

ومدخرات ومهن)، بل إنها أيضا وبالأساس عناصر سوسيو ثقافية وسياسية -إيديولوجية. على المستوى السوسيو-ثقافي تتحدد فئاتها بمستواها التعليمي التربوي ومن ثم بشواهدا وديلموماتها وكفاءاتها، وعلى المستوى السياسي -الإيديولوجي، فهي فئات ذات وعي طبقي قوي وإرادة للتغيير. يضيف نفس الباحث أننا الآن بالمغرب، وبعد إفراغ السلم الاجتماعي من طبقته المتوسطة نعيش تحت ظل طبقتين فقط: طبقة الفقراء والأغنياء[19].

6-خطأ الطريق: من خلق الطبقة المتوسطة الفلاحية إلى خلق فئة الأثرياء الجدد

طيلة عقود من الزمن ظلت القرية المغربية محتجة وغير مرئية. فالمخزن ظل يعتبرها مجالا محفوظا لتدخلاته، ومجالا مغلقا أمام الأحزاب السياسية التقدمية والنخب العلمية. وأدت ساكنة الكثير من مناطقها ثم محاولات الانقلاب الثلاثة مع بداية السبعينات بحكم كون القرية هي من كانت تغذي المؤسسة العسكرية الناشئة، وأناسها ظلوا، كما يقول لازاريف، مواطنون من الدرجة الثانية[20].

لكن هذا الوضع لن يصمد أمام التحولات والتغيرات التي سيعرفها المجتمع المغربي عموما. ستعرف القرية المغربية بداية تحولاتها الكبرى منذ بداية الثمانينات. يقول ريمي لوفو بهذا الخصوص: "إن البنية الاجتماعية للعالم القروي قد تغيرت كثيرا منذ الاستقلال، فذلك القائد القديم الذي كان ما يزال في فترة الحماية يفرض سلطته في عقد الستينات على ساكنة متعددة من الخماسة والرعاة والحصادة، قد

للدولة المغربية تجربة كبرى في إفراغ كل المقترحات الوازنة الخاصة ببناء مجتمع مبني على دعائم اجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية ذات قوة وطنية من محتواها وعمقها وتديبرها بشكل تقني وقصير المدى، قصد التخلي عنها والدخول في بناء مشاريع جديدة. منذ ستينات القرن الماضي وإلى حدود الألفية الثالثة والدولة المغربية تعيش شقاء وعيها تجاه المسألة الاجتماعية عموما والطبقة الوسطى خصوصا، حينما بدأت ملامح تشكل طبقة اجتماعية فاعلة في مجتمعا تم استهدافها بعنف، ولم يكن حينها ممكنا تبصر الآثار القاتلة اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا لفعل تدمير بنياتها التحتية وتجفيف منابعها، لكن حينما تم تبصر ذلك واقعا سيتم خلق طبقة متوسطة إحصائية وليس اجتماعية.

خلق الطبقة الوسطى الإحصائية بقدر ما يخفف قلق الوعي الشقي للدولة بقدر ما يعمق شقاءه؛ شقاء تجسده الرغبة في خلق طبقة متوسطة ضامنة للاستقرار وفي الآن نفسه طبقة متوسطة غير فاعلة ومتدخلة في السياسات العمومية ومشاركة في هندستها؟ طبقة متوسطة فاعلة اقتصاديا لكن من دون أن تكون لها مسؤولية في صناعة القرارات السياسية الخاصة بمستقبل البلاد؟

تلك هي المعادلة المستحيلة التي تغذي شقاء الوعي السياسي والاقتصادي للدولة المغربية. معادلة شهد تاريخ المغرب القريب على أن إمكانية إنجازها الوحيدة هي استعمال الرصاص. ليست الطبقة المتوسطة أشياء (معطيات إحصائية)، وليست على حد تعبير الاقتصادي المغربي نور الدين العوفي معطيات اقتصادية (دخل

[19] Entretien avec noureddine el aoufi, in, conjuncture, N 1012-15 mars-15 avril 2019.

[20] Lazaref, g. ruralite et changement sociale: Etudes sociologique, publication de la fac des lettres, rabat, serie: Essai et etudes, n 64, p:361.

كان آنذاك يعطي الانطباع بأنه يمارس حكامته على جماعة من الرجال، ولقد كان دوره الاجتماعي يتجاوز بكثير حدود الاستغلالية الزراعية، ولا يترك إلا حيزا ضيقا للممثلين المحليين للدولة، وبعد مرور عشرين سنة، لاشك أن ابن ذلك القائد أو ابن أخيه، سيبدو في أعين الناس بالأحرى، وكأنه يتخذ مظهرا للمقاوم العصري المهتم بأمور المكننة والاستثمار، وإحصاء الفوائد المحسوبة أكثر من انشغاله بأمور التشغيل، وفي هذا الصدد إن موقف الرجل إزاء الشغيلة العاملة في الاستغلالية هو موقف له دلالاته. فشخصية الخماس قد اختلفت من الوجود، والرعاة قد أصبح من الصعب العثور عليهم، والعمال المداومون قد غدوا محدودين في عدد ضروري محسوب لتحرك رحبة زراعية تعج بالآليات الفلاحية. وفي إبان الحصاد، فإن اللجوء عندها يتم نحو عديد من العمال الموسمين الذين لا يستقرون على نفس الحالة إلا بصعوبة متزايدة، بحيث تراهم يجمعون بين العمل في زراعة الأراضي المخصصة للقوت اليومي، وبين العمل في أوراش الإنعاش الوطني [21]. تغيرات في البنيات الاجتماعية وفئاتها سيتعزز بارتفاع وتيرة الهجرة إلى البلدان الأوربية خصوصا مع سنوات الجفاف، وهو ما سيخلق فئة اجتماعية قروية جديدة ستلعب دورا لا يستهان به في تغيير نمط الحياة القروية. ستتعازز تغيرات العالم القروي مع العقود الموالية لتخرج على إثرها القرية المغربية من ظل الاحتجاب وتصبح متغيرة مركزية في ضمان توازنات واستقرار المجتمع المغربي. يكتف غريغوري لازاريف تلك المتغيرات في:

المتغيرة الديموغرافية:



والتي ستخلق علاقة جديدة مع الأرض. سيولد تزايد الساكنة القروية جيلا جديدا من الشباب من مواليد السبعينات والثمانينات، وبحكم سنوات ميلادهم سيتربون ضمن فضاء من التواترات السياسية المرفوقة بتدخلات الدولة العنيفة في أكثر من مناسبة. جيل يقول عنه نفس الباحث بأنه لم يعد يكتثر بالتاريخ ولا يبالي بالنخب السياسية، لكن سمته الأساسية تكمن في وعيه القوي بحقوقه، وكذا بمطالبه السياسية الملحة تجاه الدولة. لم يعد الشباب القروي يرغب في عيش نفس حياة آبائهم وأجدادهم، وعلاقتهم القدسية مع الأرض ضعفت، وكذا درجات خوفهم من السلطة. لقد أصبحت لديهم مطالب واضحة بحقوق قراهم في البنيات التحتية الأساسية وكرامة العيش... كل ذلك تمت ترجمته في كون العالم القروي سيدخل غمار الاحتجاج. قرى عديدة ستعرف احتجاجات منظمة وطويلة الأمد من أجل الماء أو المستوصف أو الطرق... احتجاجات ستجد لها صدى في الإعلام والصحافة، أمر سيغير الصور النمطية عن القرية وساكنتها وسيعزز حضورها الجديد في الرأي العام الحضري.

ظهور فئة اجتماعية جديدة:



مشكلة من الحاصلين والحاصلات على دبلومات وشواهد جامعية عليا لم يتمكن سوق الشغل والوظيفة العمومية من دمجهم في العالم الحضري، لذلك يضطرون العودة إلى دواويرهم القروية. فئة ستخوض غمار حياتها الجديدة في التعاوانيات والجمعيات التنموية القروية، معلنة بذلك ميلاد مجتمع مدني قروي محلي. يتعلق الأمر بميلاد نخب قروية محلية أصبح وجودها ينافس بقوة النخب التقليدية التي ظلت تسيطر الشأن المحلي القروي.

ارتفاع الحدود التقليدية بين القروي والحضري:



بحكم اتساع حضور وسائل النقل والكهربة والتلفزيون والهاتف النقال ووسائل التواصل الاجتماعي الحديثة. أمر سيرفع العزلة عن العالم القروي وسيضعه في صلب مجريات العالم، مثلما سيكون له آثاره البليغة والإيجابية على وضعية المرأة والأسرة والزواج [22].

تتأرجح بين المجالين الفلاحي وغير الفلاحي، بينما 12 في المائة منها لا تمارس أي نشاط (معتمدة على الربيع والتحويلات المالية).

وبناء عليه يسجل التقرير كون التركيبة الحالية للتقسيم الاجتماعي لا تسمح ببروز طبقة وسطى قروية بالاعتماد حصريا على الأنشطة الفلاحية. فعلاوة على الإجهاد المائي والطبيعة شبه الجافة والضغط الديموغرافي في العالم القروي، تعاني الفلاحة، كقطاع إنتاجي، من العديد من أوجه القصور التي لا تسمح بالتشمين الأمثل للأراضي: التمويل وحجم قطع الأراضي (90 في المائة من القطع الأرضية تقل مساحتها عن 20 هكتار و75 في المائة تبلغ 5 هكتارات، كما أنه من أصل 9 مليون هكتار 18 في المائة فقط قابلة للري)، والملكية على الشياخ... هذه الوضعية تعني أنه يصعب على القطاع الفلاحي توفير المداحيل التي من شأنها ضمان مستوى معيشة لائق للطبقة الوسطى، علاوة على كون هذه المداحيل تبقى غير مستدامة وبالتالي لا يمكنها أن تساهم بشكل فعال في تطوير البلاد.

أما الملاحظة الثانية فتتعلق بصعوبة الولوج إلى المعلومة والمعطيات التفصيلية الخاصة بالعالم القروي. فنتائج ومعطيات الإحصاء الفلاحي لسنة 2016م (السجل الوطني الفلاحي) لم تنشر، ولا يسمح للباحثين والمؤسسات الدستورية بتحصيلها، لذا يغدو القيام بتحليل دقيق للسكان القروية أمرا متعذرا. أما المعطيات المتاحة المتعلقة بالإحصاء العام حول الفلاحة لسنة 1996م فهي لا تتيح توصيفا تفصيليا للطبقة الوسطى في - العالم القروي، واستيقاء ما يكفي من الدروس لوضع السياسات العمومية [23].

متغيرات ستخلخل بنيات العالم القروي وستغير أنماط تفكير وعيش الساكنة القروية، وفي الآن نفسه ستفرض على الدولة إدخال العالم القروي في كل سياساتها العمومية ومشاريعها التنموية. قرية الأمس لم تعد هي قرية اليوم. ومثلما يحتاج العالم الحضري لطبقة متوسطة تعزز دوران الرأسمال والثروة والسلطة، فإن العالم القروي يحتاج هو أيضا لطبقة متوسطة تسمح برفع الفوارق المجالية والعقارية والتنموية بينه وبين الحواضر.

عشر سنوات بعد دعوة الملك لتوسيع حجم الطبقة المتوسطة الحضرية، سيدعو إلى ضرورة خلق طبقة متوسطة فلاحية، في 12 أكتوبر 2018م، وبمناسبة افتتاح الدورة البرلمانية سيعلن الملك عن ضرورة: "انبثاق وتقوية طبقة وسطى فلاحية، وجعلها عامل توازن ورافعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على غرار الدور الهام للطبقة الوسطى في المدن".

وكما العادة ستعمل وزارة الفلاحة، بناء على الدعوة الملكية، إلى رفع سرعة تدخلها في العالم القروي عبر إطلاق مخطط الجيل الأخضر 2020م -2030م، لدعم مخطط المغرب الأخضر الذي أطلق سنة 2008م، والذي يسعى، من بين أهداف أخرى، إلى تشجيع انبثاق طبقة وسطى فلاحية.

يسجل تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي البيئي ملاحظتين هامتين على مشروع خلق وتشكيل طبقة وسطى فلاحية: تبني الملاحظة الأولى على معطيات المرصد الوطني للتنمية القروية التي تفيد بأن العالم القروي لا يمكن تحويله كلية لقطاع الفلاحة، حيث إن 38 في المائة فقط من الأسر القروية ترتبط بشكل حصري بالقطاع الفلاحي، بينما 37 في المائة لها أنشطة غير فلاحية تماما، و13 في المائة تمارس أنشطة

-كون مخطط المغرب الأخضر قد بني على تصور يستحضر نموذج الضيعات الكبرى التي تعتبر، على حد قول نجيب أقصبي، بمثابة آلات صناعية، والحال أن ما بين 75 و80 في المائة من المنتجين الزراعيين هم من الصغار والمتوسطين الذين لهم انشغالات أخرى مرتبطة بنمط الإنتاج المعاشي[25].

- كون سياسات التنمية القروية تخلط بين الساكنة القروية وساكنة الاستغلاليات الزراعية، والحال أن هذا الخلط، يتطلب، حسب غريغوري لازاريف، توضيحات كبرى: ما الذي نقصده أولا بالاستغلالية الزراعية؟ هل تشمل كل الأسر التي تستغل الأرض والمواشي وكذا الأسر التي تشغل فيها الأرض والمواشي سوى موقع جد هامشي؟ إن التحديد الاقتصادي للاستغلالية الزراعية يفترض أن تشغل هذه الاستغلالية باستراتيجية المقاومة سواء كانت صغيرة أو كبيرة. وبناء عليه فإن هذا التعريف والتحديد سيقضي كل الأسر التي تمتلك استغلاليات صغرى وتعتمد مداخيلها على أنشطة متعددة.

- يضيف نفس الباحث، كون التراتبات الاجتماعية في العالم القروي تتضمن الفقراء الذي يوجدون في أسفل الهرم ويشكلون نسبة 40 في المائة من الساكنة القروية، والفلاحون الكبار المتدمجون في الاقتصاد الفلاحي. وهو أمر يعكس التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية. هنالك أقلية تمتلك ثلث الأراضي، في حين تتوزع باقي الأراضي على مجموع الساكنة القروية.

في نفس السياق يعزز الاقتصادي المغربي نجيب أقصبي ملاحظات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. ففي جواب له عن سؤال: ما هي شروط خلق طبقة وسطى بالعالم القروي؟ يقول: "يجب أن ندرك أن الخطيئة الأصلية هي أننا لم نعالج مشكل العقار، فالبلدان المتقدمة هي التي استطاعت في مرحلة من تاريخها إنجاز إصلاح زراعي. نحن نؤدي اليوم ثمن عدم تسوية مشكلة العقار الزراعي، وعندما نريد خلق طبقة متوسطة قروية، يجب التوفر على سياسة لإعادة توزيع الأراضي التي تتيح نوعا من الحركية الاقتصادية، فالأراضي ليست موزعة بطريقة غير عادلة فقط، بل إنها لا تتيح التحويل الاقتصادي.. وإذا قلت بأن 71 في المائة من الأراضي الزراعية تقل مساحتها عن خمسة هكتارات، فهل تعلم من أين استقيت هذا المعطى؟ إنها تعود للإحصاء الزراعي الذي أنجز سنة 1996م، وقد قيل بعد بلورة المخطط الأخضر إن إحصاء زراعي سينجز، حيث ستتوفر على معطيات مفصلة، ونحن نعلم أن تلك الدراسة موجودة لكن لا أحد له معرفة بنتائجها وتفصيلها. هل تعلم أن المندوبية السامية للتخطيط نفسها لم تستطع الحصول على نتائج تلك الدراسة من وزارة الفلاحة والصيد البحري. ويجب أن نتوفر على معطيات محينة من أجل مقارنة مسألة الطبقة المتوسطة في العالم القروي، لا يمكن أن نقوم بذلك استنادا على معطيات تعود لعام 1996م"[24].

في الخطاب الرسمي، كان على مخطط المغرب الأخضر والجيل الأخضر إعادة هيكلة التراتبات الاجتماعية في العالم القروي، ومن ثم خلق شروط بزوغ طبقة متوسطة قروية، لكن في واقع الأمر لم يحصل ذلك، وأسباب ذلك يجملها المختصون في:

[24]- حوار مع نجيب أقصبي، تيل كيل عربي، 01-09-2022م.
[25]- المرجع السابق.

- النسبة الوطنية. وتندق ناقوس تشكل طبقة الملاكين العقاريين الجدد على حساب تشكل طبقة وسطى قروية.

- إنهم **مستثمرون مالكون للأراضي**. يشكل هدف امتلاكهم للأراضي، وليس فقط اكتراءها، مهمهم الأساسي، لأنه يضمن لاستثماراتهم نوعا من الاستقرار. فضمن منطقة الدراسة يوجد 650 فلاحا حضريا، 192 منهم من أعلن عن مساحة ملكيته العقارية. وقد بلغت مساحات ضيعات هؤلاء 7141 هكتارا، ما يعادل 13 في المائة من مجمل المساحة العامة بالمنطقة. رقم يبرز حجم توسع الملاكين العقاريين الجدد.

- إنهم **فلاحون حضريون متعدّدو الأنشطة**. فهم يمارسون إلى جانب النشاط الفلاحي مهنا أخرى (التجارة، الإدارة، مقاولات البناء، الصيدلة، الهندسة، مهن حرة..). مهن تنتمي في جلها إلى الفئة العليا من الطبقة المتوسطة. مؤشر يبرز فعل الانحراف الذي الذي أصاب عملية خلق طبقة متوسطة، عبر رفع فئتها العليا إلى مصاف الملاكين العقاريين الجدد ودفع فئتها الوسطى وكذا فئتها السفلى نحو الفقر. يتعلق الأمر بتمزيق نسيج الطبقة الوسطى الحضرية والقروية، ومن ثم إبطال فعلها المجتمعي.

- إنهم **فلاحون حضريون** متعلمون وأصحاب ضيعات فلاحية عصرية مخصصة للتصدير. أمر جعلهم المخاطب الرئيسي للسياسات العمومية القروية. والمستفيد الأول من أنماط الدعم الوطنية والأجنبية. مؤشر يؤكد أن الضيعات الكبرى العصرية شكلت النموذج المثالي الذي انبنت عليه سياسة واستراتيجية مخطط المغرب الأخضر والجيل الأخضر.

- ويختتم لازاريف ملاحظاته بالقول بأن الأسر الحضرية الميسورة هي من يستثمر الآن في الأرض، وهؤلاء هم الآن من يشترون الضيعات العصرية التي تعرض للبيع في السوق. ما يدشن لتشكيل طبقة عقارية حضرية من درجة ثانية مالكة لسلطة اقتصادية في المجال الفلاحي[26].

ممّ تتشكل هذه الطبقة العقارية الجديدة (الأثرياء الجدد)؟ وكيف تتوسع؟ وكيف صنعها مخطط المغرب الأخضر والجيل الأخضر عوض أن يصنع طبقة متوسطة قروية؟

في دراسة ميدانية مطولة، استهدف عالم الاجتماع المغربي المختص في الشأن القروي، محمد مهدي، رفقة فريق من الباحثين، تشكل وحضور فئة الأثرياء الجدد هذه ضمن منطقة "هضبة سايس"، وبما أن مقام هذه المقالة لا يسمح بعرض موسع لمنطلقات وفرضيات وطريقة جمع المعلومات وعرض جميع الخلاصات المحصل عليها، فسنتكفي بما يجيب عن أسئلتنا المطروحة سابقا.

الأثرياء الجدد أو القرويون الجدد أو الفلاحون الحضريون، كما نتعنتهم الدراسة، هم:

- **فلاحون حضريون** يقطنون بالمدن. لقد ميز الإحصاء الفلاحي لسنة 1996م بين أصحاب الاستغلاليات الفلاحية القاطنين بالقرى والقاطنين بالمدن أو بالخارج، وقد حدد الإحصاء عدد الفلاحين الحضريين في 126 612 فلاحا حضريا، أي ما يشكل 8 فاصلة 5 في المائة من مجموع الاستغلاليات الفلاحية بالمغرب. رقم يؤشر على قيمة طبيعة الظاهرة الجديدة المتولدة بالمغرب. في هضبة سايس توصلت الدراسة إلى أن عدد الملاكين العقاريين النيو-قرويين يشغل نسبة 37 في المائة من مجموع الاستغلاليات. وهي نسبة تتجاوز بثلاث مرات

الاجتماعية وتوازنااته في ظل مصعد اجتماعي حي ويشتغل بشكل مستدام. من تدمير أسس الطبقة المتوسطة الحضرية، إلى دعوة إعادة تشكيلها، ظلت الدولة تعيش وعيها الشقي. لا يعيش المغرب الآن بطبقة متوسطة حضرية وحرّاك صاعد ونازل للثروة والسلطة، مثلما لا يعيش العالم القروي بطبقة فلاحية قادرة على ضمان توزيع عادل وعقلاني للملكية العقارية، واستفادة منصفة لساكنة القرية من خيراتها، وضعيات تثبتها كل مؤشرات العيش في الوسط القروي، وتعززها وضعيات الاحتجاجات المتزايدة في أبعاد البوادي. وضعيات تطرح السؤال الآن عن مصير المجتمع المغربي هذه المرة وليس فقط عن تحولاته.

إنهم ملاكون عقاريون قرويون جدد موسومون بالتغيب عن ضيعاتهم وعدم تملكهم لخبرة فلاحية. تفرض عليهم مهتهم بالمدن الحضور المتقطع للقرية، مثلما يفرض عليهم هذا الوضع نوعا من الاختفاء والالتباس الاجتماعي. إنهم لا يرغبون في الظهور كملاكين عقاريين جدد متعددي الأنشطة. مؤشر برز في عدم رغبة الكل التصريح بمساحة ملكيته، ويبرز نوعا من الالتباس الحاصل في صلات الثروة بالسلطة بالمغرب.

من بين خلاصات الدراسة الميدانية، كون الأثرياء الجدد، خريجوا مخطط المغرب الأخضر والجبل الأخضر، لا تجمعهم أفكار وتصورات تهم استراتيجيات تنمية العالم القروي، بل فقط هاجس الربح ومراكمة الرأس مال [27].

خلاصة

ضمن مسار يقارب قرنا من الزمن، حاولنا أن نضع الطبقة المتوسطة ضمن تحولات المجتمع المغربي، خلفيتنا النظرية وراء ذلك كون المجتمع المغربي ليس مجتمع قطائع وانتقالات، بل مجتمع استمراريات وتغيرات وتحولات حادثة داخل دائرة الاستمرارية الكبرى. فمغرب المرحلة الاستعمارية لم تنتفي كل متغيراته، وفي الحين ذاته لم تظل متغيراته ثابتة. ذاك هو مصدر تعقد طبيعة التحولات في المجتمع المغربي. لا هو بالمجتمع الساكن والثابت، ولا هو بمجتمع يراكم الانتقالات أو القطائع بين تموجات مراحل تشكله وتطوره.

يتغير المغرب لكنه لا يلبث يعاود ويكرر مصادر إخفاق خلق نواة صلبة (طبقة متوسطة) لضمان حركيته

تحولات الإسلاميين المغاربة

محمد ضريف

تحولات الإسلاميين المغاربة

محمد ضريف: أستاذ العلوم السياسية - كلية الحقوق المحمدية، جامعة الحسن الثاني



إلا بالرجوع إلى اللحظات التي دفعتهم إلى الارتقاء في أحضان الممارسة السياسية المباشرة والمتمثلة أساسا في إضفاء المشروعية على الخيار الحزبي، وعليه فإن هذه التحولات يمكن رصدها من خلال مستويين:

- مستوى الشروط
- مستوى التجليات

I- شروط التحول

إن التحول الذي تعيشه الحركة الإسلامية المغربية لا يمكن ربطه بشكل حصري بتداعيات الحراك المغربي سنة 2011 فقط، بل هو مرتبط بتحول في مواقف الغرب من الإسلاميين أيضا، هذا على مستوى الشرط الموضوعي، أما بالنسبة للشرط الذاتي، فإن مكونات الحركة الإسلامية المغربية أبانت عن قدرة في تغليب نزعة براغماتية ساعدتها على الاستفادة من تناقضات خصومها.

دفع الاندحار الانتخابي لحزب العدالة والتنمية في استحقاقات 8 شتنبر 2021 العديد من الباحثين والمراقبين إلى التساؤل عن مستقبل الجماعات الإسلامية المغربية؛ هل هي كجوة عابرة أم نهاية دورة هيمنت فيها التيارات الإسلامية على الساحة السياسية في العالم العربي.

من الصعب موضوعيا الربط بين مخرجات انتخابات غير تنافسية ومآل تيار سياسي ما، غير أن مصداقية الحركة الإسلامية خاصة الفصيل المشارك في تدبير الشأن العام قد مُست في العمق، وهو أمر لم يكن وليد يوم وليلة، بل كان نتيجة تراكمات أفرزتها سنوات من تآكل رأسمال الإسلاميين تديريا وسياسيا وأخلاقيا. إن مخرجات اقتراع 8 شتنبر 2021 منحت المصداقية لأصوات كانت قد ارتفعت داخل الجماعات الإسلامية المغربية تعتبر أن السبب المركزي للأزمة العميقة لهذه الجماعات هو علاؤها لما هو "سياسي" بالمفهوم الضيق للممارسة السياسية على حساب ما هو "دعوي" [28]. لا يمكن الحديث عن تحولات الإسلاميين المغاربة

[28]- من بين هذه الأصوات المدافعة عن هذا الطرح نجد الداعية عصام البشير المراكشي في ورقة بحثية غير منشورة بعنوان: - الحركة الإسلامية في المغرب على مفترق الطرق.

إسلاميين معتدلين قد يستفيد منهم، وبالتالي رفع تحفظاته عن مشاركتهم في السلطة، وبين إسلاميين متطرفين يشكلون تهديدا له، وذلك بتشجيع ما يسمى بـ«الإسلام الليبرالي» لمواجهة السلفيين الجهاديين الذين يشكلون خطرا على الجميع.

وفي هذا السياق، كان أمام الولايات المتحدة خياران: الخيار الأول هو تشجيع التيار الصوفي، وذلك باعتباره يتماهى عمليا مع الأنظمة السياسية الحاكمة في العالم العربي، ويحدث نوعا من الفصل بين ما هو ديني وما هو سياسي لكونه يركز على التربية الروحية ولا يتدخل في السياسة، وهو ما ترغب فيه الولايات المتحدة الأمريكية؛ أما الخيار الثاني فهو تشجيع الجماعات الإسلامية التي اعتبرت معتدلة، وكان النموذج الذي فرض نفسه هو نموذج الإخوان المسلمين في مصر، لأن المدرسة الإخوانية منذ البداية لم تكن مصرية صرقة بل كانت لها امتدادات في العالم العربي، فهي موجودة في كل البلدان العربية، وبالتالي كان من الضروري تشجيعها لمواجهة هذا العدو الذي يمثله السلفيون الجهاديون.

موقف الولايات المتحدة هذا استفادت منه الدول الأوروبية الأخرى التي سارت في نفس الاتجاه، حيث أصبحت تُؤمن بأن المراهنة على القوى الحداثية أو اليسارية أو العلمانية في العالم العربي لا يمكن، في نهاية المطاف، أن تخدم مصالح هذا الغرب الذي وجد نفسه أمام معادلة صعبة: إما أن يستمر في مساندة

1- الشرط الموضوعي: استيعاب

المتغيرات

يتحدد الشرط الموضوعي للتحويل الذي تعيشه الحركة الإسلامية المغربية في استيعابها للمتغيرات التي أفرزتها رهانات الغرب الجديدة من جهة أولى، وتداعيات الحراك العربي من جهة ثانية.

أولا. رهانات الغرب الجديدة

إن موقف الغرب المعادي للإسلاميين كان نتيجة مجموعة من الأسباب. فإذا تركنا جانبا الموقف الغربي العام الذي كان يرفض بشكل واضح إشراك الإسلاميين في السلطة، فإنه لم يكن هناك اتفاق على آليات مواجهة الجماعات الإسلامية[29].

لقد كانت لدى الغرب تحفظات انبنت أساسا على أخطاء ارتكبها الإسلاميون في تسويق خطابهم، إضافة إلى رغبة الأنظمة الحاكمة في إقصاء الإسلاميين وعدم استفادتهم من أي دعم، وظلت تستخدمهم كقذاعة لإخافة الغرب. وهذا الخطاب فضح نفسه خلال أحداث الربيع العربي[30]، غير أن الغرب أصبح مضطرا إلى إعادة النظر في كيفية تعاظمه مع الجماعات الإسلامية. وإعادة النظر ليست مرتبطة بأحداث الربيع العربي بل تعود بجذورها إلى اعتداءات 11 سبتمبر 2001.

لعبت أحداث 11 سبتمبر 2001 دورا أساسيا في دفع الغرب، بشكل عام، إلى إعادة النظر في طريقة التعاطي مع الورقة الإسلامية؛ ومن هنا بدأ هذا التمييز الذي يحرص الغرب على ترسيخه وتكريسه، تمييز بين

[29]- فموقف الولايات المتحدة الأمريكية، مثلا، بخصوص ما عاشته الجزائر في تسعينيات القرن الماضي عندما تمكنت الجبهة الإسلامية للإنقاذ من الفوز بالأغلبية البرلمانية في الدورة الأولى من الانتخابات، وبعد الانقلاب الذي قاده الأجهزة ضد الإسلاميين وصد نتائج صناديق الاقتراع والدخول بعد ذلك في حرب، كان يختلف عن موقف فرنسا في كيفية تدبير الأزمة واحتواء الإسلاميين، ذلك أن الموقف الأمريكي كان يدعو إلى اللجوء إلى القوة، في حين كان الموقف الفرنسي يدعو إلى ضرورة القيام بإصلاحات اقتصادية واجتماعية لأن من شأنها أن تُضعف الإسلاميين، وذلك على اعتبار أنها كانت ترى أن الظاهرة الإسلامية تساهم في توسعها الظروف الاقتصادية والاجتماعية المتردية.

[30]- حيث كان زين العابدين بن علي يتحدث في عز الأزمة عن الإسلاميين وعن «القاعدة»، ونفس الخطاب كرره مبارك والقذافي، وتكرر في سوريا واليمن.

اختزال دوافعه في عوامل داخلية محضة أو في عوامل خارجية صرفة؛ وعليه، يمكن التعاطي مع الربيع العربي من ثلاث زوايا متداخلة ومتفاعلة:

تكمن **الزاوية الأولى** في محاولة تفكيك منظومة سياسية عمرت طويلا في العالم العربي؛ وهذه المنظومة التي كرس الاستبداد كانت تركز على مقومين: يتمثل أولهما في كون مصير الدول العربية لا يمكن أن يتجاوز أحد خيارين، إما استمرار هذه المنظومة السياسية أو إقامة منظومة مضادة يتحكم فيها الإسلاميون؛ ويتجلى ثانيهما في كون الشعوب العربية ليست في حاجة إلى الديمقراطية، بل هي في حاجة إلى تلبية حاجياتها المادية فقط.

هذه المنظومة السياسية، بمقومها الاثنين، استنفذت أغراضها ولم تعد قادرة على الاشتغال بما يحمي مصالح الغرب، من جهة، وتأمين الاستقرار الداخلي، من جهة أخرى، إضافة إلى كون هذه المنظومة السياسية، التي سعت إلى قتل السياسة، لم تستوعب طبيعة التحولات الاجتماعية، خاصة على مستوى الطبقة الوسطى التي كانت تعاني من الإقصاء السياسي وكانت تبحث عن موقع داخل دائرة اتخاذ القرار السياسي، في حين ظلت الأقلية الحاكمة تتعامل معها انطلاقا من منطق متجاوز يتأسس على شراء صمتها عبر اقتصاد الربيع[32].

ترتبط **الزاوية الثانية** بمحاولة إبرام تسويات بين نخب ذات امتداد شعبي، ظلت مهمشة في ظل المنظومة السياسية السابقة، وجزء من النخب الحاكمة التي حاولت الحفاظ على مصالحها عبر

الأنظمة العربية الاستبدادية التي ليست لها أي مشروعية، وإما أن يدعو إلى اعتماد الديمقراطية والقبول بنتائجها، بما في ذلك السماح للجماعات الإسلامية بالمشاركة في حالة فوزها بالانتخابات.

ويبدو أن الغرب، بشكل عام، قَبِلَ هذا التحدي على أساس أن يرفع تحفظاته عن الجماعات الإسلامية المعتدلة شريطة أن تعلن هذه الأخيرة، بشكل صريح، عن مواقفها الرافضة للعنف والمؤمنة بالدولة المدنية. وهنا، من الضروري الإشارة إلى أن الغرب، بشكل عام، غيّر مواقفه بعد أحداث 11 سبتمبر لأسباب عديدة أشرنا إلى بعضها، ومن بينها أيضا أسباب مُرتبطة بالأسلوب الجديد الذي أصبحت تتخذه الجماعات الإسلامية للتعريف بنفسها ومواقفها، فهذه الجماعات الإسلامية المعتدلة أصبحت في خطاباتها تبدو أكثر حداثة من الحداثيين وأكثر ديمقراطية من الديمقراطيين، حيث قبلت ضمنا بالخيار العلماني عندما تحدثت عن إيمانها بالدولة المدنية؛ وهذا التحول في استراتيجية الحركات الإسلامية، على مستوى التعريف بنفسها وعدم الاستمرار في إعادة إنتاج خطابات مُعادية للغرب وقيمه، شجع الغرب على تغيير مواقفه[31].

ثانيا - تداعيات الربيع العربي

تتعدد زوايا النظر إلى الحراك الذي شهده العالم العربي خلال سنة 2011، ويبدو أنه لا زال متوقفا ولا يدري أحد متى سينتهي ولا أين سيقف؛ فهذا الحراك، الذي سمي بـ«الربيع العربي»، لا يمكن التعاطي معه من زاوية واحدة لسبب أغواره وفهم دلالاته، كما أنه لا يمكن

[31]- محمد ضريف : الحركة الإسلامية المغربية بعد 2011 - تحولات في طور المخاض . دراسة مقدمة لنادي التحليل السياسي التابع لمؤسسة عبد الرحيم بوعبيد. 2012.

[32]- نفس المرجع.

إن الربيع العربي، من هذه الزاوية، هو ترجمة لرغبة أكيدة في تأسيس سلطة مضادة لخلق توازن في وجه أية سلطة تحل مكان السلطة المنهارة. لقد وجد الاستبداد في العالم العربي نفسه في وضع مريح بغياب سلطة مضادة كان بإمكانها أن تكبح تجاوزاته؛ وفي غياب هذه السلطة المضادة، التي كان يفترض أن يمارسها المثقفون والأحزاب السياسية، يحاول «الشارع» العربي لعب هذا الدور.

ينظر الغرب بشكل عام والولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص إلى العالم العربي على أنه يشكل «جسما منسجما»، وبالتالي فإن موجة التحولات الناجمة عن الربيع العربي ستكون جارفة. غير أن هذه النظرة تنقصها بعض الواقعية باعتبار أن هناك الكثير من «المشتركات» بين سياسات الأنظمة السياسية العربية، إلا أن هذا لا يمكن أن يلغي وجود تباينات حكمت، في آخر المطاف، مسارات التغيير في المنظومة السياسية العربية، خاصة على مستوى قدرة كل نظام سياسي على إيجاد تسويات من عدمها.

في هذا الإطار، يمكن الحديث عن ثلاثة مسارات للتغيير في سياق الربيع العربي:

تبييض صفحتها وتعزيز رصيدها السياسي بالتبرؤ من الأقلية التي كانت تمسك بزمام الأمور سابقا. إن التعاطي مع أحداث الربيع العربي من هذه الناحية يستحضر كون التناقضات داخل النخب الحاكمة هي التي أفضت إلى التغيير، سواء ما جرى في تونس ومصر، أو ما جرى في ليبيا أو اليمن، إضافة إلى أن هذه التسويات لم تقتصر على الداخل العربي بل طالت الغرب الذي لم يعد يتحفظ على وصول الإسلاميين إلى السلطة أو المشاركة في التشكيلات الحكومية[33].

يبدو الربيع العربي من هذه الزاوية، إذن، كتعبير عن تسوية تاريخية بين «العسكريتاريا» العربية وجماعات الإسلام السياسي، كتعبير عن نجاح مراهنة الغرب على الإسلام الليبرالي أو الإسلام العلماني بفوز حركة النهضة في تونس وحزب الحرية والعدالة في مصر على سبيل المثال لا الحصر.

تتعلق **الزاوية الثالثة** بالنظر إلى الربيع العربي باعتباره مدخلا رئيسيا لولادة ثقافة سياسية جديدة في المجتمعات العربية، ثقافة رافضة للاستبداد ومركزاته، فقد عبر نزول المتظاهرين إلى الشوارع عن رفض نوعية من القوى السياسية والفكرية التي لم تكن تعمل إلا على إضفاء المشروعية على ثقافة الطاعة والإذعان؛ ومن هذه الزاوية، فالربيع العربي لا يعكس ثورة الجياع بقدر ما يعكس ثورة جماهير باحثة عن الكرامة والحرية.

[32]- نفس المرجع.

[33]- وفي إطار هذه التسويات، هناك اعتقاد بأن جذور الربيع العربي تعود إلى الاعتداءات التي طالت الولايات المتحدة الأمريكية بتاريخ 11 سبتمبر 2001، حيث شرعت الإدارة الأمريكية في البحث عن حلول بهدف مواجهة موجة التطرف الديني في المجتمعات العربية، ووجدت الحل في تشجيع «الإسلام الليبرالي» الذي لن يكون، في آخر المطاف، إلا إسلاما «علمانيا» قادرا على التعايش مع منظومة القيم الغربية، من جهة، والاعتراف بحقوق الإنسان الأساسية كما هي متعارف عليها كونيا، من جهة أخرى.

2 - الشرط الذاتي: تغليب النزعة

البراغماتية

إن التحول الذي تعيشه الحركة الإسلامية المغربية يحكمه إضافة إلى الشرط الموضوعي شرط ذاتي يتمثل في قدرة هذه الحركة على التكيف.

لعبت القوى الإسلامية دورا أساسيا في الحراك الشعبي الذي شهده المغرب سنة 2011، سواء بدعمه أو بالسعي إلى الالتفاف عليه؛ فمعلوم أن جماعة العدل والإحسان شكلت النواة الصلبة لحركة شباب 20 فبراير قبل أن تعلن عن الانسحاب منها يوم 18 دجنبر من نفس السنة؛ كما منح التيار السلفي زحما لهذا الحراك الشعبي بمشاركته في التظاهرات التي كانت تشهدها أسبوعيا العديد من المدن المغربية؛ إضافة إلى ذلك قام حزب العدالة والتنمية بمحاولة الاستفادة من هذا الحراك بالاقتراب أكثر من المؤسسة الملكية، هذا الاقتراب الذي أفضى إلى نوع من التطبيع الحذر، كان من مظاهره تصدّر حزب العدالة والتنمية لنتائج اقتراع 25 نونبر وتعيين أمينه العام، يوم 29 من نفس الشهر، رئيسا للحكومة وتكليفه بتشكيلها.

إن العنوان الكبير في علاقة الإسلاميين بالسلطة سنة 2011 يمكن تلخيصه في نوع من الانفراج الحذر، الذي جسده بعض الإشارات الواضحة، ويتعلق الأمر بتدبير ملف المعتقلين السلفيين، وعودة المغراوي من السعودية إلى المغرب؛ كما يمكن التعبير عن هذا الانفراج بمبادرة 14 أبريل، حيث استفاد بعض المعتقلين من عفو ملكي[35].

1

مسار التغيير
السلمي كما
حدث في
تونس ومصر

2

ومسار التغيير
الجذري كما
شهدته ليبيا

3

ومسار التغيير
في ظل
الاستمرارية كما
عاشه المغرب.
[34]

إن سنة 2011 هي سنة القوى الإسلامية بامتياز، حيث يمكن الحديث عن ترتيبات جديدة لإعادة صياغة المعادلات السياسية انطلاقا من متغيرات فرضتها معطيات إقليمية مرتبطة بما سمي بـ«الربيع العربي»، من جهة، ورفع الغرب لتحفظاته فيما يتعلق بمشاركة الإسلاميين في الحياة السياسية، من جهة أخرى.

[34]- محمد ضريف: الحركة الإسلامية المغربية بعد 2011... م. س.

[35]- نشير هنا بالخصوص إلى رموز التيار السلفي مثل الفزازي وعبد الكريم الشادلي، إضافة إلى إطلاق سراح المعتقلين الأربعة في إطار شبكة عبد القادر بلعبرج، ويتعلق الأمر بمحمد المرواني ومصطفى المعتصم ومحمد أمين الركالة وعبد الحفيظ السريتي الذين حظوا بعفو ملكي.

وبصرف النظر عن النتائج المحصل عليها في الانتخابات من طرف العدالة والتنمية، والدور الذي لعبته الجماعة في حركة 20 فبراير، يمكن القول إن الحركة الإسلامية صنعت الحدث في المغرب منذ أكثر من عقد من الزمن، وحتى عندما نرجع إلى خلفيات تشكل حكومة التناوب نجد أن جزءا من تلك الخلفيات كان مرتبطا بمحاولة احتواء الإسلاميين؛ وظلت القوى الإسلامية تصنع الحدث بعد ذلك، سواء من داخل المؤسسة البرلمانية أو من خارجها[37].

إن أغلبية السلفيين في المغرب كانت لهم مواقف واضحة مقارنة بإخوانهم في دول عربية أخرى، إذ يلاحظ في الحالة المغربية أن السلفيين، منذ انطلاق حملة الاعتقالات في صفوفهم، كانوا يتبرؤون من العنف ويدافعون عن الدولة والملكية، كما ظلوا يرفضون تسميتهم بالسلفيين ويعتبرون أنفسهم من أهل السنة والجماعة، ويرفضون رفضا مطلقا أن يصنفوا في خانة السلفية الجهادية، مع وجود استثناءات قليلة دافعت عن العنف كحالة يوسف فكري، ولذلك انبرت بعض القوى السياسية، كحزب العدالة والتنمية والقوى الحقوقية، للدفاع عن براءة هؤلاء ومطالبة الدولة بتوفير شروط المحاكمة العادلة[38].

صححت سنة 2011 شوء تفاهم مع ما يسمى السلفية الجهادية ممثلة في الفزاري بشكل أساسي، أو مع التيار السلفي التقليدي ممثلا في محمد بن عبد الرحمان؛ المغراوي فهذه السنة سجلت الرغبة في المشاركة السياسية التي كانت غير موجودة في السابق، ربما كان السلفيون يرغبون في العمل داخل الجمعيات، كجمعية القرآن والسنة للمغراوي، وكان

بلغ الانفراج ذروته برفع التحفظ الذي واجه العدالة والتنمية وأصبح التطبيع كاملا مع هذا الحزب، وتجلي ذلك في احترام ما أفرزته صناديق الاقتراع والتأويل الديمقراطي للدستور بتعيين بنكيران الأمين العام رئيسا للحكومة.

من جهة أخرى، تميزت هذه السنة أيضا بانفراج كبير لجماعة العدل والإحسان، إذ أصبحت مضطرة إلى توضيح مواقفها من الحراك الشعبي، بعد أن اتهمت في وقت سابق بكونها تحمل فكرا يناهض الديمقراطية ويسعى إلى إقامة الدولة الدينية، فالعدل والإحسان في إطار مساندتها لحركة 20 فبراير كانت واضحة جدا، وتجلي ذلك في دفاعها عن شعار الدولة المدنية والدستور الديمقراطي[36].

أما فيما يخص علاقة الإسلاميين بالقوى السياسية الأخرى، فالانفراج بدا واضحا من خلال نجاح حزب العدالة والتنمية في التطبيع معها، حيث رحب الجميع بفوز العدالة والتنمية؛ وتجلي هذا الانفراج أيضا عندما قبلت العديد من الأحزاب بالتحالف مع الإسلاميين وتشكيل حكومة ائتلافية. وفي نفس السياق، بدا الانفراج بين الإسلاميين والقوى الأخرى واضحا داخل حركة 20 فبراير، أي بين العدل والإحسان واليسار الراديكالي، إذ كان من الصعب تصور حصول تقارب بين الطرفين وقبول العمل في إطار واحد، مما طرح تساؤلات حول الأسباب التي أدت إلى نوع من التعايش بين الجماعة ومكونات اليسار داخل الحركة.

خلاصة الأمر أن سنة 2011 مثلت للحركة الإسلامية انفراجا على مستويين اثنين: في علاقتها بالسلطة، ثم في علاقتها بالقوى السياسية بمختلف أطرافها.

[36]- لمزيد من المعطيات، انظر:

-محمد ضريف: الحقل الديني المغربي - ثلاثية السياسة والتدين والأمن. مطبعة المعارف الجديدة. الرباط. 2017.

[37]- محمد ضريف: الحركة الإسلامية المغربية بعد 2011... م.س.

[38]- محمد ضريف: الحقل الديني المغربي... م.س.

متأرجح؛ كما تميزت سنة 2011 بتطور ملحوظ في علاقة الدولة بالقوى الإسلامية بشكل عام، وهو تطور عبر عن نفسه من خلال ثلاثة مظاهر، تمثل أولها في التطبيع المراقب في العلاقة بحزب العدالة والتنمية، والانفراج الحذر في العلاقة بالتيار السلفي، وتأجيل الإدماج في العلاقة بجماعة العدل والإحسان[40].

-II- تجليات التحول

هناك تجليات لهذا التحول الذي يعيشه الإسلاميون المغاربة وإن كان تحولا في طور المخاض بما يفيد أن تجلياته قابلة للتغيير كما هي قابلة لتأويلات متعددة، يبدو أن الإسلاميين المغاربة نجحوا في انتزاع التطبيع سواء هؤلاء الذين يشاركون في العملية الانتخابية، أو هؤلاء الذين يقودون الاحتجاج في الشارع، وهذا التحول في المواقع يعبر عن نفسه من خلال صراع حول التمثيلية من جهة، والتصالح مع العمل الحزبي من جهة أخرى.

1. الصراع حول التمثيلية

بعدما قررت جماعة العدل والإحسان الانسحاب من حركة شباب 20 فبراير[41]، تناسلت التساؤلات حول أسباب هذا القرار وسياقاته، وكانت العديد من التساؤلات تنصب حول مآل العلاقة بين هذه الجماعة وحكومة حزب العدالة والتنمية، وهنا لا نريد الرجوع للحديث عن أسباب هذا القرار، بقدر ما نريد الإشارة إلى بعض خلفياته.

الفزازي قبل اعتقاله يسعى إلى الحصول على اعتراف قانوني بتأسيس جماعة أهل السنة والجماعة، لكن ما ميز التوجه السلفي سنة 2011، وارتباطا بما حصل في مصر، انتقلت السلفية إلى الاهتمام بالشأن السياسي إلى جانب الشأن الدعوي، فالفزازي، الذي كان يقدم نفسه كفاعل دعوي، أصبح يعتبر نفسه فاعلا دعويا وسياسيا في نفس الوقت، وقد دعا منذ خروجه من السجن إلى حركة تصحيحية من داخل حركة 20 فبراير، ولوّح بإمكانية تأسيس حزب سياسي، كما أن هناك مجموعة من السلفيين أسسوا ما سمي بالحركة السلفية المغربية من أجل الإصلاح وجعلوها إطارا يمهّد لتأسيس حزب في المستقبل.

تشتغل جماعة العدل والإحسان انطلاقا من منظور إصلاحي؛ وبتعبير آخر فهي جماعة تشتغل من داخل النظام السياسي وليس من خارجه، مع العلم بأنها أسست «حزبا سياسيا» في يوليوز سنة 1998، اسمه الدائرة السياسية، كما أصبحت الجماعة تعبر عن مواقف واضحة، وتقدم نفسها كقوة إصلاحيّة وليس كسلطة زاحفة، رغم أن هناك بعض الجهات من داخل مربع القرار ظلت تحرص على تقديمها كجماعة متطرفة وتناهضها كما كانت تناهض حزب العدالة والتنمية[39].

إجمالا، يمكن القول إن ما ميز سنة 2011 هو تباين مواقع القوى الإسلامية في الحراك الشعبي منذ دعوة المغاربة إلى النزول إلى الشوارع يوم 20 فبراير 2011، وهي الدعوة التي أفرزت ثلاثة مواقف تجاه الحركة التي دعت إليها وهي حركة شباب 20 فبراير، حيث تراوحت بين موقف ملتبس وموقف داعم وموقف

[39]- نفس المرجع.

[40]- محمد ضريف: الحركة الإسلامية المغربية بعد 2011، م.س.

فزاعة أخرى لتبرير هذه السياسة، خاصة أن هناك من هو مهووس بصناعة الفزاعات. غير أن الحديث عن إسقاط الفزاعة الإسلامية لا ينبغي أن يختزل في التطبيع ع حزب العدالة والتنمية، بل ينبغي أن يطلاللقوى الإسلامية الأخرى، التي عانت طويلا من صانعي الفزاعات، فالمشهد السياسي سيتسم بمواجهة حزب العدالة والتنمية، وهو يقود الحكومة، كثيرا من التحديات في علاقته مع القوى الإسلامية الأخرى، وعلى رأسها جماعة العدل والإحسان[44].

تتجلى **الخلفية الثانية** في التدايعات السلبية لتتصريحات رئيس الحكومة الأسبق عبد الإله ابن كيران تجاه جماعة العدل والإحسان التي تؤسس لفزاعة إسلامية جديدة، فتصريحات عبد الإله ابن كيران كانت تبدو غريبة بعض الشيء في حق الجماعة، فهو طالبها بالعمل من داخل النظام السياسي بدل العمل من خارجه، ودعاها إلى المشاركة في الحياة السياسية[45].

إن دعوة رئيس الحكومة الأسبق لجماعة العدل والإحسان إلى الانخراط في العمل السياسي يقفز على معطى حقيقي، وهو أن قرار الترخيص للجماعة بتشكيل حزب سياسي هو قرار بيد السلطة وليس بيد الجماعة[46]، فعندما يطالب بنكيران الجماعة بالعمل من داخل النظام والانخراط في الحياة السياسية،

تتعلق **الخلفية الأولى** باختبار ما قيل عن سقوط الفزاعة الإسلامية، بالإعلان عن تصدر حزب العدالة والتنمية نتائج استحقاقات التشريعية في نونبر 2011، حيث يفترض أن يفضي فوزه وتكليفه بتشكيل الحكومة إلى إسقاط ما كان يسمى بالفزاعة الإسلامية، خاصة أن الحزب عانى إسلاميوه الكثير من الإقصاء جراء التوظيفات المبالغ فيها لهذه الفزاعة، قبل أن يسمح لهم سنة 1996 بالالتحاق بحزب الدكتور الخطيب[42]، إذ كان هناك نوع من التخويف منهم، مما دفع قياداته خلال ثمانينيات القرن الماضي إلى توجيه رسائل إلى الديوان الملكي ووزارة الداخلية، يشرحون من خلالها مواقفهم من المؤسسة الملكية وحرصهم على الاندماج في الحياة السياسية والحفاظ على الاستقرار[43]. ثم إن هؤلاء الإسلاميين، حتى بعد التحاقهم بحزب الدكتور الخطيب ومشاركتهم في الاستحقاقات التشريعية والجماعية، ظلوا مستهدفين من قبل العديد من القوى السياسية النافذة في دائرة اتخاذ القرار، التي سعت إلى تحجيم دور حزب العدالة والتنمية والحيلولة دون وصوله إلى قيادة الحكومة أو المشاركة فيها.

كان يفترض، إذن، بعد تكليف حزب العدالة والتنمية بقيادة الحكومة، أن يتم تدشين مسار جديد يتسم بالقطع مع سياسة الإقصاء وعدم السماح بتوظيف أية

[41]- أعلن عن قرار الانسحاب ليلة 18 دجنبر 2011.

[42]- أي الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية.

[43]- راجع جملة هذه الرسائل في:

-محمد ضريف: الإسلام السياسي بالمغرب - مقارنة وثائقية. مطبعة المعارف الجديدة. الرباط. 1992.

[44]- محمد ضريف: الحركة الإسلامية المغربية بعد 2011... م.س.

[45]- لكن يبدو بنكيران كما لو أنه يُعيد إنتاج خطاب القوى الاستتصالية، التي كانت ولا زالت تعتبر جماعة العدل والإحسان حركة متطرفة. فاعتبار الجماعة تعمل من خارج النظام يفيد بكونها جماعة راديكالية، في حين أن الكثير من الوقائع لا تشير إلى ذلك، وهذا الاتهام هو نفسه الذي عانى منه بنكيران وإخوانه عندما كانوا في الجماعة الإسلامية.

[46]- وبنكيران يدرك جيدا بأنه منذ الثمانينيات وهو يعلن عن رغبته في العمل السياسي بشكل ديمقراطي. وعلى الرغم من ذلك، لم يُرخص له، وعندما أقدمت حركة الإصلاح والتجديد على تأسيس حزب سياسي باسم «حزب التجديد الوطني»، رفضت السلطات الترخيص له أيضا، وظل بنكيران وإخوانه يبحثون عن وسائل وآليات للعمل، إلى أن قبلوا في نهاية المطاف بالالتحاق بحزب الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية للدكتور الخطيب، في إطار ضمانات يعرفها الكل.

المخزني، الذي لا يعمل إلا على إضفاء المشروعية على الاستبداد[49].

إن بعض عناصر اللعبة قد تغيرت، والتغيير الذي طال عناصر اللعبة يمكن أن يعيد النظر في بعض قواعدها. لقد لاحظ الجميع أن حزب العدالة والتنمية نجح في قيادة الحكومة، وأن الحسابات السياسية تدفع أصحاب القرار في المغرب إلى ابتكار حلول جديدة في التعامل مع قضايا القوى الإسلامية في البلاد، وفي مقدمتها جماعة العدل والإحسان. وهنا علينا استحضار معطى أساسي، هو أن ذلك التحفظ الغربي، بشكل عام، وتحفظ الولايات المتحدة الأمريكية، بشكل خاص، على مشاركة الإسلاميين في الحكم قد زُفِع، وأن العديد من الغربيين لا ينظرون إلى جماعة العدل والإحسان كجماعة متطرفة أو راديكالية، ولكن كجماعة يمكنها أن تساهم في استقرار النظام السياسي، إضافة إلى ذلك، فالرغبة في التطبيع مع الجماعة محكومة بحسابات أخرى، من بينها تخوف من أن يفضي أي إخفاق في أداء حكومة العدالة والتنمية إلى تعزيز الرصيد السياسي لجماعة العدل والإحسان[50].

2. التصالح مع العمل الحزبي

هناك ثلاث مراحل حكمت مسار العلاقة بين الدولة والتيار السلفي في المغرب منذ الاستقلال: مرحلة التعايش ومرحلة التوظيف ومرحلة المواجهة. تتحدد مرحلة التعايش في الفترة الممتدة بين سنتي 1956 و1979، فالسلطة السياسية في المغرب كانت العمل، وذلك انطلاقاً من اعتبارين، أولهما اعتماد

يتناسى بأن الجماعة ما فتئت تطالب السلطات بالترخيص لها لتشكيل حزب سياسي[47].

تتمثل **الخلفية الثالثة** في رفض تيسير رغبة كثير من القوى، ومن بينها الحكومة التي كان يقودها حزب العدالة والتنمية، في الالتفاف على الحركة شباب 20 فبراير، ذلك أنه لا يمكن عزل وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكومة في سياق هذا الربيع العربي، الذي أوصل الأحزاب ذات المرجعية الإسلامية إلى السلطة[48]. وهنا ينبغي أن نضع وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكومة في هذا السياق، أي الرغبة في احتواء تداعيات الربيع العربي، كما أن هناك من يرى بأن المهمة الأساسية لحزب العدالة والتنمية هي احتواء حركة 20 فبراير، لأن هذه الحركة يعتقد أن نواتها الأصلية هي جماعة العدل والإحسان، وأن القوى الأخرى المساندة تظل هامشية مقارنة بقوة الجماعة، والأكد أن حكومة حزب العدالة والتنمية لها تصور بهذا الخصوص، يتمثل في كون احتواء حركة 20 فبراير يبدأ بإيجاد حل لقضية جماعة العدل والإحسان، وأن المدخل هو التطبيع مع الجماعة بالسماح لها بتشكيل حزب سياسي، والذي من شأنه أن يُفرغ حركة شباب 20 فبراير من عناصر قوتها. غير أن الحكومة كانت تدرك بأن قرار التطبيع يتجاوزها، وبسبب الرغبة في عدم تيسير مهمة الحكومة في الالتفاف على الحركة الاحتجاجية، فضلت جماعة العدل والإحسان ألا تربط قضيتها بقضية حركة شباب 20 فبراير، كما رفضت إجراء أية مقارنة بين سياقات فوز حزب العدالة والتنمية وفوز حزب حركة النهضة في تونس أو فوز حزب الحرية والعدالة في مصر، ولذلك لم تتردد الجماعة في اعتبار حزب العدالة والتنمية حزباً مجسداً للإسلام

[47]- على سبيل المثال لقد طالب الناطق الرسمي باسم الجماعة السلطات بهذا الترخيص قبيل اقتراع 25 نونبر 2011.

[48]- سواء في تونس، من خلال حزب النهضة، أو في مصر من خلال حزب الحرية والعدالة.

[49]- الرسالة المفتوحة الموجهة من جماعة العدل والإحسان إلى أعضاء المكتب التنفيذي لحركة التوحيد والإصلاح وأعضاء الأمانة العامة لحزب العدالة والتنمية.

[50]- لقد عادت الإدارة الأمريكية للتعبير عن عدائها لجماعات الإسلام السياسي مع وصول دونالد ترامب إلى البيت الأبيض.

1979 و2000؛ ففي هذه المرحلة سعت السلطة السياسية إلى التوظيف السياسي للسلفية الوهابية لتواجه المتغيرات الجديدة ذات الصلة بالشأن الديني، إذ وجدت السلطة في الإيديولوجية الوهابية الوسيلة الفعالة لتحقيق هدفين:

يتعلق **الهدف الأول** بمواجهة المد الشيعي المرتبط بوصول رجال الدين إلى السلطة في إيران سنة 1979، حيث بدأ قائد الثورة والمرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية آية الله الخميني بالترويج لمقولة «تصدير الثورة»، وكان لذلك صدى في المغرب [53]، وفي هذا السياق قام العلماء المغاربة بإصدار فتوى تضع آية الله الخميني خارج دائرة الإسلام، ففي إطار هذا الصراع بين مرجعية إمارة المؤمنين السنية ومرجعية ولاية الفقيه الشيعية، كانت مراهنة السلطات المغربية على السلفية الوهابية باعتبارها الإيديولوجية الأكثر مناهضة للتشيع.

يرتبط **الهدف الثاني** باحتواء تنامي المد الإسلامي، وكان ذلك من خلال واجهتين، الأولى ذات ارتباط بالتحولات التي طالت هيئة العلماء المغاربة، حيث أصبح الكثير منهم أقرب إلى جماعات الإسلام السياسي في مواقفهم المنتقدة للسياسة الدينية للدولة، سواء من داخل «رابطة علماء المغرب»، أو من خلال «جمعية علماء خريجي دار الحديث الحسنية» [54]؛ والثانية ذات صلة بالاختراق الذي حققته «جماعة العدل والإحسان» داخل المجتمع، حيث بدأت مواقفها تثير قلق السلطات العمومية.

الملكية المغربية على مشروعية دينية تكرست دستوريا لأول مرة سنة 1962، وثانيهما انتهاج سياسة دينية مرتكزة في جوهرها على تأمين التعايش بين الإسلام الشرعي والإسلام الشعبي.

تعايشت السلطة السياسية مع السلفية الوهابية بالسماح لها بالاشتغال بكامل الحرية بسبب طبيعة العلاقة بالمؤسسة الحاكمة في المملكة العربية السعودية، حيث وجد البلدان نفسيهما مضطرين إلى التعاون من أجل مواجهة المشروع الناصري الذي كان يهدد الأنظمة الملكية في المنطقة العربية. وفي مواجهة هذا التهديد، عمل البلدان -إضافة إلى الأردن- على الدفاع عن فكرة الجامعة الإسلامية ضدا على إيديولوجية القومية العربية التي كان يطرحها جمال عبد الناصر [51].

بعد خلافة أنور السادات لجمال عبد الناصر سنة 1970 وسعيه إلى طمس معالم المشروع الناصري، سعت الملكيات العربية إلى قيادة العالم العربي، حيث حاولت أن تعيد تكييف فكرة الجامعة الإسلامية لتتلاءم مع إيديولوجية القومية العربية؛ كما أن حرب أكتوبر سنة 1973 أعلنت عن ميلاد قوة خليجية بترولية بزعامة المملكة العربية السعودية؛ ففي ظل هذه المتغيرات الجديدة وجد المغرب نفسه أكثر ارتباطا بهذه القوة الخليجية الجديدة والتي لم تمنح دعمها المالي دون مقابل، ففتح الباب لاستقبال الأفكار الوهابية، حيث سجل أصحاب هذه الأفكار حضورهم بشكل قوي [52]. تتحدد **مرحلة التوظيف** في الفترة الممتدة بين سنتي

[51]- لمزيد من المعطيات، أنظر:

-محمد ضريف: في مسار العلاقة بين الدولة والتيار السلفي، المساء 29 مارس 2012.

[52]- سواء من خلال الوقوف وراء بناء المساجد أو استقبال شباب مغاربة للدراسة في بلاد الحرمين بعد الحصول على تزكية ممثلي الوهابية في المغرب، أمثال الشيخ تقي الدين الهلالي، أو تأسيس الجمعيات، ومن أهمها جمعية «الدعوة إلى القرآن والسنة» التي أسسها محمد بن عبد الرحمان المغراوي سنة 1975.

[53]- حيث ظهرت مجموعات صغيرة تشيد بالثورة الإيرانية ورجالها كما عبرت عن ذلك المنشورات التي وزعت في مدينة مراكش شهر يناير 1984 بمناسبة انعقاد مؤتمر القمة الإسلامي بالدار البيضاء أو الحديث عن قيام مجموعة من المغاربة ب«بيعة» الخميني.

تداعيات التحول داخل التيار السلفي والذي أصبح يتشكل من توجهين متصارعين: توجه تقليدي وتوجه جهادي، هذه التدابير التي سرعت وتيرتها اعتداءات 16 مايو 2003 بالدار البيضاء. غير أن هذا لا يعني أن السلطات المغربية، ارتباطا بالتحولات الدولية والإقليمية، لم تبد توجهاتها من هذا التيار حتى قبل اعتداءات 2001، وكانت هذه التوجسات مرتكزة على اعتبارين:

- يتجسد الاعتبار الأول في تتبع مسار تشكل سلفية جهادية مغربية في الخارج، سواء في بريطانيا في منتصف التسعينيات من القرن الماضي، حيث كان هناك مغاربة جهاديون يدعمون «الجماعة الإسلامية المسلحة» الجزائرية، أو يعملون في صفوف «الجماعة الليبية المقاتلة»، أو في أفغانستان حيث توفرت مجموعة من المعطيات حول تشكيل «الجماعة المغربية المقاتلة» سنة 1998 [59].

- يتجلى الاعتبار الثاني في تحول خطاب بعض رموز التيار السلفي المغربي، حيث نحا نحو ما اعتبره الكثيرون غلوا أو تطرفا، فبدأ من سنة 1998 أصدر زكريا الميلودي مؤلفين: «مراتب الولاء والبراء» و«مراتب الكفر بالطاغوت»، وفي سنة 2000 أصدر عمر حدوشي كتابه: «إخبار الأولياء بمصرع أهل التجهم والإرجاء»، وفي نفس السنة أصدر محمد

تمثلت أولى تجليات الحضور السلفي الوهابي في تمكين العديد من المغاربة الذين درسوا في المملكة العربية السعودية من الالتحاق بهيئة التدريس الجامعي في شعب الدراسات الإسلامية التي استحدثت في كليات الآداب والعلوم الإنسانية المغربية ابتداء من سنة 1981؛ كما سجل هذا الحضور من خلال إلحاق الوهابيين المغاربة بالمجالس العلمية الإقليمية [55]، إضافة إلى تكليف بعضهم بالإمامة والوعظ في المساجد.

خلال هذه المرحلة، وبعد تراجع إشعاع الثورة الإيرانية، ركز السلفيون المغاربة خلال التسعينيات من القرن الماضي حربهم على «جماعة العدل والإحسان» [56].

حظيت السلفية الوهابية بتشجيع الدولة خلال هذه المرحلة، حيث سمح لها باحتلال العديد من المواقع ذات الحساسية الدينية البالغة، ولم ينف وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية السابق «عبد الكبير العلوي المدغري» هذا التشجيع، وهو الرجل الذي أشرف عمليا على تدبير هذه المرحلة [57]، غير أنه حمل مسؤولية هذا التشجيع لوزارة الداخلية في عهد إدريس البصري وليس لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية [58].

تتحدد مرحلة المواجهة في الفترة الممتدة بين سنوات 2001 و2010. أكيد أن الاعتداءات التي استهدفت الولايات المتحدة الأمريكية هي التي دفعت السلطات المغربية إلى اتخاذ مجموعة من التدابير لاحتواء

[54]- محمد ضريف: الإسلام السياسي بالمغرب، م.س.

[55]- قبل أن تسمى بالمجالس العلمية المحلية.

[56]- وفي هذا السياق، صدرت العديد من الكتابات، مثل مؤلف محمد بن عبد الرحمان المغراوي «الإحسان في أتباع السنة والقرآن لا في تقليد أخطاء الرجال»، ومؤلف محمد الفزازي «رسالة الإسلام إلى مرشد جماعة العدل والإحسان»، ومؤلف عمر حدوشي «الجهل والإجرام لجماعة العدل والإحسان».

[57]- بين سنوات 1983 و2002.

[58]- وذلك في كتابه الذي يحمل عنوان «الحكومة الملتحقة».

[59]- راجع ما كتبه عن الجماعة الإسلامية المغربية المقاتلة في الفصل الثاني من القسم الثاني من:

-محمد ضريف: الحقل أدبي المغربي، م.س.

إن أحداث الربيع العربي أدخلت تحولات عميقة في ثقافة الإسلاميين، خاصة التيار السلفي؛ فهذا الأخير، ورغم رفضه للعلمانية ولمنطقها، اشتغل لفترة طويلة بمنطق علماني من خلال انكبابه على العقيدة وتجاهل كل ما هو سياسي أو مدني، وهو يحاول الآن التصالح مع ذاته، ويقوم بمراجعة عميقة تكاد تصل إلى إحداث القطيعة مع المفاهيم الموروثة عن أبي الأعلى المودودي وسيد قطب. كما أن التيار السلفي في المغرب بدأ يقتنع اليوم بأن جزءا من مطالبه سيتحقق من خلال المشاركة السياسية، وذلك بالدخول إلى المؤسسات والانخراط في الأحزاب السياسية[63].

خاتمة

يبدو أن نقطة بداية تحول الإسلاميين المغاربة، والتي ستؤثر سلبا على تجربتهم وتفقد هويتهم، تكمن في انغماسهم في العمل السياسي الضيق على حساب انشغالهم الدعوية، وهذا المعطى يمكن رصده من خلال ثلاث لحظات انتقال:

-ترتبط **اللحظة الأولى** في الانتقال من الاشتغال بمنطق "الحركة الاجتماعية" الداعية لاعتماد مشروع مجتمعي بديل إلى الاشتغال بمنطق "الحزب السياسي"، حيث إعطاء الأولوية لامتلاك برنامج سياسي.

-تمثل **اللحظة الثانية** في تحويل عمليات نشر الدعوة للتعريف بصحيح الدين ومكارم الأخلاق إلى حملات انتخابية مفتوحة للترويج لأهداف الحزب والحديث عن أخلاق مناضليه.

الفازي مؤلفه: «لماذا لا نشارك في الانتخابات الديمقراطية»، وفي سنة 2001 أصدر عبد الكريم الشاذلي كتابا بعنوان: «فصل المقال في أن من تحاكم إلى الطاغوت من الحكام كافر من غير جحود ولا استحلال»، كما أصدر عصام البشير سنة 2002 كتابه: «شرع الله ليس غلوا»، وأصدر محمد بوالنيت مؤلفه: «عقيدة السلفيين في ميزان أهل السنة والجماعة»[60].

لعبت أحداث الربيع العربي دورا مركزيا في دفع التيار السلفي إلى الانخراط، بشكل جدي وبأسلوب مختلف، في التعاطي مع الشأن السياسي، حيث سارع بعض نشطائه إلى التفكير في الانخراط في الممارسة السياسية بشكل مباشر.

هناك اتجاهان داخل التيار السلفي: اتجاه يمثل محمد بن عبد الرحمان المغراوي الذي يقدم كمثل للسلفية التقليدية؛ والثاني يمثل محمد الفازي، ويصنف غالبا على يمين الاتجاه الأول. ويلاحظ أن الاعتداءات التي استهدفت مدينة الدار البيضاء ليلة 16 مايو 2003 أدى ثمنها الاتجاهان معا، ولو بشكل متفاوت، لكن الربيع العربي سيعيد ترتيب الأوراق في علاقة السلطة ببعض رموز هذين الاتجاهين السلفيين[61].

وبناء عليه، فهذا الأخير لم يعد يعزل نفسه عما يجري حوله، مؤشرا على ذلك بمشاركته في مسيرات حركة 20 فبراير وفي التعبير عن مواقف سياسية محددة[62].

[60]- محمد ضريف: الحركة الإسلامية المغربية بعد 2011، م.س.

[61]- فهذا الحراك أعاد المغراوي من المنفى الاختياري، وتم الإفراج عن عبد الكريم الشاذلي ومحمد الفازي في إطار مبادرة 14 أبريل 2011.

[62]- ويلاحظ أن ما يعبر عنه محمد الفازي من تقديمه لنفسه كفاعل سياسي هو تجسيد لهذا التحول، حيث أصبحت الشهية السياسية للتيار السلفي مفتوحة.

[1]- محمد ضريف: الحركة الإسلامية المغربية بعد 2011، م.س.

[63]- محمد ضريف: الحركة الإسلامية المغربية بعد 2011، م.س.

-تتجلى **اللحظة الثالثة** في المرور من التبشير بسياسات جديدة إلى تبرير السياسات القديمة. إن التحول الذي عاشه الإسلاميون المغاربة والذي انتهى بمأزق كبير لا يمكن تفسيره بالاختصار على لحظات الانتقال الثلاث المشار إليها فقط، بل يفسر كذلك بالتحول الذي طال حواضنهم، حيث يمكن الإشارة إلى ثلاث حوض:

أولاً: "الحاضنة الإخوانية"

حيث شهدت جماعة الإخوان المسلمين سقوطاً مريعاً بعد الإطاحة بها في مصر صيف 2013.

ثانياً: الحاضنة "السرورية"

أو ما يعرف بتيار الصحوة الإسلامية حيث قام ولي العهد السعودي محمد بن سلمان باعتقال قاداته ورموزه في السعودية، مع التذكير بأن إسلامي العدالة والتنمية يجسدون ولو بشكل غير مباشر تعبيراً للتيار السروري [64].

ثالثاً: الحاضنة السلفية

حيث أقصي التيار السلفي "المسيس" وهيمن التيار السلفي "المدخلي" القائم على مبدأ السمع والطاعة للحاكم [65].

[64]- لمزيد من المعطيات حول التيار السروري، أنظر: جمال سند السويدي: السراب. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية. 2015.
[65]- قناة محمد ضريف على موقع يوتيوب، فيديو بعنوان: مستقبل الجماعات الإسلامية، بتاريخ 29 ماي 2020.

الملكية والأحزاب السياسية

محمد الساسي

الملكية والأحزاب السياسية

محمد الساسي: أستاذ باحث بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - أكادال - الرباط



إن للملكية المغربية "ثوابتها"، وعلى رأسها ثابت أساسي، يمثل عماد تصور الملكية لدورها ووظيفتها، وترى فيه سر وجودها وتعتبره خالداً وسرمدياً وأبدياً ولا يمكن أن يلحقه تغيير أو تحويل، لأنه بكل بساطة يعكس ماهيتها ومعدنها.

الثابت الملكي الأول، هو أن الملك، في المغرب، يسود ويحكم، ويُعتبر أب العائلة الأكبر الذي يعرف ما ينفع الشعب وما يضره، والمسؤول عن مصيره، والمُقَرَّر في كل الشؤون إلا ما فَوَّضَهُ لغيره، وعليه فليست السيادة الشعبية هي أساس النظام السياسي المغربي، بل السيادة الملكية (1).

والملك، في التصور الرسمي القائم، حينما يمارس الحكم بالطريقة التي يُفَدَّرُ صوابها، يفعل ذلك كواجب ديني يقع على عاتقه ولا حَقُّ له في التحلل منه، وكمحافظ على نهج استقر منذ قرون مضت وتَرَسَّخَ في وجدان الشعب، وأصبح جزءاً من هويته؛ وأن على جميع المغاربة الالتزام بطاعة الملك والتشبث بملكية لم تتخلف عن ركب النضال من أجل التحرر

إن الحديث عن التحولات السياسية، التي مَسَّتِ العلاقة بين الملكية والأحزاب السياسية في المغرب المستقل، يقتضي منا أن نطرح سؤالين أساسيين:

1. كيف تعاملت الملكية مع الأحزاب السياسية منذ الحصول على الاستقلال إلى اليوم؟
2. وكيف تعاملت الأحزاب السياسية مع الملكية منذ الحصول على الاستقلال إلى اليوم؟

وهذا يقودنا إلى أسئلة أخرى من قبيل:

01 هل للملكية المغربية ثوابت، وهل للأحزاب المغربية ثوابت، عند انطلاق مسلسل التعامل بين الطرفين؟

02 إذا كان الأمر كذلك، هل حافظت الملكية على ثوابتها في تعاملها مع الأحزاب، وهل حافظت الأحزاب على ثوابتها في تعاملها مع الملكية؟

03 وهل عرف تعامل كل منهما، أو أحدهما، تحولات على جانب من الأهمية وجديرة بالعرض والتحليل؟ أم أن الأمر اقتصر، فقط، على مجموعة من التغيرات الطفيفة والارتعاشات التي مَسَّتِ السطح ولم تنفذ إلى العمق والجوهر، وأشكال من التكيف البسيط والمحدود.

وعمل الملك الراحل على ضبط آليات العمليات الانتخابية بالطريقة التي جعلها مُحَصَّنَةً ضد المفاجآت غير المرغوب فيها، وحوَّل الاستفتاءات إلى عمليات "تجديد للبيعة"، وجرَّدَهَا من بعض القواعد النظامية المكفولة في البلدان الديمقراطية، ولم يتصرف جهاز الدولة، يوماً، بكامل الحيادية، إزاء الرأي والرأي المخالف، في اللحظة الاستفتاءية.

وتمَّ أفراد وضع خاص بفضاء البداية (3)، فلم يُسمح فيها بعدد من الحقوق المسموح بها في المدينة، واعتبرها النظام خزناً انتخابياً وأداة لجم لأي تمرد للمدينة، وسمح بأن تعاني البداية من خصاص مروع على مستوى البنيات التحتية، وبتهميش حاد لأبنائها، وفَرَّض عليهم الخضوع لنمط في تعامل الدولة معهم، مغرق في التخلف والوصاية والقهر، وبعيد عن احترام المواطنة وحقوق الإنسان الدنيا.

وقَدَّمَ الحسن الثاني نفسه كعضو في نادي قادة الدول الحرة، وكمناهض للشيوعية وأنظمة الحزب الوحيد، واستغل ذلك لضمان حصوله، من الأوساط الغربية، على حربة التصرف مع معارضيه ولعدم مساءلته عن انتهاكات حقوق الإنسان؛ ولكنه أقام علاقات براغماتية مع دول من المعسكر الشرقي واستغل تناقضات القوى الدولية بذكاء، وتَدَخَّلَ، شخصياً، في معالجة قضايا وملفات شائكة، مستغلاً قدراته الخارقة في التحليل والاستقراء والحس الاستباقي، واهتم، أساساً، بأن يضمن لنظامه السياسي مكانة ومقبولية على الصعيد الدولي.

من ربة الاستعمار وجدَّدتْ بذلك شرعيتها، فبمناسبة (ثورة الملك والشعب) وكفاحهما الوطني المشترك، تَجَدَّدَ العقد الذي يربط الشعب مع الملكية، وهو "التجديد" الذي رأت فيه الملكية، ربما، تأبيداً للبيعة، فقط، ورأى فيه الوطنيون إعلان التزامات متبادلة، تفرض عليهم مناصرة استمرار الشكل الملكي للنظام، وتفرض على هذا الأخير مواكبة "حركة الإصلاح الذي يتوقف عليه المغرب في داخله"، و"إحداث نظام سياسي شوري شبيه بنظام الحكم في البلاد العربية الإسلامية في الشرق"، كما جاء في وثيقة المطالبة بالاستقلال (11 يناير 1944).

الملكية، إذن، هي مصدر السلطة، كما في النظام السلطاني التقليدي، وهذا لا يعني أن الملك يتجاهل ضرورة الأخذ بعين الاعتبار مطالب مختلف فئات الشعب ومنظّماته وإكراهات الواقع والضغوطات الصادرة من هذه الجهة أو تلك.

ونجح الملك الحسن الثاني في تركيز هيمنة الملكية وشُمُوقها، وخضوع الجميع لإرادتها، وحوَّل الحكومات، عملياً، إلى مجرد جهاز إداري تابع للديوان الملكي (2). وخاض لمركز التقرير الحقيقي في الدولة، وأوجد نوعاً من الربط بين السلطة والثروة، وحصل في عهده توزيع للمنافع مقابل الولاء، وتكوين طبقة رأسمالية و"مخزن اقتصادي"، وحرص على الضبط الحزبي والانتخابي، بالإشراف على تأمين وجود هياكل "حزبية" تُوفِّر لها كافة الوسائل لصنع أغلبية مريحة في المؤسسات المنتخبة، وللمحد من نفوذ الأحزاب التاريخية، ولدعم الاستمرارية على جميع المستويات، وللمساهمة في شل أي تطور في اتجاه انفتاح اللعبة السياسية على إمكان تطبيق برنامج مخالف لـ "برنامج الدولة القار".

ثوابت الملكية جرى توثيقها بواسطة دساتير تركز سيطرة السلطة الملكية على دوايب القرار، وثمّ تجاهل ربط المسؤولية بالمحاسبة وربط القرار بصناديق الاقتراع، وجرى التفاوض عن إقامة فصل حقيقي للسلط، وعن ضمان الاحترام اللازم للتعددية الحقيقية التي تسمح بالتداول على السلطة، وتغيير الفريق الحاكم بفريق آخر بناء على صناديق الاقتراع. وأخضع النص الدستوري لقراءات محافظة تسمح للملك بممارسة كل الصلاحيات وتحصين قراراته في وجه أي طعن أو تعقيب، وبُنيّت حول المجال الملكي هياكل عملاقة تتولى حراسة التقاليد العتيقة المنحدرة من الماضي والسهر على تطبيقها الحرفي والصارم، ومُخّج جيش عرمرم من الأحزاب الموالية كافة الوسائل التي تساعده على تكريس وتركيز الطابع التقليدي لنظام الحكم، وديج المرافعات المشيدة به والمعددة لمناقبه وفضائله وكراماته الجزلى، ووُضعت وسائل الإعلام العمومي في خدمة الاستمرارية السياسية، وفي تسويق تصور عن الملكية يضعها في مقام مقدس ويضع كل المؤسسات والفرقاء الآخرين في مقام تابع وخاضع للوصاية. وإذا كان للملكية ثوابتها، فالمفروض أن يكون للأحزاب السياسية، أيضاً "ثوابت" تأسست عليها؛ ونعني بالأحزاب، هنا، تلك التي تُوصف بـ "التاريخية"، أو "الوطنية"، أو "الوطنية الديمقراطية"، أو "الديمقراطية"، والتي تأسست قبل حصول المغرب على استقلاله أو الأحزاب التي تفرعت عنها. أما الأحزاب "الكبرى" التي تأسست بعد الاستقلال، في أغلبها، فهي نشأت في كنف النظام السياسي وبرعاية منه، باعتبارها أداة في صراعه ضد الأحزاب الأولى، ومن أجل الحد من نفوذها، وتقديم الصراع السياسي على أنه صراع بين الأحزاب، بينما هو، في

ورغم تمكن المغرب من ضم الصحراء المغربية إلى الوطن الأم، عملياً، فإن النظام السياسي جمع، في معالجة ملف الصحراء، بين وسائل مطابقة لروح التعبئة الشعبية، وبين أخرى مثقلة بأغلال الماضي، وقائمة على أسس ثقافة مخزنية منافية للمواطنة الحقة، ومنطوية على الكثير من مظاهر التناقض والتخلف واحتقار ذكاء الآخرين.

لم ينعم المغرب، يوماً، بوجود ديمقراطية حقيقية، ولكن تُوَفّر فيه نوع من الهامش الديمقراطي الذي يتيح للمواطنين التمتع ببعض الحريات المحدودة والمراقبة، والتي ينم اتهامها، بين الفينة والأخرى، في خضم حملات دورية للتشدد تتسم بالمغالاة في اضطهاد الأصوات الحرة واستعمال العنف في مواجهة معارضين سلميين.

ولم يتوقف الحسن الثاني، في أية مرحلة من مراحل حكمه، عن استعمال الدين في السياسة، رغم اعتراضه على استعمال ذلك من طرف القوى السياسية؛ وباسم الدفاع عن إسلام مُسْتَهْدَفٍ، اعتبر نفسه مطوقاً بواجب حماية دين الأغلبية من تيارات الإلحاد والأفكار الدخيلة، واعتمد على قراءة أصولية محافظة للدين الإسلامي لتسويغ مظاهر السلطة المطلقة وعمليات ضبط المجتمع.

وباسم شعار الليبرالية، تَمّ، في النهاية، إفساح المجال لظهور اقتصاد ريعي وتابع، وافْتُقِدَت أدوات المنافسة الشريفة، وتُرَكِّزَت الثروات في أيدي أقلية تسمح لنفسها باللجوء إلى أخط أساليب الافتراس والنهب ومخالفة القوانين واستنزاف الثروات الوطنية، واستفحلت مظاهر الفقر والتفاوتات والإقصاء الاجتماعي، وضاعت المصالح العمومية بسبب شره لا حدود له لبعض المحظوظين.

في الشكل الملكي للنظام. ويجب التنبيه، هنا، إلى أنه كان لدى بعض قواعد تلك الأحزاب وحتى لدى بعض قادتها، نزوع جمهوري إما نجم عن موقف فلسفي مسبق من الملكية، أو جاء بسبب ما اعتُبر بأنه إخلال من طرف الملكية بالتزامها القاضي بإقامة نظام ديمقراطي حقيقي ولجوئها إلى استعمال أساليب قمعية رهيبة وصلت إلى حد التصفيات الجسدية.

بعد الحصول على الاستقلال، طُرحت فكرة تجديد التعاقد مع الملكية من خلال اتفاق مشترك بينها وبين الأحزاب الوطنية على إرساء قواعد النظام الديمقراطي، على أمل الفوز في هذا المشروع مثلما تَمَّ الفوز في معركة الاستقلال التي خيضة بتعاون بين الحركة الوطنية والملكية؛ ولكن هذه الأخيرة بدأت ترى أن دمتها غير مثقلة بِدِينٍ ما حيال أيِّ كان، وأن لا وجود لواسطة بينها وبين الشعب، فالمغاربة صنعوا ملحمة التحرير من تلقاء أنفسهم بعد نفي الملك محمد الخامس. واعتبرت الملكية، أيضاً، أن الاستقلال يعني، بكل بساطة وبلا تعقيد، عودة الملك إلى عرشه وأن ما يجمع الملك بشعبه ليس عقد تراضٍ بل بيعة إذعان سابقة في التاريخ، أقرها الأجداد ولأ حَقِّ للأحفاد في التحلل منها أو تعديلها أو تقويلها ما لم تقله، أو اعتبار أنها تلقي قيداً على سلوك الملكية المستقبلي، أو تدعوها إلى نهج أسلوب معين في الحكم بعد الاستقلال.

وأظهرت نتائج مشاركة الوطنيين في الحكومات الأولى لما بعد الاستقلال(16)، صعوبة إقناع الملكية بقبول تغيير نمط الحكم التقليدي من الداخل. وكانت حكومة عبد الله إبراهيم، ربما، أول وآخر محاولة لقيام حكومة حقيقية تهض بمسؤولياتها كاملة،

الأصل، صراع يتواجه فيه طرفان: الملكية، من جهة، والأحزاب "التاريخية"، من جهة أخرى. وكان رهان الملكية أن تضمن العودة إلى النموذج السلطاني لما قبل الاستعمار، ورهان الأحزاب هو تمكين الأغلبية التي تزكيتها صناديق الاقتراع من إدارة شؤون الدولة وفق برنامجها بدون حواجز أو قيود مصطنعة وعلى أساس الاحترام الدائم لإرادة الشعب.

الأحزاب المعنية، هنا، تشمل، في الأصل، الحزب الشيوعي المغربي (4)، وحزب الاستقلال(5)، وحزب الشورى والاستقلال(6)، ثم سيظهر بعد ذلك الاتحاد الوطني للقوات الشعبية(7) (والذي ستؤسس أغلبية أعضائه في ما بعد الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية) (8) بعد انفصال الجناح اليساري لحزب الاستقلال عن هذا الأخير، وسيعمد الشيوعيون المغاربة إلى تغيير اسم حزبه(9). وسيلتزم حزب الاستقلال والاتحاد في إطار (الكتلة الوطنية) (10) في مرحلة أولى، ثم، في مرحلة ثانية ستظهر (الكتلة الديمقراطية)(11) التي ستضم : حزب الاستقلال، الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، حزب التقدم والاشتراكية، ومنظمة العمل الديمقراطي الشعبي(12).

هذه الأحزاب الخمسة تحمل خصائص تميزها عن بقية مكونات المشهد الحزبي(13)، وأساساً عن الأحزاب التي ستشكل، في ما بعد، كتلة مضادة هي (أحزاب الوفاق) (14)، مع التذكير بأن التكتل الأول الذي سيحاول النظام، من خلاله، بناء جبهة داعمة لاختياراته الكبرى، هو جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية عام 1963(15).

المفروض أن لأحزاب الكتلة، وحتى قبل تأسيس الكتلة، ثابت أساسي هو ثابت جميع الأحزاب الحقيقية في العالم، وهو طموح الوصول إلى السلطة، عبر الانتخابات، وممارسة الحكم، مع عدم المنازعة، رسمياً،

الدستور أساس التعاقد الوطني، ويتعين أن يسمو على جميع المؤسسات، وأن يُلزم كافة الأطراف، وأن يكون واضحاً في تبينه للتوجه الديمقراطي.

02

النضال من أجل التحرر، ويعني ذلك أن معركة التحرر الوطني لم تنته بعد بالحصول على ما سُمي (استقلالاً شكلياً)، بل يتعين العمل على مواجهة ظواهر الاستيلاء والاستعمار الجديد والتبعية، واستكمال الوحدة الترابية.

03

التشبث بالحق في معارضة ونقد الحاكمين والسياسات العمومية، ولا ينبغي أن يقف صدور تلك السياسات عن الملك حائلاً دون ممارسة هذا الحق، مع التذكير بأن الحركة الوطنية لم تبلور رؤية متقدمة في ما يتعلق بممارسة الأقلية لحقها في معارضة (حكم الأغلبية). وأحياناً كان يغلب على أطروحات تلك الحركة التوجه نحو استعظام أدوار الأغلبية، وتصرفت أطراف منها، في بعض الظروف، على أساس انعدام مشروعية الآخر المخالف لها في الرأي، وأبدت بعض مظاهر السلوك الهيميني (24).

04

ضرورة إعطاء الصدارة، في البرامج العمومية، لمسألة ضمان العدالة الاجتماعية التي يسميها البعض اشتراكية ويسميها البعض الآخر تعادلية، تأثراً بالمد الاشتراكي العالمي الذي كان يلهب حماس شعوب الأرض.

في هذه الورقة سنتطرق، أولاً، للمراحل التي عرفها تطور تعامل الملكية مع الأحزاب، وثانياً، للمراحل التي عرفها تطور تعامل الأحزاب مع الملكية.

خارج وصاية القصر، وبعد فشلها تَعَدَّرَ التعايش بين حكومة الوطنيين التقدميين والملكية. وانتقل المغرب إلى مرحلة الحكومات "الديوانية" (17) التابعة، والتي ليست سوى جهازاً في يد القصر لتنفيذ سياساته، وركب بعض المقاومين والمناضلين الغاضبين سبيل التشدد، ورفِعَ شعار (لا دواء لهذا الحكم إلا زواله)، وأصبح هدف بعض الأجنحة الحزبية "الراديكالية" (18) هو السعي بكل الطرق لإسقاط الملكية.

إن الأحزاب (الإدارية) (19) أو (المضادة)، هي أحزاب وُلِدَت في سياقات لا تسمح بالتسليم باستقلالية قرارها (20)، ولعبت أجهزة الدولة، وخاصة وزارة الداخلية، دوراً في وجودها (21) واستمرارها وحقتها بالمنشطات ومنحها منافع وحقوقاً غير مستحقة؛ أما الأحزاب "الوطنية" فالأصل، أنها، أولاً وقبل كل شيء، أحزاب مستقلة، لم تترك للقصر أن يفكر مكانها، قد تتفق معه في نقطة وتختلف معه في أخرى، قد تصيب وقد تخطئ، ولكنها، في جميع الأحوال، تمتلك مشروعية ذاتية ولم تكن في حاجة إلى أن يمنحها النظام مشروعية الوجود، والقول بأن ثوابتها هي ثوابت الأحزاب الحقيقية في كل مكان، يعني أنها تتبنى (كلياً أو جزئياً) القواعد التالية:

إرادة الشعوب هي مناط سلطة الحكم ويتم التعبير عنها بواسطة الانتخابات (22). وكانت الأحزاب المعنية، وخاصة في بداية الاستقلال وبعد ذلك بسنوات، قادرة على أن تحرز مجتمعة على الأغلبية في انتخابات حرة ونزيهة (23). ولم تكن جريدة (العلم)، مثلاً، ترى حرجاً في أن تضع لصفحتها الأولى إطاراً كُتِبَتْ فيه عبارة (السيادة للأمة) عدة مرات، وذلك في سياق الرد على خطاب ملكي اعتبرت أنه خصم في شأن مصيري يجب أن يعود أمر التقرير فيه للشعب المغربي.

01

لقد تَمَّ التعامل مع الأحزاب على أساس أن مصالحها متعارضة مع مصالح الملكية، واستُخدمت، في خطة المواجهة والإضعاف، مجموعة من الأدوات، منها، مثلاً:

- رفض فكرة انتخاب مجلس تأسيسي لصياغة الدستور، والاستعاضة عن ذلك بتكوين لجنة معينة من طرف الملك محمد الخامس (مجلس الدستور) (27)، في مرحلة أولى، ثم قيام الملك الحسن الثاني، شخصياً، بالإشراف على وضع الدستور، بالاستعانة بعدد من الخبراء وعرضه مباشرة على الاستفتاء الشعبي.
- تسويق صورة سلبية عن الحزبية والأحزاب ورفض الاعتراف لها بحق ممارسة الوظائف التي تمارسها الأحزاب في الأصل، واعتبار قادتها مجرد مساعدين دائمين للملك، مثل الوزراء وممثلي المجموعات القبلية والمهنية والعائلات الكبرى، والحرص على ألا تتمتع الأحزاب بأي امتياز خاص، وألا يشكل النظام الحزبي الوضعي الحديث، من الناحية السياسية، بديلاً عن أشكال التمثيلية الأخرى.
- اعتماد وسائل الضغط واستغلال التناقضات والتدخل في الحياة الداخلية للأحزاب، والتحالف المرحلي مع جناح ضد جناح آخر، داخل نفس البنية الحزبية الواحدة، وإملاء التعليمات..
- الرد على برامج وشعارات الأحزاب بشعارات مضادة، واتهامها بحمل أفكار دخيلة على المجتمع المغربي ومنافية لقيمه الدينية وأصالته التاريخية وطبيعته الحضارية، والاستناد إلى تلك الذريعة لقمع ومحاربة الأحزاب اليسارية ومحاولة تشويه سمعتها لدى الرأي العام (حل الحزب الشيوعي المغربي مثلاً).

المبحث الأول: تعامل الملكية مع الأحزاب

مَرَّ تعامل الملكية مع الأحزاب من ثلاث مراحل، الأولى مرحلة الإضعاف، وكان عنوانها الأبرز هو تأخير الاستجابة لمطلب الدستور؛ والثانية مرحلة التهميش، وكان عنوانها الأبرز هو إعلان حالة الاستثناء؛ والثالثة مرحلة الإدماج، وكان عنوانها الأبرز إطلاق ما سُمِّيَ بـ (المسلسل الديمقراطي).

1) مرحلة الإضعاف: لقد انطلقت ضرورة الإضعاف، في نظر النظام، من فكرة مؤداها أن الأحزاب التي كان لها نفوذ قوي وهيبه وطنية ودولية وتمتع بمصداقية عالية، لا يجب أن تُتاح لها الفرصة لتلعب الأدوار التي تلعبها الأحزاب، عادة، في الدول الديمقراطية، لأن ذلك سيُضعف مكانة الملكية في التوازنات القائمة. وعليه، يتعين العمل لترجيح كفة الملكية وعدم تمكين الأحزاب من الأسلحة التي ستفضي إلى تقوية وزنها. لقد تَمَّ النظر إلى الأحزاب كمنافس خطير، ورغم الضغوط الحزبية المتوالية من أجل حسم المسألة الدستورية (25)، عمل النظام على تأجيل ذلك بشكل ملفت (26)، فلم يصدر أول دستور مغربي إلا بعد ست سنوات من الاستقلال، بينما جرت العادة أن تنكب البلدان على صياغة دساتيرها بعد مدة قصيرة من حصولها على الاستقلال.

لو وُضِعَ الدستور المغربي الأول، بعد سنة أو سنة ونصف، مثلاً، من الاستقلال، لانعكس عليه ميزان القوى القائم آنذاك ولجاء في صيغة تترجم جزءاً كبيراً من أطروحات الأحزاب، ولكان، إجمالاً، في صالحها، ربما، ولذلك اقتضى نظر الملكية أن تنتظر تغيير ميزان القوى، وأن تنخرط في مسلسل إضعاف الأحزاب وتقوية دعائم القصر.

وسؤق الآلاف إلى السجون والمعتقلات وممارسة التعذيب والتهديد، وقطع الأرزاق والأعناق، والتشريد والإجبار على الهجرة والإقامة في المنافي، وإحصاء الأنفاس.

وتمّ تبرير القمع بـ"ضرورة" مواجهة محاولات الإطاحة بالنظام والمشاريع الانقلابية المَحْضَرَّة من طرف عدد من أعضاء وقيادات الأحزاب التاريخية. وإذا كان من الصعب أن ننكر وجود أجنحة، داخل بعض الأحزاب، استعملت أو حاولت أن تستعمل العنف في عملها وخططت لقلب النظام(31) أو ساهمت في ذلك مع عناصر من داخله، ربما، فإن ذلك قد شكّل، بالنسبة إلى النظام، فرصة ومناسبة لتعميم القمع، وتعطيل آليات العمل السياسي، والانتقام من الأطر السياسية الأكثر حيوية وعطاء والأقدر على التعبئة الشعبية والبناء التنظيمي والترافع لصالح المشروع التقدمي. هذا، بالإضافة إلى أن السؤال الذي يطرح نفسه، هنا، هو التالي: هل كان ذلك العنف المُقَارَش من طرف نشطاء حزييين مجرد ردّ على عنف أصلي مارسه النظام؟ أم كان هو العنف الأصلي، نفسه، الذي أنتج عنف النظام؟ وهنا، لابد من استحضار المعطى المتمثل في كون النظام، وفي أزهى لحظات التعايش مع الحركة الوطنية، في بداية الاستقلال وما صاحبه من فرحة شعبية عارمة، لم يُؤد أي استعداد حقيقي لتنفيذ التزامه بإقامة نظام ديمقراطي، وشرع في التعامل مع هذه الحركة على أنها مجرد جزء صغير ومتواضع من مشهد يضم الكثير من المكونات التي يتعين أخذ آرائها جميعاً بعين الاعتبار قبل الإقدام على أية خطوة تأسيسية. والحقيقة أن النظام كان يخشى أن تجعل منه نتائج تشغيل الآلية الديمقراطية سجين الحركة الوطنية.

- تقديم العمل الحزبي المستقل على أنه يهدف إلى زعزعة الاستقرار وإشاعة الفتنة والفوضى والتآمر المستمر والدائم على الملكية حتى وإن غَدِمَ مروجو الاتهامات المستندت الحقيقية والحجج الدامغة.
- رفض فكرة وجود حزب قوي ومستقل، أيّاً كانت خلفيته الإيديولوجية، وخاصة إذا كان قادراً على حصد أغلبية أصوات الناخبين، ورفض فكرة وجود كتل حزبي قوي ومستقل أيّاً كانت خلفيته الإيديولوجية، وخاصة إذا كان بإمكانه تعبئة قطاعات واسعة من الشعب خلفه.
- خلق تنظيمات "حزبية" مضادة(28)، وهي في الأصل تنظيمات "لا حزبية"، إذ الهدف الأساسي لوجودها، كان، هو عرقلة ممارسة الأحزاب لدورها كاملاً ومنعها، بالتالي، من جني ثمرات كدها واجتهادها، أي الوصول إلى إفراغ العمل السياسي من معناه، وتحويله إلى رجع صدى لإرادة خارجية تصنع به ما تشاء، وتقديم صورة مزيفة عن الواقع السياسي والخريطة الحزبية(29)، وفتح الطريق أمام ظهور حكومات هي أقرب، عملياً، إلى حكومات تصريف أعمال دائمة، وظهور "معارضة" تمارس معارضة ونقد ومراقبة من لا يمكس بين يديه، فعلياً، زمام الحكم والتقريب.
- تكوين ما يُسمى، أحياناً، بجهة لحماية الملكية، مثل (جهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية)، وتجميع كل من يعادون الأحزاب "التاريخية" في هيكل يقول عن نفسه إنه جاء لإفشال المخططات التآمرية ضد الملكية ولصد "الخطر" الذي تشكله الأحزاب على النظام القائم.
- استعمال ألوان مختلفة من القمع(30) والتهريب والضغط والتضييق وخنق الأصوات المعارضة،

لقد انزعج النظام من الدور الذي لعبه كل من حزب الاستقلال والاتحاد الوطني للقوات الشعبية في مجلس النواب المنبثق عن انتخابات 1963، فرغم بعض الاختلافات القائمة بينهما فهما معاً كانا يتمتعان بالاستقلالية إزاء القصر، ويهدفان معاً إلى استخدام المؤسسات من أجل التقدم على طريق الديمقراطية؛ ولهذا اختار النظام تعطيل الحياة النيابية والعودة إلى الوراثة، وقصّل الاستمرار في مواجهة الحزبين خارج المؤسسة البرلمانية عوض مواجهتهما من داخلها.

ويجب الاعتراف أن حرمان الأحزاب من وجود مؤسسات منتخبة تشتغل داخلها، واضطرابها إلى الاشتغال فقط في المساحة المتبقية، قد أدى إلى إضعاف الأحزاب ولم يعمل على تجديدها داخل المجتمع. وإذا كان القمع قد عزّز مكانتها، ربما، في وجدان الكثير من الفئات الشعبية، فإنه، في المقابل، لم يسمح للأحزاب التي عانت منه، بالتزود بدماء جديدة وتوسيع هياكلها وارتباطاتها بالقاعدة الجماهيرية.

إن تهميش الأحزاب وإبعادها وتعطيل مقومات الحياة البرلمانية التي تشارك فيها الأحزاب الحاملة لمشاريع حقيقية وذات المصداقية وطنياً ودولياً، قد أدى إلى حصول فراغ سياسي، مما ترتّب عنه قيام عملية مسلحة (35) ومحاولتي انقلاب عسكري، وتعددت المشكلة السياسية في المغرب بسبب الشرخ الذي وقع داخل بنية النظام نفسها، وظهر أن التهميش الذي طال الأحزاب الوطنية ومحاوله إقصاء رقها من المعادلة السياسية والتصرف على أساس أنها ليست ضرورية، وممارسة حكم فردي مكشوف، يمكن أن يورط النظام في وضع محفوف بالمخاطر ويعرضه لزلزال ومفاجآت غير متوقعة.

يهدف تصفيتهما جسدياً بالكامل وإنهاء وجودها، أم كان يرمي إلى إضعافها مع الحفاظ لها على قدر من الوجود غير المزعج وقدر من الفعالية المحدودة؟ كل ما يمكن تأكيده، في هذا الصدد، هو أن النظام ظل يعتبر، دائماً، أن هناك داخل هذا الحزب أو ذلك، عناصر يمكن له أن يبني معها نوعاً من التفاهم على ما هو أدنى مما كان يطالب به، الحزب، رسمياً.

2) مرحلة التهميش: كان النظام يُقدّر، ربما، أنه يوجد أمام أحزاب تشكل مصدرراً للمتاعب التي يمكن أن تُصل إلى درجة عالية من الخطورة، إذا ترك يد الأحزاب حرة طليقة في البلاد، تفعل بها ما تشاء، وتشتغل في جو من الحرية والأمان. وانطلاقاً من "دروس" المرحلة الأولى من المواجهة، أدرك أن الوقت قد حان لدفع الأحزاب إلى خارج الحقل المؤسسي، وذلك بإعلان حالة الاستثناء وتجميع كل السلط في يد الملك. وهكذا انتقلنا من "الديمقراطية المؤجلة"، التي امتدت من 1956 إلى 1963، إلى "الديمقراطية الحسنية" التي لم تُعزّز إلا سنتين اثنتين، ودخلنا عهد "الديمقراطية المُعلّقة".

لم يستطع النظام تحمل تبعات وجود حياة نيابية (32) بالرغم من أنه رسم لها حدودها المسبقة من خلال دستور "حسني"، وانتخابات أبعد ما تكون عن الانتخابات الحرة والنزيهة (33).

وحتى مع رفع حالة الاستثناء، رسمياً، فقد تمت "دسترتها"، عملياً، من خلال دستور 1970 (34)، ولذلك لم يكن بإمكان الأحزاب التاريخية أن تشارك في الانتخابات التي أعقبت صدور الدستور المشار إليه، ولهذا فإن حالة الاستثناء قد امتدت عملياً، إلى غاية انطلاق ما سُمّي بـ"المسلسل الديمقراطي" في 1976-1977.

وكانت له قناعة، ربما، بأن الأحزاب، عموماً، نال منها الضعف والوهن ولم يعد بمستطاعها أن تلعب الأدوار التي لعبتها في بداية الاستقلال، ولن تكون قادرة على ممارسة الضغط عليه لتحقيق ما تعتبره إصلاحات جوهرية في البلاد.

وَصَغَ النظام، نصب عينيه، العمل على استعمال (المسلسل الديمقراطي) لمخزنة الأحزاب الديمقراطية، وتراءت لهذه الأخيرة إمكانات فعلية لاستنبات دينامية للدمقرطة من قلب هذا المسلسل، وتحويل الهامش الديمقراطي إلى ديمقراطية.

وهكذا تَوَاجَهت استراتيجيتان: استراتيجية المخزنة (مخزنة الأحزاب)، واستراتيجية الديمقراطية (دمقرطة الدولة)، وانتصرت الأولى على الثانية. وهذا لا يعني عدم سلامة الاستراتيجية الثانية، التي تسميها أديبات الأحزاب الديمقراطية (استراتيجية النضال الديمقراطي)، من الناحية النظرية، بل يعود فشلها إلى كونها، في العمل، تعرضت إلى عملية مسخ وتهجين وتفجير، فغذت كسيحة ومترهلة، وافتقدت أدوات المواجهة التي كان بإمكانها أن تجعل منها استراتيجية منتجة، وخاصة غياب مقومات الأداة الحزبية المالكة للدرجة اللازمة من الوضوح واليقظة والدمقرطة الداخلية، والقدرة على التتبع والتوجيه والتقويم ونسج شبكة علاقات جديدة مع المجتمع المدني..إلخ. وتبدأ، عادة، نتائج استراتيجية الإدماج في التحقق والظهور مباشرة بعد المشاركة في المؤسسات المنتخبة وتحمل مسؤولية تسيير الجماعات (36)، وما يتخلل ذلك من تجاوزات وسوء تدبير وتساهل في أعمال القواعد الأخلاقية الخاصة بالحملات الانتخابية، وغياب وسائل ضبط سلوك المنتخبين من طرف رفاقهم على صعيد

3) مرحلة الإدماج: لقد نجح النظام، دائماً، في إدماج عدد من الأفراد الذين كانوا معارضين لهجه في وقت من الأوقات، حتى من كان منهم معروفاً بتشدده، ولكنه واجه بعض المصاعب في إدماج البنيات الحزبية بكاملها، وانتهى به الأمر إلى التغلب على هذه الصعوبات والتوصل إلى إدماج الأحزاب الأكثر نفوذاً وقوة. وكان آخر الأحزاب المدمجة، أو في طريق الإدماج الكامل، هو حزب العدالة والتنمية.

إن عملية ترويض أحزاب اليسار وتحويلها إلى كائنات سياسية أليفة، قد تطلبت حوالي أربعين سنة، بينما تطلبت العملية بالنسبة إلى الإسلاميين، في نظرنا، حوالي عشر سنوات فقط، وظهر، في النهاية، أن كل حزب وصل إلى مستوى المشاركة الحكومية، يفقد ماهيته الأصلية وتلين قناته وتتنصر عليه آلية الإدماج والاستقطاب والتذويب.

ونقصد بالإدماج، هنا، نجاح النظام في تجريد الأحزاب من القدرة على التصرف باستقلالية عنه، وفي دفعها إلى مراجعة تصورها عن دورها، وتخليها عن أولوية المعركة من أجل التغيير وبناء الديمقراطية في المغرب، وقبولها العمل بما يناهض برامجها واختياراتها الأصلية والمعلنة.

وكان الملك الحسن الثاني قد قرر تدشين ما سُمِّيَ بـ (المسلسل الديمقراطي) في منتصف السبعينات من القرن الماضي، ليضع بذلك حداً لمرحلة "التباعد" بين القصر والأحزاب الوطنية، وليضمن بذلك مشاركة هذه الأحزاب في المؤسسات المنتخبة من جديد، وخاصة في البرلمان. واستحضر النظام، في مبادرته الجديدة، ضرورة مواجهة المضاعفات التي نجمت عن حالة شبه الجمود السياسي، وتمرد جزء من الجيش، والتحديات الجديدة التي طرحها تطور ملف الصحراء المغربية،

واسعة من الساكنة، وتساءل في خطاب ملكي عن مصير الثروة، وأصبح الخوف من المستقبل بارزاً في عدد من المسلكيات الرسمية، ولم يعد للنظام ورقة جديدة ليخلق بها بعض الآمال في تحسن مقبل للأوضاع، بعد استعمال ورقة الإسلاميين لاجتياز اختبار حركة 20 فبراير.

إن النظام السياسي، اليوم، يخشى حدوث عاصفة جديدة (عودة لحركة شبيهة بحركة 20 فبراير) دون أن يستطيع توفير وسائل غير قمعية لتجنبها، في ظرفية تَعَمَّقُ فيها الإحساس بعدم الثقة في الأحزاب والأجهزة الرسمية، معاً، وتعرضت فيها منظومة العمل الحزبي لما يشبه الانهيار، واتسعت الهوة بين الشارع والمؤسسات، وتوارت هيئات الوساطة بينهما، ولم يعد النظام يتوفر على أدوات واقية من الضربات، وأصبح يجد نفسه، بين الفينة والأخرى، في مواجهة مفتوحة مع فئات مختلفة من الساكنة.

لقد استُخدمت، في العملية الإدماجية للأحزاب، ترسانة متكاملة من الأدوات، تضم إغراءات منتمة إلى الحقل الانتخابي وأخرى من خارجه، ووسائل متعددة لإشباع حاجات النخب، أفراداً وجماعات، وتجويد شروط عيشهم وحياتهم، والتغاضي عن بعض تجاوزاتهم ومنحهم مواطنة امتيازية، والتعيين المتتالي في مناصب وهيئات ليست ذات ضرورة مؤكدة، وبذل أشكال من الحماية وخلق قنوات للدعم المتبادل بين بعض النخب والنظام، وتتبع الاستحقاقات الحزبية ومسارات الفعل الحزبي عن قرب، والتدخل لصالح العناصر الأكثر قدرة على تكريس خيار ربط المشروع الحزبي بمشروع النظام السياسي القائم وفي ختام هذا المبحث، نرى ضرورة تقديم ملاحظتين اثنتين:

التنظيم الداخلي، و"الآفاق" الفردية التي تفتحتها مظاهر التعايش مع ممثلي السلطات المحلية واجتذاب نوع جديد من الأعضاء وتوسيع مجال التحالفات في تركيبة مكاتب الجماعات الترابية..

هناك من القادة الحزبيين من أصبح طرفاً مستفيداً من منظومة الربيع، وأصبح، بالتالي، خيار التغيير والدمقرطة والحكامة معاكساً لمصلحه. وهناك من يمتنى، في قرارة نفسه، ربما، انتصار الخيار المشار إليه، ولكنه لم يعد قادراً على أن يكون حاضراً في جبهة فعلية للنضال من أجل تحقيق ذلك بسبب التزامات وشروط أوقعته فيها سنوات من التنازلات.

إن توقيح أغلب الأحزاب على وثيقة النموذج التنموي، مثلاً، والتسابق على إبراز مظاهر التبريك والتأييد لمضمون النص الذي أنجزته اللجنة المعنية، انطلاقاً من الحرص على التتمين المسبق لأية مبادرة ملكية، فقط لأنها كذلك، لخبر دليل على حصول توجه جماعي نحو مشهد حزبي يقوم، عملياً، على وجود حزب واحد متعدد الأسماء، يشيد بالإطار الدستوري القائم، ويقبل بالمشاركة في أي من المجالس والحكومات واللجان و(برنامج الدولة القار)(37)، ويُضْفِي نوعاً من القداسة على كل ما ينبع من مركز الدولة، ويضع نفسه في خدمة الاستمرارية.

ورغم نجاح النظام في استقطاب جل الأحزاب وإدماجها، فإن متاعبه لم تتوقف، إذ ظهر فاعلون ونشطاء جدد (المعارضة "الإلكترونية" - المعارضة بالخارج)، وأشكال جديدة من الحركات النضالية والاحتجاجية (حركة 20 فبراير - حراك الريف - مقاطعة بعض السلع والبضائع..). وعَجَزَ النظام عن حل معضلة التنمية وعن الوفاء بوعوده، واعترف بتزايد الفوارق وانتشار مظاهر الفقر والحاجة لدى فئات

المبحث الثاني: تعامل الأحزاب مع الملكية

مَرَّ هذا التعامل من ثلاث مراحل، كما أشرنا إلى ذلك، فبعد أن كان للأحزاب التاريخية طموح التحول إلى فريق حاكم، أصبح لديها طموح المشاركة في الحكم في ما يشبه تقاسم السلطة، ثم رضيت في النهاية بالاكتماء بتدبير سياسات وبرامج واختيارات مفروضة عليها، والتعاون في ذلك، عبر الموقع الحكومي، مع أيِّ كان، وفي كل الظروف.

1) مرحلة الطموح إلى الحكم (السيادة الشعبية):

حاولت حكومة عبد الله إبراهيم التصرف على أساس أن لها برنامج، وأن من حقها تطبيقه وتحمل المسؤولية الكاملة للحكم والتقرير، استناداً إلى ذلك البرنامج. وخاضت صراعاً خفياً لمحاولة تثبيت هذا الحق، ولانتزاع الوسائل التي تسمح لها بتوجيه دفعة الحكم في جميع مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتنفيذ سياستها، وترجمة الشعارات التي سبق أن رفعتها على أرض الواقع (التحرر الاقتصادي - الإصلاح الزراعي - تعميم التعليم - إقرار سياسة خارجية أميل إلى استحسان مواقف وتوجهات عدد من البلدان التي لم تختار الطريق الرأسمالي..).

حققت هذه الحكومة بعض الإنجازات المهمة (39)، ونجحت في نسج نوع من العلاقة الخاصة مع الملك محمد الخامس، وهو ما لم يستغف ولي العهد، آنذاك، ولهذا تشكلت جبهة قوية لمناهضتها وإفشال مشاريعها، وهي ما سُمِّي بـ (القوة الثالثة).

-الأولى هي أن التمييز بين ثلاث مراحل في تعامل الملكية مع الأحزاب، لا يعني انعدام التداخل بين المراحل أحياناً، وحصول مناسبات أو لحظات يمكن أن تجتمع فيها محاولات الإضعاف ومحاولات التهميش ومحاولات الإدماج.

والثانية هي أن وجود خطة الإدماج لا يعني أن كل الكائنات الحزبية قد أُدمجت، فهناك منها من لم تُدمج، وحافظت على ارتباطها بمشروعها الأصلي وباستقلالية قرارها وواصلت نضالها من أجل التغيير وإرساء نظام ديمقراطي حقيقي وتثبيتها بأخلاقيات الانتماء إلى المشروع الديمقراطي.

ولكن فريق غير المُدمَجين لازال حتى الآن ضعيف التأثير، وقد فوّت على نفسه فرصاً لتقوية نفوذه وتوسيع إشعاعه وتصلب عوده وتجزير هيكله، وذلك بسبب حسابات ذاتية، أحياناً، أو بسبب عدم اقتناعه بضرورة تجديد ذاته وتشبيب نخبه وتغيير طرق عمله، أو بسبب رفض الاعتراف بضعفه من أجل الانطلاق من جديد، أو بسبب تكلس بنياته، واعتقاد بعض قياداته بأن التشبث بالمبادئ في العمل الحزبي وحده يكفي بدون حاجة إلى الفعالية.

هذا وفي ما يتعلق بتعامل الأحزاب مع الملكية فلقد انطلق من مطالبتها بإقامة نظام قائم على أساس السيادة الشعبية يضمن للأحزاب التاريخية حق تطبيق برنامجها المُركب انتخابياً (38)، ثم تَحَوَّلَ إلى المطالبة بالمشاركة، إلى جانب الملكية في التقرير، وانتهى إلى المطالبة بمجرد المشاركة في التدبير وتطبيق ما لم تقرره الأحزاب في برامجها الأصلية المعلنة.

ويضيف، كذلك، ما يلي: "فحق الأمة في أن تحكم نفسها بنفسها يتفق تماما مع حقها في أن تختار من تتيبه عنها في تسيير شؤونها، ومن حقها كذلك في الاستقرار الحكومي والتمتع بالنخوة القومية والشعور بالرضا عن الأشخاص الذين يمثلونها. وكل هذه الحثيات إلى جانب ما قدمناه - تصل بنا إلى نقطة واحدة هي ضرورة المراقبة الشعبية لأعمال القائمين بالحكم، وهذه المراقبة حق لكل مواطن ذكرا كان أو أنثى، مهما كانت قيمته الثقافية ضعيفة أو عالية، الاستقرار الحكومي والتمتع بالنخوة القومية والشعور بالرضا عن الأشخاص الذين يمثلونها. وكل هذه الحثيات إلى جانب ما قدمناه - تصل بنا إلى نقطة واحدة هي ضرورة المراقبة الشعبية لأعمال القائمين بالحكم، وهذه المراقبة حق لكل مواطن ذكرا كان أو أنثى، مهما كانت قيمته الثقافية ضعيفة أو عالية، ومستواه الاجتماعي رفيعاً أو ضعيفاً؛ لأن التمتع بحق المواطنة كافٍ في الحصول على كل ما يمكن أن يدركه المواطن من غير نظر للفوارق المذهبية أو العنصرية أو الاجتماعية.." (44).

وفي ما يتعلق بدور الملك، يؤكد علال الفاسي على ضرورة "النظر إلى صاحب العرش - جلالة الملك - كشخصية فوق كل الأحزاب وسائر الاعتبارات السياسية التي يمكن أن يتناقش فيها الرأي العام، بصفته الحارس الأمين لسير السلطة وأعمالها. ويجب أن تتكون من حوله صوفية الاستقرار الحكومي والوعي الوطني والاستمرار الوجودي للدولة.." (45). ويشير الزعيم الاستقلالي الانتباه إلى أنه "من الخير أن نقول إن أسباب كل ما جرى في وطننا من اضطرابات راجع إلى كون جلالة الملك مسؤولاً مباشرة أمام الشعب؛ وذلك ما أحدث في بلادنا كثيراً من الثورات التي كان يمكن الاحتراز عنها لو أن الوزارة المغربية أخذت صبغتها الديمقراطية فبدأت

وفي سنة 1960، تَحَقَّق (الانقلاب الأبيض)، وأُقيمت الحكومة التي مثلت، ربما، النموذج الوحيد، في المغرب، لحكومة تطالب بممارسة صلاحياتها كاملة، ورَفَضَ أعضاؤها، عموماً، فكرة التواجد الصوري في الحكومة لتطبيق سياسات تقرر خارج إرادتها، وفكرة التبعية للقصر أو مسابرة المصالح المتعارضة، في نظر الحكومة، مع مصالح الشعب المغربي.

وَبَّه المهدي بنبركة، في هذا الصدد، إلى خطر سُمِّي بالصلاحيات السيادية والمجالات المحفوظة للملكية، والتي كانت تؤدي إلى حرمان الحكومة من الضمانات والوسائل الفعلية لتطبيق البرنامج الحكومي، وذكر بأن تجريد الحكومة من السلطة على العمال ورجال الإدارة الترابية كان يسمح بعرقلة عمل الحكومة والحد من قدرتها على توجيه دفة الأمور بشكل متناغم ومنسجم وحيوي(40).

ورغم أن حكومة عبد الله إبراهيم لم تكن وليدة انتخابات تشريعية في البلاد، ولم تتشكل على ضوء مقتضيات مُسَطَّرَةٍ في دستور قائم، فإن الفكرة السائدة لدى أعضائها، هي أن التيار العام الوطني التحرري مسنود من طرف أغلبية الشعب المغربي(41).

ولهذا لم يتردد الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، عند محاولة وضع أول دستور مغربي، في المطالبة بانتخاب مجلس تأسيسي تُوكَل إليه مهمة صياغة الدستور(42). كانت الحركة الوطنية، في الأصل، متشعبة، إلى حد كبير، بضرورة احترام مبدأ (سيادة الأمة)، ويقول الزعيم علال الفاسي، في هذا الصدد: "إن الأمة هي صاحبة السلطة والحفيظة عليها، لأن السلطة كامنة في الأمة، ومنها تصعد إلى أيدي الرؤساء وأولي الأمر، ومن حق الأمة وواجبها أن تظل حارسة على مواطن الاستعمال لما هو منها وإليها.." (43).

تصبح المشاركة في الحكومة مشاركة، بنسبة معينة، في الحكم، على أمل أن يُوضع حدٌ لجمود طبع العلاقة بين الأحزاب والقصر، في مراحل سابقة، وتُستعاد الثقة بين الطرفين، مما قد يفتح الأمل، مستقبلاً، في تقدم سياسي نحو الأعمال التدريجي لقواعد الديمقراطية. وهذا المنظور هو الذي انطلقت منه تجربة التناوب بقيادة عبد الرحمان اليوسفي في 1998، ورفع مؤيدوها شعار التوافق مع الملكية، ولكن نتائج التجربة لم تكن في مستوى الآمال التي غلقتُ عليها، ولم يَحَقَّقْ ما كان يَعدُّ به اليساريون الذين دخلوا الحكومة بعد سنوات طويلة من العمل في المعارضة.

وفي مرحلة المطالبة بـ (الإشراك)، وتمهيداً للتناوب، أعلنت الأحزاب قبولها باستمرار وجود مجال محفوظ للملك (الخارجية - العدل - الدفاع - الداخلية - الأوقاف والشؤون الإسلامية)، بجانب المجال الذي يمكن للحكومة الرسمية أن تطبق فيه جزءاً من برنامجها (الصحة - التعليم - الشغل - المالية - الثقافة - الشبيبة والرياضة..)، واستمرار المجلس الوزاري برئاسة الملك في أداء وظائفه، مع اقتراح جديد هو إمكان تفويض الملك للوزير الأول حق رئاسته عند الاقتضاء(47).

ودافعت قيادات الأحزاب عن هذا التوجه، أمام مناضليها والرأي العام، بالاعتماد على فكرة مؤداها أن الملكية، من جهة، والأحزاب الديمقراطية، من جهة ثانية، هما طرفان ضروريان لا يمكن لأحدهما أن يتجاهل كون الطرف الآخر يمثل رقماً أساسياً في معادلة الحكم، وأنهما معا يريدان الإصلاح، ولن يتحقق من بنود الإصلاح إلا ما استطاعا أن يتوافقا عليه، مع وجود إمكانات حقيقية لتوافق شمولي ومنتج.

تتحمل هي مسؤولية أعمالها (...) كذلك يجب أن يكون الوزراء منفيين لشؤون الدولة باسم جلالته بصفته ولي الأمر، وأمام المجالس النيابية يوم يتم تحقيق ما نصبو إليه من نظام دستوري متين، بعد الاستقلال طبعاً. ونحن نعتقد أن المسؤولية الوزارية خير حل للمشاكل التي تعرض لأنظمة الحكم، وهي ضرورية لكل الحكومات سواء كانت ملكية كما هي بلادنا أو جمهورية مثل فرنسا وغيرها..(46).

2) مرحلة المطالبة بالاشتراك في التقرير (اقتسام السلطة): في هذه المرحلة الثانية، لم يعد لدى الأحزاب "التاريخية" طموح إلى ممارسة التقرير الكامل، من داخل مؤسسات الدولة، باسم الشرعية الانتخابية والحسم في الاختيارات والبرامج، ولكنها أصبحت تدعو إلى تمكينها من الشراكة في التقرير إلى جانب الملكية. أي أن يكون القرار ثمرة تعاون وتوافق وتقاسم للسلطة بين الذين يَفِدُّون إلى مواقع المسؤولية بواسطة صناديق الاقتراع وبين القصر. وتقتضي هذه الوصفة أن يكون هناك تطابق في الرؤى في جزء من القضايا التي تطرحها إدارة شؤون الدولة، وإمكانية للتوافق والتوصل إلى صيغ وسطى في جزء آخر من تلك القضايا.

وقد كان حزب الاستقلال سَبَاقاً إلى محاولة استعمال هذه الوصفة لتجاوز وضعية التباعد بين الملكية والحركة الوطنية، وكان له، أكثر من غيره، أمل في إمكان إعادة بعث الروح التي حكمت العلاقة، بين الطرفين المشار إليهما، في فترة الكفاح الوطني، وتجديد التعاقد التاريخي على أسس بناء الدولة الوطنية الديمقراطية المستقلة.

واعترفت الأحزاب أن أقصى ما يمكن أن تحصل عليه، سياسياً، في المرحلة التاريخية الحالية، هو أن ينبثق القرار من تلاقح إرادتي الملك والمُنْتَخِبِينَ حتى

عَدَّت الأحزاب تشبه بعضها بعضاً، وتتصرف بنفس الطريقة، ولم تُعَدَّ تجد مانعاً في قبول فكرة السيادة للملك، وأصبحت قانعة بدور التدبير وهي في الموقع الحكومي، ومستعدة، باستمرار لمناصرة النظام ضد أي طرف آخر ولعقد أي صفقة لتعليق الديمقراطية، وأمست تعطي الأولوية لما قد تستخلصه نخبها المتنفذة من منافع ذاتية وتعتبر أنها منافع استخلصها الحزب ككل، ولم تعد تنازع في أي من قواعد النسق السياسي القائم بل تكتفي بالبحث لنفسها عن مكان في هذا النسق.

وأصبح التمييز بين فئة الأحزاب الإدارية من جهة، وفئة الأحزاب التاريخية أو الوطنية الديمقراطية أو الحقيقية من جهة أخرى، يهم الماضي وسياقات النشأة ولا يهم الحاضر وأشكال التصرف الحالي. ونجحت الأحزاب الإدارية في استقطاب المزيد من الأطر والشباب، بينما كانت الأطر والشباب هما مركز القوة الأساسي لتنظيمات الفئة الثانية. وأصبحت أحزاب الفئة الأولى قادرة على هزم خصومها بنتائج الصناديق ودون حاجة إلى تحريف المحاضر وتغيير الأرقام.

3) مرحلة المطالبة، فقط، بالإشراك في التدبير (الأحزاب التدييرية): في هذه المرحلة الثالثة، لم تعد المشاركة في الحكومة عرضاً ملكياً بل طلباً حزبياً (48)، وأصبحت، تقريبا، جميع الأحزاب تتمنى المشاركة في الحكومة وتوسع إلى ذلك بكل الطرق، حتى ما كان منها أقرب إلى التوسل والاستجداء، وتعمل جاهدة على تحقيق تلك المشاركة أيما كان عدد المقاعد المحصل عليها في الانتخابات، وتُبدى استعدادها اللامشروط للتواجد مع أي طرف حزبي آخر في الحكومة، حتى ولو كانت تعتبره من ألد خصومها وخطراً على البلاد والعباد.

أصبح التناوب مجرد تناوب أفراد وليس تناوب أحزاب أو مشاريع، وسَلَّم الجميع، أو كاد، بكون القصر هو المحدد للسياسات والمقرر للمشاريع والراعي لتنفيذها، وأنه يتمتع بحق رسم الخيارات الاستراتيجية (الملك الاستراتيجي)، وحق تدارك مظاهر الخلل أو الفراغ أو البطء إذا لاحظ شيئاً من ذلك (حتى ولو لم يتعلق الأمر بقضايا استراتيجية)، وحق التنوع الشخصي لتنفيذ المشاريع على الأرض، وتقييم العمل الجاري، وتعديل مسار التنفيذ (الغضبات الملكية)، وانتشرت، بين النخب، كالنار في الهشيم، سرديّة (الحكومات لا تستطيع ملاحقة الإيقاع الملكي).

ومن العوامل التي أدت إلى تسريع الافتناع بالمشاركة في التدبير، وتحول الأحزاب إلى أحزاب تدييرية تكتفي بمد الدولة بالأطر التي تدبر أي برنامج قائم وتنفيذ التعليمات التي تتلقاها وتزكي أية سياسة وأي قرار يتم تبنيها ملكياً، هو انتقال المعادلة السياسية بالمغرب من معادلة ثنائية (الملكية - الأحزاب)، إلى معادلة ثلاثية (الملكية - الأحزاب التقليدية - الحركة الإسلامية)، وشعور الأحزاب بضعفها حيال الفاعل الإسلامي وتقهرها الانتخابي (49) وضمورها التنظيمي وإهدارها لرصيداها من المصادقية.

نخلص، من كل ما سبق أن ذكرناه في موضوع التحولات التي طرأت في العلاقة بين الملكية والأحزاب في المغرب، إلى أن هناك طرفاً لم يغير ماهيته ولكنه كَيْفَهَا مع تقلبات الظروف، وأبدى تشدداً تارة ومرونة تارة أخرى؛ وهناك طرف سيدافع عن وجوده ويصارع من أجل سيادة منظوره للأمر، رداً من الزمن، ولكنه، في آخر المطاف، سيغير ماهيته تماماً ويرضخ لمشيئة الطرف الأول.

لكن، بما أن الطبيعة تأبى الفراغ، برزت ظواهر سياسية جديدة، وظهر فاعلون جدد، في سياق معقد ومضطرب ومفتوح على كل الاحتمالات.

للحزب الوطني الذي تزعمه علال الفاسي، وجرى اختيار أحمد بلافريج أميناً عاماً لحزب الاستقلال بعد عقد مؤتمره، وكان أول بيان يصدر عن الحزب هو وثيقة المطالبة بالاستقلال في 11 يناير 1944. (6) تأسس حزب الشورى والاستقلال عام 1944 بزعامة محمد بلحسن الوزاني، وتغيّر اسمه بعد ذلك إذ أصبح يُطلق عليه حزب الدستور الديمقراطي، ثم عاد بعض أعضائه إلى استعمال التسمية القديمة..

(7) ظهر الاتحاد الوطني للقوات الشعبية عام 1959 بعد انشقاق الجناح اليساري داخل حزب الاستقلال بزعامة المهدي بنبركة، الذي استطاع تعبئة عدد من المقاومين وقادة المركزية النقابية (الاتحاد المغربي للشغل)، وأطر سياسية من داخل وخارج حزب الاستقلال، وأغلب قادة الاتحاد الوطني لطلبة المغرب لبناء حزب يساري قوي. لكن قادة المركزية النقابية كان لهم تصور آخر للحزب، مما أدى إلى صراع أجنحة انتهى بالنتائج أعلى مسيري ومناضلي الاتحاد الوطني في الإطار الذي سيحمل اسم الاتحاد الاشتراكي، والذي سيعرف انشقاقاً، عام 1983، أفضى إلى تأسيس حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي بزعامة الأستاذ عبد الرحمن بنعمرو ثم أحمد بنجلون، وانشقاقاً ثانياً ترتب عنه تأسيس المؤتمر الوطني الاتحادي عام 2001 الذي ترأسه الدكتور عبد المجيد بوزويغ، وهذا الأخير قاد انشقاقاً عن حزب المؤتمر أدى إلى ظهور الحزب الاشتراكي. كما خرج من رحم الاتحاد الاشتراكي، الحزب العمالي بزعامة عبد الكريم بنعتيق عام 2005.

المراجع

(1) محمد الساسي، الملكية الحسنية: القواعد العشر للنظام السياسي المغربي، في كتاب: الديمقراطية وحقوق الإنسان - أعمال مهداة إلى الأستاذ عمر بندورو، تنسيق: ذ.بوز أحمد وذ.فاضل محمد، منشورات: فريق البحث في الأداء السياسي والدستوري، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - السويبي، جامعة محمد الخامس، الرباط، 2022، ص 9.

(2) يقول عبد الله إبراهيم: "ولكن نظراً لاستحالة فرض حكم فردي صريح في المغرب، من الطراز القديم أو الحديث، لاعتبارات داخلية وخارجية، فقد عرف الشعب المغربي، منذ أن أصبحت الحكومة جهازاً من أجهزة الديوان الملكي في سنة 1960، نماذج من "ديمقراطيات" تموت دائماً في المهدي، وسط صخب أجهزة الإعلام الرسمية المتحمسة، ولا مبالاة الجماهير..".

عبد الله إبراهيم، أوراق من ساحة النضال، طبعة خاصة مرقمة من 1 إلى 100، الطبعة الأولى، غشت 1975، مطابع دار الكتاب، الدار البيضاء، ص 114.

(3) شيكر محمد، هل مغرب الواحد والعشرين تَحَلَّص من مغرب القرن التاسع عشر؟ المجلة المغربية للعلوم السياسية والاجتماعية، يونيو 2012، العدد 3، الجزء 7، مركز الأبحاث والدراسات للعلوم الاجتماعية، وحدة البحث: الدراسات الدولية والديبلوماسية، كلية الحقوق - السويبي، ص 124.

(4) تأسس الحزب الشيوعي المغربي عام 1943 من طرف ليون سلطان، وبعد وفاته تولى علي يعقبة رئاسته، ورعى عملية (مغربة) الحزب في 1946.

(5) تأسس حزب الاستقلال عام 1944 كامتداد

مع الديمقراطيين المستقلين والحركة من أجل الديمقراطية وفعاليات يسارية، وأسسوا، جميعاً، حزب اليسار الاشتراكي الموحد، ثم انضمت إليهم جمعية الوفاء للديمقراطية وأسسوا الحزب الاشتراكي الموحد بقيادة محمد مجاهد في 2005. (13 ليست بقية مكونات المشهد الحزبي، اليوم، كلها أحزاب "إدارية"، فهناك، مثلاً، حزب النهج (يسار راديكالي مناضل)، الذي تأسس رسمياً عام 2006 من بعض قدماء حركة إلى الأمام ومناضلين آخرين.

وهناك حزب العدالة والتنمية الإسلامي الذي تأسس عام 1998، كامتداد للحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية، بزعامة عبد الكريم الخطيب ثم سعد الدين العثماني، وخرج من رحمته، بعد ذلك، حزب النهضة والفضيلة عام 2005 بزعامة محمد خليدي.

وهناك أيضاً القوات المواطنة (2001 بزعامة عبد الرحيم الحجوجي)، ورابطة الحريات (2002 بزعامة علي بلحاج)، والمجتمع الديمقراطي (2007 بزعامة زهور الشقافي)، والبديل الحضاري (2005 بزعامة مصطفى المعتمصم)، وحزب الأمة (بزعامة محمد المرواني).

وليس من السهل تصنيف عدد من هذه الأحزاب، وتحديد الهوية السياسية لكل واحد منها بدقة ووضوح، ووضعه في خانة الأحزاب الإدارية أو "غير الإدارية"!

(14) أحزاب الوفاق هي: الاتحاد الدستوري والحركة الشعبية والحزب الوطني الديمقراطي، وتَشكَّلَ التكتل في 28 ماي 1993 ل (الدفاع عن الثوابت والمقدسات التي تركز عليها أسس وحدة البلاد).

(8) هناك عدد من الوثائق التي تسمح بإعطاء فكرة عن سياق تأسيس الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية كامتداد فعلي للاتحاد الوطني، وهي منشورة في كتاب: من الاتحاد الوطني إلى الاتحاد الاشتراكي، صادر عن الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، وثائق، 1959-1974، دار النشر المغربية، الدار البيضاء.

وللإشارة فإن قرارات 30 يوليوز 1972، التي اتخذتها أغلبية أعضاء اللجنة الإدارية للاتحاد الوطني للقوات الشعبية، هي التي سمحت بإعادة تنظيم الحزب على أسس جديدة وتغيير الاسم.

(9) من الحزب الشيوعي المغربي إلى حزب التحرر والاشتراكية ثم حزب التقدم والاشتراكية؛ وقد عرف انشقاقاً أدى إلى ظهور حزب جبهة القوى الديمقراطية بزعامة التهامي الخياري عام 1997.

(10) راجع ميثاق الكتلة الوطنية: 22 يوليوز 1970، منشور في كتاب: مواقف الأحزاب المغربية من المسألة الديمقراطية، الاتحاد الوطني للقوات الشعبية نموذجاً، عبد الغني برادة، مطبعة الكرامة، الرباط، الطبعة الأولى، 2005، ص 297.

(11) راجع ميثاق الكتلة الديمقراطية: 17 ماي 1992، منشور في كتاب عبد الغني برادة: مواقف الأحزاب المغربية من المسألة الديمقراطية، مرجع سابق، ص 323.

(12) تأسست منظمة العمل الديمقراطي الشعبي عام 1983، بزعامة المناضل محمد بنسعيد آيت إيدر، كامتداد حزبي لمنظمة 23 مارس التي ينحدر مؤسسوها من الاتحاد الوطني للقوات الشعبية والحزب الشيوعي المغربي.

انشق جزء من أطر منظمة العمل عنها وأسسوا في 1996 الحزب الاشتراكي الديمقراطي بقيادة عيسى الوردغي، لكنها في 2002 حققت اندماجاً

17) يقول عبد الله إبراهيم: "إن البلاد مدفوعة رغم إرادتها، نحو طريق مسدود، منذ سنة 1960، حيث اختفت الحكومة المغربية من المسرح السياسي، كجهاز قيادي مسؤول، ومؤسسة مستقلة وأساسية في الدولة، وحلت محلها الحكومات الديوانية، بطابعها اللامسؤول، وتعديلاتها المتواصلة، ونشاطها المرتجل، والتواء خطها وتناقضه باستمرار، وتفكك الجهاز الإداري بين يديها".

أوراق من ساحة النضال، مرجع سابق، ص 110، ص 215.

18) علال الأزهر، تاريخ أزمة اليسار المغربي، مؤسسة آفاق للدراسات والنشر والاتصال، مراكش، الطبعة الأولى، 2019، ص 36.

19) الأحزاب "الإدارية" الكبرى في المغرب هي التالية:

أولاً: الحركة الشعبية، وقد برزت للوجود في 1957 - 1958 بزعامة المحجوبي أحرسان، وعرفت حركات انشقاقية ثم اجتمعت أغلب مكوناتها بعد ذلك (الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية بزعامة عبد الكريم الخطيب - 1967 - حزب العمل بقيادة عبد الله الصنهاجي 1974 - الحركة الوطنية الشعبية 1991 بزعامة أحرسان بعد إقصائه من الحركة الشعبية الأصلية التي سيقودها محند العنصر - الحركة الديمقراطية الاجتماعية بزعامة محمود عرشان 1996 - الاتحاد الديمقراطي بزعامة بوعزة يكن 2001 - حزب العهد بزعامة نجيب الوزاني 2002).

ثانياً: التجمع الوطني للأحرار، الذي تأسس عام 1978 على أساس "التشبث بالنظام الملكي، أولاً" بقيادة أحمد عصمان، الوزير الأول وصهر الملك،

15) تأسست جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية في 20 مارس 1963 بزعامة أحمد رضا كديرة (مستشار الملك ومدير ديوانه..) من أجل (تجنييد قوى البلاد خلف الملك)، وتشكلت من حزب الأحرار المستقلين والحركة الشعبية وحزب الدستور الديمقراطي، وحصلت على 69 مقعداً من أصل 144 في مجلس النواب.

وبعد أن ظهر حزب الأصالة والمعاصرة في 2008 واستوعب في بنيته مجموعة من الأحزاب الصغيرة، تأسست بعد ذلك جبهة من ثمانية أحزاب لم تُعْمَرُ طويلاً (G8).

16) الحكومة الأولى (7 دجنبر 1955 - 25 أكتوبر 1956) السيد البكاي بن امبارك الهليل - الحكومة الثانية (26 أكتوبر 1956 - 16 أبريل 1958) - السيد البكاي - الحكومة الثالثة (12 ماي 1958 - 3 دجنبر 1958) - الحاج أحمد بلافريج - الحكومة الرابعة (24 دجنبر 1958 - 21 ماي 1960) السيد عبد الله إبراهيم - الحكومة الخامسة (27 ماي 1960 - 16 ماي 1961) - رئيس الحكومة الملك محمد الخامس ونائب رئيس الحكومة ولي العهد المولى الحسن - الحكومة السادسة (26 فبراير 1961 - 2 يونيو 1961) - رئيس الحكومة الملك الحسن الثاني - الحكومة السابعة (2 يونيو 1961 - 5 يناير 1963) رئيس الحكومة الملك الحسن الثاني. دليل تاريخ الأحداث وتعاقب الحكومات بالمغرب (1955 - 2001)، مع نصوص الدساتير والظواهر وتأليف الحكومات وتعيين أو إقصاء الوزراء، تأليف الدكتور عبد السلام البكاري، راجع نصوصه وجداوله الأستاذ عمر بلحسن، تقديم الدكتور محمد المنصور، مطبعة بني ازناسن، الناشر Editions IDGL، الرباط، الطبعة الأولى، 2002.

(21) يقول عبد العزيز الميسوي في عرضه لاصطفافات والآراء داخل "الاتحاد الدستوري": "يرى أصحاب هذا الاختيار أن كل الأحزاب التي ساهمت الإدارة في تأسيسها أو أوجت بذلك لأجل مواجهة الأحزاب التقليدية المعارضة، قد انتهت مهمتها. وأن الاتحاد الدستوري هو جزء من هذه الأحزاب التي يمكن نعتها بأحزاب "المهمات Partis de Mission كأحزاب وظيفية تنتهي وجوباً بانتهاء الوظيفة التي خلقت من أجلها".

عبد العزيز الميسوي، الشوط الثاني، محاولة في نقد العقل الحزبي، منشورات المستقبل، مطبعة فضالة، 2005، ص 49.

(22) جاء في البند 3 من المادة 21 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لـ 10 دجنبر 1948 ما يلي: "إرادة الشعب هي مناط سلطة الحكم، ويجب أن تتجلى هذه الإرادة من خلال انتخابات نزيهة تجرى دورياً بالاقتراع العام وعلى قدم المساواة بين الناخبين وبالتصويت السري أو بإجراء مكافئ من حيث ضمان حرية التصويت."

(23) علال الفاسي، الديمقراطية وكفاح الشعب المغربي من أجلها، إعداد عبد الرحمان بن العربي الحريشي، مراجعة وتصحيح المختار باقة، منشورات مؤسسة علال الفاسي، مطبعة النجاح الجديدة، الطبعة الثانية، 2009، ص 60.

(24) أحمد زكي، أحمد سالم لطافي، الحركة الوطنية، الكتلة واليسار: وقائع للتاريخ، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 2013، ص 21.

وانشق عن الحزب الأعضاء الذين سيقومون بتأسيس الحزب الوطني الديمقراطي بزعامة أرسلان الجديدي في 1982، والأعضاء الذين سيتولون تأسيس حزب الإصلاح والتنمية بزعامة عبد الرحمان الكوهن في 2001.

ثالثاً: الاتحاد الدستوري، الذي أسسه المعطي بوعبيد الوزير الأول عام 1983، وكان في قيادته محمد زيان الذي سيؤسس بعد ذلك الحزب المغربي الليبرالي في 2001.

رابعاً: حزب الأصالة والمعاصرة، الذي سيتأسس في 2008، وسيضم أطراً من حركة لكل الديمقراطيين، وأحزاب صغيرة ستندمج في إطاره (الحزب الوطني الديمقراطي - العهد - البيئة والتنمية - رابطة الحريات - مبادرة المواطنة والتنمية).

بالنسبة لمدى اندراج حزب الأصالة والمعاصرة في قائمة أحزاب الدولة أم لا أنظر: محمد الساسي، حزب الدولة... الشبهة، يومية "المساء"، 24 يناير 2008، العدد 419، ص 17.

(20) يقول عبد الله القادري، عن ظروف تأسيس التجمع الوطني للأحرار: "نعم دعمتنا الدولة لأن أصدقاءنا كانوا كلهم في الدولة"، يومية "المساء"، العدد 2159، 3 شتنبر 2013. ويقول عن ظروف تأسيس الحزب الوطني الديمقراطي: "الحسن الثاني هو الذي اقترح علينا اسم (الحزب الوطني الديمقراطي)"، يومية "المساء"، العدد 2167، 12 شتنبر 2013، وعن ظروف تأسيس الوفاق: "الحسن الثاني هو صاحب فكرة (الوفاق) وقد أسسناه ضداً في الكتلة"، يومية "المساء"، العدد 2172، 18 شتنبر 2013.

راجع: عبد الكريم غلاب، التطور الدستوري والنيابي بالمغرب 1988-1908، الطبعة الأولى، 1988، ص 184.

(28) هناك من اعتبر أن تأسيس حزب الأصالة والمعاصرة جاء ليجسد بديلاً عن الكتلة الديمقراطية. أنظر: أحمد زكي، أحمد سالم لطافي، الحركة الوطنية... مرجع سابق، ص 100.

(29) تتحد معايير الحزب الإداري، حسب رأيها، في: 1- التبعية لجهاز الدولة (من خلال المنشأ والخطاب والعلاقة العضوية). 2- عدم سلامة الوسائل. 3- نشدان المنفعة الشخصية. 4- لعب دور الحزبية المضادة. 5- محدودية الوظائف.

أنظر: محمد الساسي، ماهية الحزب الإداري، دراسة في ثلاث حلقات منشورة في جريدة (العمل الديمقراطي): 18-24 أكتوبر 2001 - ع 44 - ص 13-14، و25-31 أكتوبر 2001 - ع 45 - ص 19 - 20، و1-7 نونبر 2001 ع 46 - ص 19-20.

محمد الساسي، نموذج تطبيقي، يومية (المساء)، 19 شتنبر 2013، ع 2173، ص 7-1.

ومشكلة قديمة جديدة، يومية (المساء)، 3 أكتوبر 2013، ع 2185، ص 9.

(30) يمكن الرجوع، مثلاً، في هذا الصدد إلى: المجلس الوطني لحقوق الإنسان، المتابعات والمحاکمات ذات الصبغة السياسية من 1956 إلى 1999، منشورات المجلس الوطني لحقوق الإنسان، سلسلة "الندوات"، 2013، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط.

(31) إبراهيم أوشلح، قيادي في التنظيم السري، كيف خطط الاتحاديون لإسقاط الملكية، حوار حصري، مجلة زمان، العدد 1، بتاريخ 15 أكتوبر - 15 نونبر 2013، ص 20.

(25) يقول علال الفاسي: "وليس صحيحاً أن الحزب سكت عن المطالبة بالانتخابات وبالدستور. فقد واصلنا الحديث عن ذلك في خطبنا ومقالاتنا ومحادثاتنا مع جلالة الملك. وطالما تبادلنا للجنة السياسية للحزب الرأي في الموضوع وقلبتة على مختلف وجوهه. ولكن الحكومة لم تكن متفقة في هذا الموضوع لأن ممثلي الموائد لم يكونوا مستعدين لقبول نتائج الديمقراطية. وقد قامت الداخلية باستطلاع للرأي العام فأفادها أن الأغلبية الساحقة من السكان استقلاليون". علال الفاسي، الديمقراطية وكفاح الشعب المغربي من أجلها، مرجع سابق، ص 62.

(26) وأمام ضغوط الحركة الوطنية من أجل وضع الدستور، اضطر النظام إلى نشر وثيقة (العهد الملكي) المؤرخ في 8 ماي 1958 (والمنشور بالجريدة الرسمية عدد 2378)، ووثيقة القانون الأساسي للمملكة (ظهر 1.61.167 بتاريخ 2 يونيو 1961، الجريدة الرسمية، عدد 2537).

(27) أعلن الملك محمد الخامس، في بلاغ رسمي بعد اجتماع للمجلس الوزاري، بتاريخ 14 يوليوز 1960، عن تعيين مجلس تأسيسي، وصدر الظهير المتعلق به في الجريدة الرسمية بتاريخ 4 نونبر 1960، على أساس أن يُقدم النص، الذي يتم إعداده، إلى الملك الذي - بعد موافقته عليه - يعرضه على الاستفتاء الشعبي.

وجاء في مقدمة الظهير: "إن الدستور يجب أن يكون محترماً للمبادئ الأساسية للإسلام، ويراعي الطابع الخاص بالمغرب، وسيحدث مؤسسات ديمقراطية في نطاق الملكية الدستورية".

(37) عبد العزيز المسيوي، الشوط الثاني، مرجع سابق، ص 59.

(38) عبد الله إبراهيم، أوراق من ساحة النضال، مرجع سابق، ص 113.

(39) راجع الخطاب الذي ألقاه السيد عبد الله إبراهيم، رئيس الحكومة ووزير الشؤون الخارجية، على أمواج الإذاعة الوطنية بمناسبة مرور عام على تنصيب الحكومة، في 24 دجنبر 1959، منشور في كتاب: مواقف الأحزاب المغربية من المسألة الديمقراطية، الاتحاد الوطني للقوات الشعبية نموذجاً، عبد الغني برادة، مرجع سابق، ص 78.

(40) يقول المهدي بنبركة، في هذا الصدد: "وتعلم بعض إطارات الحزب بالتفصيل كيف قمنا منذ البداية، ونحن لا نزال في حزب الاستقلال بالدفاع عن مبدأ أساسي يضمن لكل حكومة تستحق هذا الاسم أن تباشر السلطة التنفيذية المخولة لها، ذلك أن المبدأ الذي بدون احترامه تكون الحكومة اسماً بلا مسمى، وهو أن تكون بيد الحكومة سائر وسائل السلطة، وبالأخص الإشراف على موظفي وزارة الداخلية والمحافظين وكذلك مصالح الجيش والشرطة والدرك التي كان القصر يعمل على احتكارها"، الاختيار الثوري في المغرب، دفاتر وجهة نظر (22)، الطبعة الأولى، 2011، ص 53.

(41) يقول المهدي بنبركة: "لم يكن من المتيسر في حدود هذا التقرير، أن أقوم بتحليل نقدي شامل لحركة التحرير الوطني في المغرب، ولا بعرض دقيق لنشاط الحكومات المتعاقبة بعد الاستقلال، لكن كان من المهم - بالنسبة إلى الغرض من التقرير - الاعتماد على بعض الوقائع أو الأحداث الخاصة لإلقاء بعض الضوء، مثلاً على موقفنا من

(32) من الأسباب التي دفعت النظام إلى إعلان حالة الاستثناء والتخلص من برلمان 1963 هو أن (الأغلبية) و(المعارضة) كانتا "تقريباً تتعادلان عددياً". أنظر: عبد الرحيم الوردديغي، المغرب: من حرب الرمال إلى حالة الاستثناء، مطبعة الساحل، الرباط، 1985، ص 119.

(33) أنظر: محمد الساسي، آليات الضبط الانتخابي: محاولة التأثير والتحكم من أعلى في الخرائط الانتخابية، المجلة المغربية للعلوم السياسية والاجتماعية، العدد 4 - الجزء 7، شتنبر 2013، مركز الأبحاث والدراسات للعلوم الاجتماعية، (ملف: الانتخابات في المغرب)، ص 140.

(34) رقية المصدق، متاهات السلطة التأسيسية: هل تتعايش الملكية الدستورية مع دستور تقديري؟ مطبعة النجاح الجديدة، بمساهمة كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية-السويسية، جامعة محمد الخامس، الرباط، ص 129.

(35) Mehdi Bennouna, Héros sans gloire, Echec d'une révolution, 1963 - 1973, Paris Mediterranée, Collection Temoignages, TARIK éditions, Préface de René Gallissot, 2002, P 259.

(36) Ghassane Lamrani, L'USFP : Crise passagère ou prémisses d'un declin annoncé, Sociologie electorale de l'Union Socialiste des Forces Populaires, Ittissalut Sabou, Imp Annajah EL, Jadida, Casablanca, première édition, 2009, P 155

(45) علال الفاسي، النقد الذاتي، مرجع سابق، ص 126-127.

(46) علال الفاسي، النقد الذاتي، مرجع سابق، ص 128.

(47) جاء في مذكرة حزب الاستقلال وحزب الاتحاد الاشتراكي حول الإصلاحات الدستورية الموجهة إلى الديوان الملكي في 09/11/1991 التنصيب على ضرورة: "اجتماع المجلس الوزاري بصفة منتظمة كل أسبوع، والتنصيب على إمكانية ترأس الوزير الأول للمجلس بتفويض من جلالة الملك عند الاقتضاء". وجاء في مذكرة الكتلة الديمقراطية حول الإصلاحات الدستورية الموجهة إلى الديوان الملكي في 19/06/1992: "(..) وفي نفس السياق فإن تنصيب الدستور على دورية اجتماع مجلس الوزراء وكذا على إمكانية تفويض رئاسته، لمن شأنه أن يساعد على اضطلاع الجهاز التنفيذي بمهامه في ظروف أحسن". في كتاب: أحمد بوز، الدستور المغربي سياق النشأة ومسار التطور، الجزء الثاني: وثائق التاريخ الدستوري للمغرب 1900-2011، إصدارات المركز متعدد التخصصات للبحث في حسن الأداء والتنافسية، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - السويسي، جامعة محمد الخامس، الرباط، الطبعة الأولى، 2019، ص 105 - 113.

نقطة تحول هامة في تاريخنا مثل تسوية "إيكس لبيان" أو لشرح الأسباب الموضوعية والذاتية التي جعلت القيادة السياسية تفلت من أيدينا، بينما كنا الأغلبية الساحقة في البلاد، حتى نستخلص من كل ذلك العبرة لسلوكتنا في المستقبل"، الاختيار الثوري...، مرجع سابق، ص 6-7.

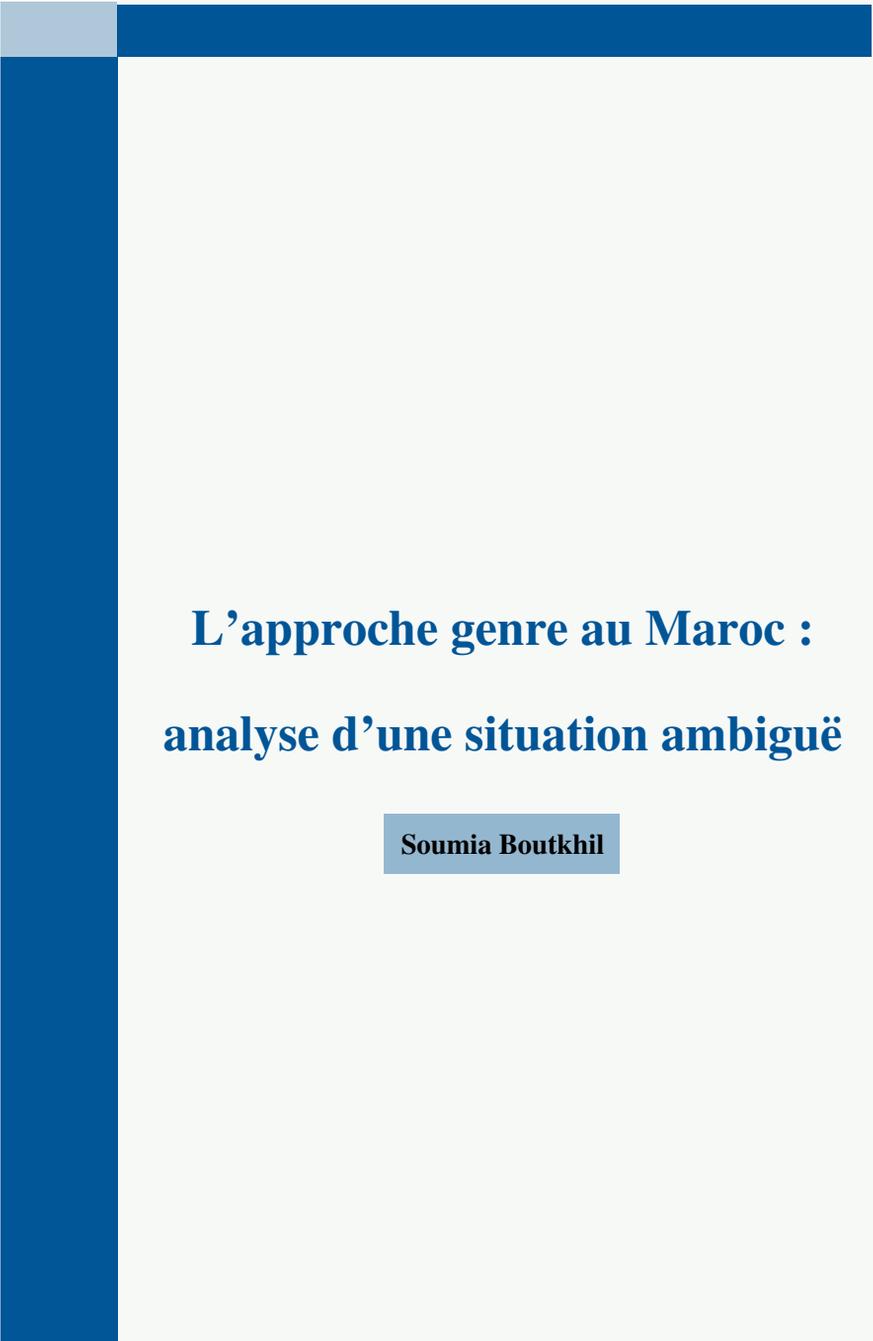
(42) ورغم أن الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، في ما بعد، لم يعد يشترط انتخاب مجلس تأسيسي لصياغة الدستور، فإنه أبقى على مطلب الديمقراطية الحقيقية للنظام، حتى التسعينات من القرن الماضي، وقد طالب في البيان العام الصادر عن مؤتمره الوطني الثالث في 1978 بـ "مراجعة الدستور الحالي مراجعة شاملة تستهدف تحويل نظام الحكم في بلادنا من ملكية رئاسية مخزنية تستغل بظلم الطبقات المُستَغَلَّة والطبقات الانتفاعية الانتهازية للكسب والإثراء والتهرب من المراقبة الصارمة والمحاسبة الدقيقة من طرف السلطات المختصة التشريعية منها والقضائية والتنفيذية، وتحويلها إلى ملكية برلمانية دستورية ديمقراطية تتحمل فيها الحكومة وكافة أجهزة التسيير والتنفيذ مسؤوليتها كاملة أمام ممثلي الشعب الحقيقيين ويتولى فيها الملك رئاسة الدولة كحكم فوق الأحزاب والطبقات..". الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، مواقف مبدئية وقرارات ظرفية، المؤتمر الوطني الثالث، 1978، الطبعة الثانية، أبريل 1984، مطبعة دار النشر المغربية، ص 252.

(43) علال الفاسي، النقد الذاتي، منشورات مؤسسة علال الفاسي، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الثامنة، 2008، ص 126.

(44) علال الفاسي، النقد الذاتي، مرجع سابق، ص 128.

48) بعد انتخابات 8 ستمبر 2021، وتعيين السيد عزيز أحنوش رئيساً للحكومة، جاء في افتتاحية لجريدة الاتحاد الاشتراكي (16 ستمبر 2021)، إشارة إلى أن احتلال الاتحاد للمرتبة الرابعة يمنحه حق التواجد ضمن التشكيلة الحكومية، وأن "من المسيء للتناوب الجديد والتماسك الحكومي وللأعراف الديمقراطية أن "نخدش" التصويت الشعبي، ونُحْمَلَهُ ما لم يكن وارداً في الإرادة الشعبية" وأن "جلالة الملك، حفظه الله، قد تحدث في خطاب شهير أمام البرلمان عن "التعددية المتوازنة" ولعل السيد رئيس الحكومة المكلف يدرك جيداً مغازي الرسائل الملكية، بل لعله الأحرص على أن تجتمع في اختياراته، مضامين التوجه الملك ومغازي التصويت الشعبي..".

49) En ce qui concerne le declin electoral de L'USFP, Voir: Ghassane Lamrani, L'USFP: Crise passagère..., op.cit, P 21.



**L'approche genre au Maroc :
analyse d'une situation ambiguë**

Soumia Boutkhil

L'APPROCHE GENRE AU MAROC : ANALYSE D'UNE SITUATION AMBIGUË



**Soumia Boutkhal: Professeure de l'enseignement supérieur,
chercheuse spécialiste des «études genre»**

INTRODUCTION

Selon le RGPH de 2014, la population féminine était de 17,67 millions, soit un peu plus de la moitié de la population totale du Maroc (50,1%). Plus de 13 millions de femmes sont en âge d'activité (plus de 15 ans), mais 41% d'entre elles âgées de 18 à 24 ans sont en NEET (ni employée, ni dans l'enseignement ni en formation) et sont sans emploi depuis plus d'un an. En 2016 elles étaient 53,5%. Selon les statistiques de 2018 du HCP, huit femmes sur dix âgées de moins de 35 ans sont en chômage alors même que neuf chômeuses sur dix sont diplômées. Par ailleurs, six femmes en situation d'emploi sur dix (61%) [66] n'ont aucun diplôme, contre 53,8% pour les hommes, ce qui signifie que plus une femme est diplômée moins elle a de chance de trouver un emploi adéquat.

Cette proportion cache des disparités importantes par milieu de résidence. Elle est de 89,8% en zones rurales contre 33,2% en zones urbaines. Tout cela témoigne de façon alarmante que le chemin vers l'autonomisation économique des femmes est encore très long. En effet, la faible employabilité des diplômées érode la confiance, surtout dans le rural, dans le pouvoir transformationnel de l'éducation et de la formation.

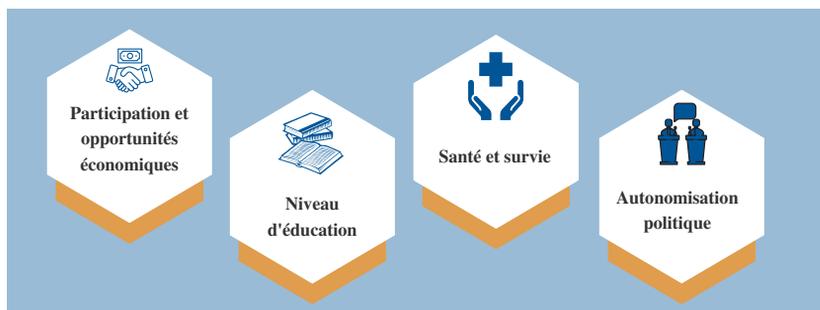
Selon le HCP, l'analyse du marché du travail révèle une très forte disparité entre l'emploi des hommes et celui des femmes. Le taux d'activité des femmes est constamment en recul, il n'est que de 20,8%, au deuxième trimestre de 2020 (alors qu'il était de 30,4% en 1999), et bien en deçà de celui des hommes (71%).[67]

[66]- HCP. 2018. Les indicateurs sociaux du Maroc.

Ce taux enregistre 27,1% en milieu rural contre 18,5% en milieu urbain. Ces chiffres subissent également des variations régionales en fonction du taux d'activité économique de la région, de la connectivité des régions au transport. Aussi le taux d'emploi des femmes, quant à lui, est de 18,6% contre 65,5% chez les hommes. Ce taux est plus élevé en milieu rural avec 26,3% qu'en milieu urbain où il se situe à 14,5%. Il est également plus élevé parmi les divorcées (38,6%) et les célibataires (19,3%).^[68] Ces chiffres révèlent un schéma d'exploitation de la main d'œuvre féminine qui n'a pas souvent le choix ni le pouvoir de négocier avec l'employeur.

Pourtant Le Maroc, comme de nombreux pays en développement, a entrepris une série de réformes visant le statut de la femme. Des efforts importants sont faits pour leur autonomisation. C'est la preuve qu'il n'existe aucune justification valable à l'inégalité entre les sexes. Les institutions mondiales (organisations de l'ONU, Banque mondiale, Forum économique mondial, etc.) fournissent des outils et des méthodes pour relever les différents défis auxquels les pays sont confrontés.

L'un de ces outils est le GGGI, le Global Gender Gap Index, que le Forum économique mondial utilise depuis 2006 pour évaluer les politiques publiques et les efforts entrepris par les États pour réduire les écarts entre les sexes dans quatre catégories essentielles :



[67]- Haut-Commissariat au Plan & la Banque Mondiale. 2017. Le marché du travail au Maroc : défis et opportunités.

[68]- Travail des femmes : le Maroc rattrapé par les chiffres. EcoActu. 7 mars 2020.

<https://www.ecoactu.ma/travail-des-femmes-le-maroc-rattrape-par-leschiffres/#:~:text=Le%20taux%20d'emploi%20des.f%C3%A9minin%20cro%C3%AEt%20avec%20l'%C3%A2ge,>
Selon le HCP, l'analyse du marché du travail révèle une très forte disparité entre l'emploi des hommes et celui des femmes.

Si aucun pays n'a réussi à réduire l'écart entre les hommes et les femmes, le GGGI propose aux États un outil d'analyse qui permet d'identifier les secteurs où il faut agir en particulier. De tels rapports nous rappellent que l'inégalité entre les hommes et les femmes n'est pas inévitable mais plutôt le résultat de politiques publiques injustes pour la moitié de la population. Il appartient donc à ces États de prendre les mesures nécessaires pour rétablir l'équilibre. Ces rapports sont aussi un baromètre et un outil de plaidoyer pour les acteurs de la société civile qui, preuve à l'appui, sont capables de déconstruire les thèses de la subordination des femmes en tant qu'enjeux de spécificité culturelle.

Le classement du Maroc dans le GGGI est préoccupant à bien des égards, le pays est en 143ème position sur une échelle de 153, loin derrière les pays de la région du Maghreb, comme l'Algérie et la Tunisie (respectivement en 132ème et 124ème positions).

Le constat est alarmant à plusieurs égards, mais je me limiterai à faire deux remarques importantes :

1

Le Maroc n'a cessé de reculer dans le classement depuis 2006, alors que des mesures ont été prises pour lutter contre la discrimination de genre (notamment l'adoption du budget sensible au genre en 2002, l'adoption du système de quotas en politique, la réforme du code de la famille, l'institutionnalisation de la parité hommes-femmes dans la constitution de 2011.)

2

La féminisation de secteurs clés tels que l'éducation, la santé et la justice (Boutkhil, 2017) n'a pas réussi à réduire l'écart entre les sexes et à résoudre le problème du faible impact des femmes dans ces secteurs clés. La persistance de ce que Betty Friedan et Deborah L. Rhode appelaient respectivement "le problème qui n'a pas de nom" ou "le problème du "pas de problème"" (the no problem problem) peut difficilement être ignorée en la matière.

I- Les femmes rurales et le foncier

Étant plus exposées au chômage, à l'analphabétisme, aux stéréotypes (renforcés par les médias) et doublement affectées par la pauvreté, les femmes ne sont que très rarement capables de surmonter les obstacles socio-culturels pour s'affirmer et se lancer dans des activités autres que celles auxquelles elles sont socialement et culturellement prédestinées. Le foncier par exemple est culturellement conçu comme un monde d'hommes. Les administrations, les hommes et les femmes, les banques et les autres institutions le conçoivent ainsi. L'entrée des femmes dans ce domaine est fortement entravée. La division des rôles au sein de la famille reste toujours dominée par le schéma traditionnel qui met l'homme/chef de famille au sommet de la pyramide lui octroyant les privilèges de la prise de décision dans tout ce qui a trait au patrimoine foncier, agricole, commercial, tant disque la femme reste au bas de l'échelle

s'occupant du foyer et des enfants tout en assurant une bonne part du travail non rémunéré dans l'exploitation familiale.

L'accès des femmes à la propriété foncière reste complexe et soumis à deux types de lois : un régime traditionnel régi par les coutumes et la loi musulmane (les concepts du rite Maliki) administrés par les notaires religieux (Adouls) ; et un régime moderne dit « cadastre » administré par des notaires, et institué par le Dahir du 12 août 1913 sous le protectorat français. Outre la distinction précédente, une « pluralité » de statuts fonciers est reconnue par la loi.[69] (Daoudi, 2011). Ces deux lois foncières distinctes ne sont pas typiques au Maroc, elles existent également dans de nombreux pays à majorité musulmane (Sait, 2015).

Conséquence certaine de l'exclusion, l'accès des femmes marocaines à la propriété foncière agricole reste très faible par rapport aux autres pays d'Afrique subsaharienne. En effet, seuls 7% des propriétés urbaines et à peine 1% en milieu rural appartiennent à des femmes. Selon le recensement agricole de 1996, seuls 4,4 % des exploitations sont détenues par des femmes[70]. Ces chiffres sont particulièrement bas, car des études ont montré que la propriété foncière par les

femmes non seulement leur permet d'être autonomes, mais réduit aussi considérablement les incidences de la violence sexiste. Comme le soutient Agarwal (2010), la propriété foncière est toujours considérée comme une forme précieuse de propriété vitale pour le statut social. Le tableau suivant montre le monopole masculin de la terre dans les pays de la région MENA:

Table 4: Distribution of Agricultural Holders by Sex in the Middle East/North Africa (Indicator 1)

Country	year	total number	total female	% female	total male	% male
Algeria	2001	1,023,799	41,793	4.1%	982,006	95.9%
Egypt, Arab Rep.	1999	4,537,219	236,832	5.2%	4,300,387	94.8%
Iran, Islamic Rep.	2002	84,679	4,389	5.9%	79,690	94.1%
Jordan	1997	91,585	2,712	3.0%	88,873	97.0%
Lebanon	1998	194,829	13,785	7.1%	180,479	92.6%
Morocco	1996	1,492,844	66,395	4.4%	1,426,449	95.6%
Saudi Arabia	1999	242,267	1,868	0.8%	240,399	99.2%
Tunisia	2004-2005	515,850	32,980	6.4%	482,900	93.6%
Regional average (weighted)				4.9%		95.1%

Source: FAO Gender and Land Rights Database.
Regional average is weighted with total holders of each country

Mais l'exclusion des femmes de la propriété foncière n'est pas inhérente aux seuls pays en développement, même en Europe ce n'est qu'à partir du XIXe siècle que les choses se sont mis à bouger. Au Maroc, comme dans la plupart des pays à majorité musulmane, les lois sur l'héritage garantissent le droit des femmes au patrimoine familial, qu'il soit foncier, immobilier ou autre. Cependant, le droit coutumier dans de nombreuses régions du pays interdit aux femmes d'hériter de la terre de peur de soustraire le patrimoine au contrôle familial ou tribal. (Le Coz 1964) Cette exclusion était justifiée par l'hypothèse que les femmes ne peuvent pas être agricultrices, bien que la majeure partie de la main-d'œuvre agricole soit progressivement devenue féminine.

[69]- Paul Decroux cite sept différents statuts du fonciers au Maroc: 1) propriété Melk; 2) terres collectives Joumou'a; 3) terres Guich; (4) le domaine privé de l'Etat; 5) les Habous; 6) terres enregistrées et 7) droits coutumiers musulmans. En dehors du foncier immatriculé, ces statuts obéissent à la loi et aux coutumes musulmanes. Voir également M'Hasni et al. "The Land Systems in Morocco. A Security and a Faculty of Sustainable Development, Urban and Rural." International Federation of Geometers. https://www.fig.net/resources/proceedings/fig_proceedings/morocco/proceedings/TSI/TSI_5_mhassni_et_al.pdf [70]- The FAO website provides official statistics for women in agriculture around the world. <http://www.fao.org/gender-landrights-database/data-map/statistics/en/>

Des considérations politiques contrôlent également la propriété foncière ; si par le passé, les rivalités et les disputes entre tribus justifiaient l'exclusion des femmes, aujourd'hui les enjeux financiers et les intérêts politiques en sont les raisons les plus probables. Les terres collectives régies par le dahir du 27 avril 1919 sont définies comme propriétés des tribus et sont déclarées « inaliénables et inaccessibles ». Estimées à environ 15 millions d'hectares, les terres collectives constituent près du tiers du territoire agricole, forestier, pastoral, réparties entre pâturages (12,6 millions d'hectares), agriculture (2 millions d'hectares), forêts, aires protégées et périmètres urbains (Berriane, 2015). Ces terres représentent les actifs de plus de 4 631 groupes ethniques/tribus à l'échelle nationale et d'environ 2,5 millions de titulaires de droits.[71] Des changements ultérieurs dans l'organisation de l'exploitation de ces terres ont eu lieu en mars 1926, octobre 1937, décembre 1941 et en février 1963 lorsqu'une réforme majeure a été introduite. Elle consistait à remplacer l'article 4 du Dahir de 1919 par l'article 11 qui stipule que « par dérogation aux dispositions du présent article,

l'acquisition d'un immeuble collectif par l'Etat, les communes, les établissements publics et les communautés ethniques (tribales), peut être effectuée soit de gré à gré dans le cas où le propriétaire collectif et le conseil de tutelle sont d'accord, soit par expropriation dans le cas contraire »[72]. En effet, Le Dahir de 1919, institue la tutelle administrative du Ministère de l'Intérieur sur les terres collectives. Elle accorde le droit sur ces terres exclusivement aux "chefs de famille", excluant ainsi de manière quasi systématique les femmes et les jeunes célibataires du droit d'usage sur ces terres. En 1957, le ministère de l'Intérieur publie même une note sur l'uniformisation des conditions de partage des terres collectives et une définition des « chefs de famille » : « *les hommes mariés depuis au moins six mois ou les veuves de collectivistes ayant au moins un enfant.* » Cette transformation de pratiques coutumières plurielles en un régime de gouvernance standardisé a favorisé l'exclusion des femmes.

Cependant, l'expression « chef de famille » renvoient à une conception patriarcale de la famille qui ne correspond ni à l'esprit de la Constitution ni à la définition de la famille dans le Code de la famille.

[71]- Moroccan Women and Collective Lands. 2009. Report of Association Démocratique des Femmes du Maroc and Forum des Alternatives Maroc.

http://www.genreaction.net/IMG/pdf/Maroc__les_femmes_et_les_terres_collectives.pdf Retrieved on August 12, 2017

[72]- « par dérogation aux dispositions de l'article du présent dahir, l'acquisition d'un immeuble collectif par l'Etat, les communes, les établissements publics et les collectivités ethniques (tribus), peut être réalisée, soit de gré à gré, dans le cas où la collectivité propriétaire et le conseil de tutelle sont d'accord, soit par voie d'expropriation dans le cas contraire ».

Le maintenir aujourd'hui est une violation flagrante de l'article 4 du code de la famille [73] et de l'article 19 de la constitution.[74] La raison de la résistance culturelle au principe de la coresponsabilité des époux sur la famille est la crainte d'altérer l'autorité de l'homme en tant que chef de famille et les possibles transformations sociales qui pourraient l'accompagner, qui sont d'ailleurs déjà en cours. Placer le système régissant les terres collectives sous l'égide de la coutume plutôt que de le modifier en accord avec les principes de la constitution est une manière ambivalente de préserver les intérêts d'individus et d'organisations puissants. Ceci est d'autant plus évident qu'il n'y a pas de clause claire et précise dans le Dahir de 1919, ni dans les modifications apportées au texte qui interdisent explicitement aux femmes l'accès aux terres collectives. C'est l'argument utilisé par l'Association Démocratique des Femmes du Maroc (ADFM) qui a rejoint le mouvement de plaidoyer depuis 2007 dans sa défense des droits des femmes ethniques à la propriété.

En effet, dix ans après les premières protestations des femmes de la tribu Haddada contre cette

injustice, le mouvement soulaliyate compte plus de 2000 femmes.[75] Pour contrer la pression croissante, les autorités ont répondu par trois mesures palliatives.

1

La première action était une note datée du 23 juillet 2009 adressée au Wali (plus haute autorité nommée dans une Région) de la Région El Gharb-Chrarda-Beni Hssen et Gouverneur de la Province de Kenitra avec l'objectif de mener un projet pilote dans la province où les parties concernées devaient engager des consultations pour reconsidérer les mandats des ayants droit afin de « permettre aux femmes, comme les hommes, d'être inscrites sur les listes d'ayants droit ». En novembre 2009, à la suite de l'initiative susmentionnée, 792 femmes de Qasbat Mehdia ont finalement pu percevoir la part restante de l'indemnité versée à la tribu dans l'une des transactions précédentes dont elles étaient exclues.

[73]-Article 4 du code de la famille: «Le mariage est un contrat légal par lequel un homme et une femme consentent mutuellement à s'unir dans une vie conjugale commune et durable. Son but est la fidélité, la vertu et la création d'une famille stable, sous la tutelle des deux époux selon les dispositions de cette Moudawana.

[74]-Article 19: « L'homme et la femme jouissent, dans l'égalité, des droits et libertés à caractère civil, politique, économique, social, culturel et environnemental, énoncés au présent titre et aux autres dispositions de la Constitution, ainsi qu'aux conventions et pactes internationaux dûment ratifiés par le Maroc et ce, dans le respect des dispositions de la Constitution, des constantes du Royaume et de ses lois. L'État œuvre pour la réalisation de la parité entre les hommes et les femmes.

[75]- Statistiques fournies par Saida Drissi présidente de l'ADFM lors d'une conférence de presse en mars 2017. A study on the socio-economic profile of women soulaliyates carried out by La Ligue Marocaine pour la Citoyenneté et les Droits. Résumé disponible in Théa Olivier. 2017. "Study": portrait-robot of women soulaliyates in Morocco" Telquel. http://telquel.ma/2017/03/08/portrait-robot-femmes-soulaliyates_1538211

Même si l'indemnisation pour les terres vendues précédemment était en deçà des attentes - car elle a été indexée sur le système d'héritage islamique, le résultat du mouvement reste une réalisation importante car il a permis aux titulaires de droits de demander réparation auprès d'un tribunal pour contester leur exclusion.[76] En ce sens, il peut être considéré comme une étape importante dans la longue lutte pour l'égalité économique entre les hommes et les femmes au Maroc.

2

Le deuxième acte a été la publication en octobre 2010 d'une deuxième note par le ministère de l'Intérieur adressée aux walis et aux gouverneurs des 12 régions du pays conférant à toutes les femmes soulaliyates le statut de titulaires de droits sur les terres collectives. Enfin, en mars 2012, la dernière note apporte des précisions supplémentaires pour une meilleure mise en œuvre de ce processus. (Aït Mous & Berriane, 2015).

Cependant, alors que certaines régions ont commencé à inclure les femmes dans les listes officielles des ayants droit, d'autres continuent de résister au motif que la note n'a pas force de loi ; il s'agit simplement d'un mémorandum interne à des fins d'organisation. Le changement majeur à ce jour dans le cas des Soulaliyates est l'élection en 2014 de cinq femmes déléguées au conseil ainsi que de trois hommes pour la tribu Haddada près de Kenitra. Ces délégués siégeront pour un mandat de six ans renouvelables une fois dans les commissions représentatives des ayants droit (Jmaa), composées des représentants du ministère de l'Intérieur, et du Haut-Commissariat aux Eaux et Forêts et à la Lutte Contre la Désertification, renommée dernièrement Agence Nationale des Eaux et Forêts.

II-Les femmes dans le milieu universitaire au Maroc

L'université marocaine a joué un rôle de premier plan dans l'évolution de la nation, étant un lieu de production de connaissances et une pépinière de leadership. Elle a grandement contribué à orchestrer des changements fondamentaux dans la société (Bourqia, 2010).

[76]- Le 10 octobre 2013, le Tribunal administratif de Rabat s'est prononcé en faveur des droits des femmes aux terres collectives sur la base des articles 6, 19 et 32 de la Constitution marocaine. Seule une telle solution semblerait conforme à l'esprit du droit actuel et devrait être généralement approuvée. Mais cette décision ne peut à elle seule constituer une jurisprudence. Selon la circulaire n° 4474 du ministère de l'Intérieur du 13 juin 2004, le rôle du délégué est de décider de l'octroi du droit d'usufruit, et d'établir les listes des bénéficiaires, la répartition des bénéfices et la résolution des conflits . (voir le Guide des Délégués des Domaines Communaux, édité par le Ministère de l'Intérieur, 2008)

Les universitaires, de par la nature de leur profession, forment et façonnent l'élite du pays dans tous les secteurs (Sharma, 2015). La présence des femmes dans l'enseignement supérieur est donc susceptible de modifier les normes sociales comme l'ont montré des multiples études (Malik & Courtney, 2011). Le mouvement féministe, par exemple, doit beaucoup aux femmes universitaires qui ont fait pression pour le changement à travers la recherche, l'enseignement, l'innovation et la représentation dans les conseils d'administration. Les femmes actives issues des universités ont beaucoup contribué à faire évoluer les mentalités vers plus d'acceptation des femmes dans l'espace public. Pourtant, malgré leurs qualifications, les femmes ont longtemps été exclues des postes de décision au sein des établissements de l'enseignement supérieur. Ce n'est qu'en 2002 que la première femme, Rahma Bourqia, a été nommée présidente d'une université (l'Université Hassan II Mohammedia en l'occurrence). Aujourd'hui, le Maroc compte plus d'une vingtaine de grandes universités (publiques et privées), pourtant seulement deux sont présidées par des femmes. Il s'agit de Khadija Essafi nommée à l'Université

Hassan 1er Settat, et Aawatef Hayar à l'université Hassan II Casablanca, mais qui a dû démissionner suite à sa nomination au poste de ministre en Octobre 2021.

La nomination dans ces postes, souvent perçu comme politiques, n'est pourtant pas fondée sur des critères d'excellence et de distinction académiques, mais plutôt sur le capital appui dont jouissent les candidat-e-s dans l'environnement socio-économique et politiques. Or, les femmes étant souvent exclues de ces sphères, elles ne se lancent que très rarement dans la bataille des candidatures, (en général une seule candidature de femme pour plus d'une douzaine de candidatures d'hommes). De plus, il n'y a pas de système de quotas dans le processus de sélection, comme c'est le cas en élections législatives.

Cependant, la discrimination à l'égard des professeures d'universités ne se limite pas aux nominations à des postes clés, mais est plutôt présente dès le recrutement et tout au long de leurs carrières. Les statistiques officielles du ministère de l'enseignement supérieur révèlent un grave problème qui n'est que très rarement soulevé au sein de l'université à savoir que même si les filles

réussissent mieux dans leurs parcours scolaires comparativement avec les garçons, leur nombre diminue considérablement à mesure que les pistes de carrières commencent à émerger pour les garçons et pour les filles. Ceci est d'autant plus vrai que les filles représentent plus de la moitié des diplômés du premier cycle universitaire, toutes disciplines confondues (24 978, contre 22 176 pour les garçons). Ainsi, leur nombre ne cesse de baisser à mesure qu'elles avancent vers des études de troisième cycle comme le montre le tableau 1 ci-dessous.

TABLEAU 1 : NOMBRE DE DIPLÔMÉS PAR DOMAINE ET PAR CYCLE 2019-2020

Disciplines	Cycle normal		Master		Doctorat	
	Masculin	Féminin	Masculin	Féminin	Masculin	Féminin
Sciences Juridiques, économiques & sociales	22 176	24978	3426	3024	248	95
Lettres et sciences humaines	9812	13283	2019	1453	349	123
Science	6184	6556	2076	1976	351	249
Sciences & techniques	1516	2304	677	676	147	115
Médecine	429	720	-	-	165	195
Médecine dentaire	216	154	-	-	1	6
Sciences de l'ingénierie	2169	1766	188	118	36	49
Commerce et gestion	930	1494	309	421	3	14

Source : Ministère de l'Enseignement Supérieur, « L'enseignement supérieur en chiffres 2019-2020. »

Il faut souligner ici qu'aucune étude approfondie n'ait été réalisée pour comprendre les raisons pour lesquelles les jeunes filles diplômées sont découragées de poursuivre leurs études doctorales. Le fait même que cela ne soit pas traité comme un véritable problème montre que la question de l'inégalité entre les sexes dans le milieu universitaire ne semble pas vraiment préoccuper les chercheur-e-s.

Le schéma d'exclusion se poursuit après les études supérieures, car moins de candidates obtiennent des emplois permanents dans le milieu universitaire, comme le montre le tableau 2 ci-dessous. Le nombre total des recrutements des professeur-e-s entre 2019-2020 montrent une nette disparité entre les hommes et les femmes (10 461 hommes contre 4089 femmes) ce qui explique la faible représentation des femmes dans l'enseignement supérieur tout grade confondu. Le recrutement pour le poste de professeur-e-assistant-e (jusqu'à la tranche d'âge de 45 ans, considérée comme la limite d'âge de recrutement pour les fonctionnaires), le nombre d'hommes recrutés est de 2475 alors que celui des femmes n'est que de 1302) met en évidence le traitement inégal que les candidates reçoivent au sein des commissions de recrutement.

Au fur et à mesure que l'on descend dans le tableau 2, les schémas de discrimination et/ou de démotivation chez les professeures d'université sont clairement visibles dans le parcours de promotion.

Par exemple, la tranche d'âge 35-39 qui est considérée comme la période la plus productive pour les universitaires (grâce à l'enthousiasme et la passion pour la recherche qui sont très forts chez la plupart des universitaires qui aspirent à se faire une place dans le milieu de la recherche), on voit que le nombre de professeures parmi la catégorie des professeurs habilités est de 47 contre 116 pour les collègues de sexe masculin. L'habilitation est une promotion qui consiste en un changement de grade et permet l'encadrement et les soutenances de thèse, la nomination et/ou la présidence au/de jury de recrutement.

Elle se fait sur présentation de l'ensemble des travaux de recherches en plus des cours enseignés. De toute évidence, plusieurs lectures peuvent être faites à cette faible participation des enseignantes-chercheuses à l'habilitation. Mais en l'absence d'études, on pourrait supposer qu'il existe un schéma d'autocensure de la part des enseignantes qui ne se sentent pas prêtes à postuler à cette promotion avec un dossier scientifique pas aussi solide que ceux de leurs homologues hommes., d'autant plus que les enseignantes sentent une forte pression quand leur travail est évalué par des collègues de sexe masculin.

De même, on pourrait interpréter le manque de motivation des enseignantes à s'engager dans la recherche après avoir obtenu un emploi comme le résultat de la sécurité qui accompagne l'emploi

permanent auprès de l'État, la publication n'étant pas obligatoire. Par conséquent, de nombreuses professeures universitaires accordent la priorité à la famille. Nous comprenons qu'à mesure que les femmes atteignent le milieu de la cinquantaine (55-59), elles sont largement désavantagées en termes de promotion. Ainsi, on voit bien les contours du plafond de verre se dessiner dans les plans de carrière des enseignantes puisque à peine 31% des enseignantes accèdent au grade de Professeur de l'Enseignement Supérieur (PES), même si nous ne disposons pas de statistiques officielles sur la durée de passage entre les deux sexes.

TABLEAU 2 : STATISTIQUES DU PERSONNEL ENSEIGNANT DU SECTEUR PUBLIC AU NIVEAU NATIONAL*

Tranche d'âge	Professeurs Assistants (PA)		Professeurs Habilités (PH)		Professeurs D'Enseignement Supérieur (PES)	
	M	F	M	F	M	F
M: 25-29	25	33	0	0	-	-
M: 30-34	499	387	4	1	-	-
M: 35-39	977	504	116	47	0	1
M: 40-44	974	378	396	126	65	88
M: 45-49	696	260	497	188	258	165
M: 50-54	454	212	494	156	771	227
M: 55-59	268	132	256	101	1362	425
M: 60-64	235	115	142	70	1568	403
M: 65 +	64	18	24	4	389	48
Total	4192	2039	1929	693	4413	1357

Source : Ministère de l'Enseignement Supérieur, « L'enseignement supérieur en chiffres 2019-2020. »

*J'AI CHOISI DE N'INCLURE QUE LES ENSEIGNANTS DES TROIS GRADES (PA, PH, PES) RECONNUS DANS LE STATUT DES ENSEIGNANT-CHERCHEURS DE 1997.

Chaque année, le ministère de l'enseignement supérieur publie un rapport annuel sur l'état de l'enseignement supérieur au Maroc intitulé (L'Enseignement Supérieur en Chiffres). Même si le rapport est très riche en termes de données désagrégées par genre, il n'offre aucune analyse des parcours des enseignant-e-s, ni le taux d'occupation des postes de décision désagrégés par genre. Bien sûr, l'absence même de telles statistiques est très révélatrice de la vision en matière d'intégration de la notion de genre à l'université, pourtant les données sur le genre sont définies comme des statistiques qui reflètent de manière adéquate les différences et les inégalités dans la situation des femmes et des hommes dans tous les domaines de la vie (Nations Unies, 2006).

La collecte de données par sexe est à un niveau très superficiel n'offre aucune visibilité sur l'état réel de l'intégration, ce qui est mis en avant n'est que la présence des hommes et des femmes dans le milieu universitaire, mais n'offre que très peu de visibilité sur l'évolution des carrières pour cibler les résistances et œuvrer à ce que les enseignantes jouissent des mêmes droits que leur collègues hommes.

Ce qui est constaté à l'examen des données ministérielles, c'est le semblant de parité entre hommes et femmes. Ce que cache les chiffres c'est que les professeures femmes mettent bien plus de temps pour changer de grade que leurs collègues hommes. Dans la majorité des cas, les enseignantes sont faiblement représentées dans les conseils scientifiques des établissements et la promotion ne dépend pas uniquement de l'engagement dans la recherche, mais aussi des responsabilités pédagogiques et administratives qui sont fortement dominées par les collègues hommes.

L'hypothèse selon laquelle l'évolution des lois dans le pays et la présence de femmes en aval dans le milieu universitaire donneront inévitablement accès à certaines d'entre elles à des postes de décision est tout simplement fausse. Car, plus de soixante ans après l'indépendance, et des décennies de réformes majeures, et l'institutionnalisation de l'approche genre les femmes sont simplement coincées dans le "pipeline". La plupart d'entre elles sont démotivées et ne montrent aucun intérêt à briguer un poste décisionnel. De même, l'hypothèse selon laquelle les hommes sont choisis sur la base de la méritocratie est également réfutable.

Les femmes universitaires sont tout aussi qualifiées, sinon plus, que leurs homologues hommes, mais faute de volonté politique de la part des instances dirigeantes en plus de l'image stéréotypées sur leurs compétences, elles sont très faiblement représentées au sein des sphères du pouvoir.

La recherche sur l'impact du stéréotype sur la performance montre que les femmes, comme les minorités, sont victimes de « la menace du stéréotype »^[77] d'oppression intériorisés, (Kanter, 1977 ; Zimmer, 1988) et sont plus vulnérables que ce soit à l'entrée dans le domaine académique ou au moment de postuler pour des postes de responsabilité ou de candidature pour la promotion. Le milieu fortement dominé par les collègues hommes crée d'emblée un environnement non accueillant pour les enseignantes qui risquent d'être déstabilisées par la pression qu'elles subissent car elles ont beaucoup de mal à s'adapter à un environnement dont la culture est entièrement définie par les hommes. Souvent, les professeures se sentent 'surveillées' dans le sens où leur performance, production académique et parfois même leur enseignement sont évalués dans les couloirs de l'institution.

[77]- Le terme « menace du stéréotype stereotype threat » a été inventé par Claude Steele et Joshua Aronson dans leur article paru en (1995) : « La menace stéréotypée et la performance des tests intellectuels des Afro-Américains ». Journal de la personnalité et de la psychologie sociale. La menace stéréotypée est une situation difficile dans laquelle les gens risquent ou se sentent à risque de se conformer aux stéréotypes concernant leur groupe social. Depuis son introduction dans la littérature académique, la menace stéréotypée est devenue l'un des sujets les plus étudiés dans le domaine de la psychologie sociale.

ACTIONS MILITANTES ET CONTRE ACTIONS BUREAUCRATIQUES :

Conscientes des contraintes psychologiques et des nombreuses injustices auxquelles les professeures sont confrontées, un groupe d'universitaires a décidé de créer l'Association des Enseignantes Chercheuses de l'université Mohammed Premier à Oujda en 2016. L'objectif principal de l'association est de promouvoir la contribution des professeures, de soutenir leur recherche et la visibiliser et d'appeler à des nominations plus équitables dans les postes de décision pour les femmes au sein de l'université. En effet, la marginalisation des femmes dans cette université se traduit non seulement par leur faible représentation (21% de l'ensemble du corps professoral : 206 professeures sur 974), mais également par leur absence des instances dirigeantes de l'université. Seules trois professeures occupent des postes de décision (0,35%) à l'université (une vice-doyenne, une directrice adjointe (limogée depuis l'affaire d'agressions sexuelles pour faute grave) et une élue pour siéger au conseil de l'université avec trente-neuf autres collègues hommes).

Bien que cette situation soit commune à toutes les universités au Maroc, il devient évident

que la présence de femmes à l'université tend à assombrir la réalité de la discrimination sexuelle non résolue et insidieuse à laquelle les professeures sont confrontées. De même, le harcèlement dont elles font l'objet, dans les différents campus, témoigne de la volonté d'étouffer leurs efforts et actions. En effet, les professeures ambitieuses sont découragées par la bureaucratie et restent vulnérables car elles dépendent du soutien incertain de la hiérarchie. En ce sens, la bureaucratie devient un outil pour juguler la détermination et la persévérance des professeures qui sont perçues comme étant un danger pour l'ordre (patriarcal) établie. Ainsi, l'autorité administrative recourt à des mesures punitives telles que la fermeture de programmes d'études féminines et de genre dirigés par des professeures, ou le refus d'allouer des fonds et des ressources à de tels programmes. Même les étudiants de ces programmes sont eux-mêmes touchés par de tels abus (retards dans la délivrance des diplômes, et non attribution abusive des bourses). Selon une enquête menée par l'Institut de Recherche pour le Développement (IRD), le Bureau de

l'UNESCO à Rabat et la Faculté des Lettres Ain Chock, Casablanca en 2018, sur huit programmes de master en études de genre au Maroc, seuls quatre fonctionnent encore, et sur treize unités de recherche sur le genre cinq ont été fermées (Gillot & Nadifi, 2018).

La multiplication de tels cas et les controverses qui les accompagnent sur les campus, créent chez les enseignantes universitaires des peurs qui se traduisent par des renoncements car elles associent alors l'ambition aux problèmes.

Conscientes de ces pratiques et des limites de leurs ressources, les professeures évitent la confrontation avec l'administration et se contentent d'enseigner leurs cours, et se retirent de tout, ce qui renforce évidemment l'image de leur inaptitude à assumer des responsabilités autres que l'enseignement. En fait, dans une enquête menée en 2013 à l'échelle de l'université Mohammed Premier Oujda, auprès des enseignantes, 52,2 % de ces dernières donnent la priorité à la maison et à la famille plutôt qu'à la carrière, contre 34,8 % qui ont déclaré donner la priorité à la carrière, alors que 13 % ont carrément refusé de répondre à cette question. L'enquête a également révélé que

47,8 % souffraient de dépression liée au travail. (Badissy & Boutkhil, 2013). En outre, l'enquête a révélé un sentiment de solitude chez les professeures qui subissent des intimidations de la part de certains de leurs collègues hommes ou de l'administration, et qui ne trouvent pas de soutien au sein de leur institution.

Dans ce contexte rationalisé et consolidé de la marginalisation des femmes, les attaques contre les femmes enseignantes ambitieuses ne sont pas contrées par des manifestations de solidarité de la part des autres collègues femmes, mais sont plutôt --fait surprenant-- confortées par de l'animosité, voire de la jalousie des enseignantes envers les victimes. En l'absence d'une culture qui reconnaît l'excellence au sein de l'institution, les enseignantes-chercheuses qui ambitionnent de réussir deviennent victimes de leurs propres ambitions, elles deviennent des ennemis des autres collègues aussi bien hommes que femmes, et se retrouvent isolées de tous.

De plus, le faible soutien de l'État à la recherche signifie que les femmes universitaires, tout comme leurs collègues hommes, sont le plus souvent obligées de financer de leur propre argent leurs activités de recherche. Cela représente une contrainte financière importante qui exacerbe les problèmes auxquels elles sont confrontées, à savoir la capacité à équilibrer la charge d'enseignement avec la recherche et les besoins familiaux.

Comme les structures de recherche sont majoritairement dominées par des collègues hommes (laboratoires et groupes de recherche), les professeures dirigent rarement des équipes ou des laboratoires de recherche. Dans la plupart des cas, elles ont du mal à rassembler le nombre de membres requis pour l'accréditation, par conséquent, elles sont obligées de rejoindre des équipes existantes dans lesquelles leur contribution passe souvent inaperçue.

Dans les différentes commissions institutionnelles, les professeures sont également marginalisées, surtout les plus actives d'entre elles. Ainsi, elles sont rarement appelées à présider des jurys de soutenance, ou des commissions de nomination ou de recrutement, ni élues comme membres du

comité scientifique au sein de leurs établissements.

De même, la faiblesse des infrastructures contribue aussi à la domination du patriarcat dans le milieu universitaire. En effet, le petit nombre de bureaux réservés aux enseignant-e-s sont partagés par au moins trois collègues. Compte tenu de la démographie déséquilibrée entre les sexes, les professeures se sentent mal à l'aise d'être dans un espace fermé avec un collègue de sexe masculin, ce qui fait que les bureaux sont souvent désertés par les membres féminins du corps professoral.

En raison de ces problèmes, les professeures limitent leur présence sur le campus aux cours qu'elles enseignent. Elles se déconnectent ainsi complètement de l'université, et leurs voix ne sont ni entendues ni prises en compte lors de l'élaboration des politiques au sein des établissements. Elles s'écartent ainsi de toutes activités académiques et de toutes les décisions stratégiques qui ont pourtant un impact direct sur leurs carrières. Les professeures finissent par créer progressivement une zone de confort dont elles ne sortent que pour effectuer des tâches routinières d'enseignement qui sont très souvent peu nombreuses.

III- Les femmes dans le système judiciaire :

Dans cette section il s'agit de présenter une étude préliminaire qui examine comment la structure patriarcale du système judiciaire et la partialité dans sa prestation continuent de saper les réformes du droit de la famille. Le principal argument est que la lente féminisation du pouvoir judiciaire par l'État n'a pas réussi à refléter la diversité sociale et a donc creusé l'écart entre les hommes et les femmes en termes de droits.

Cependant, avant d'examiner les injustices institutionnelles dont sont victimes les femmes, commençons par un bref aperçu historique de l'accès des femmes marocaines aux carrières judiciaires. Contrairement à la plupart des pays du monde arabe, il n'y a jamais eu de législation limitant l'accès des femmes à la justice au Maroc. [78] Le pays se targue d'être l'un des tout premiers pays du monde arabo-musulman (la Turquie a nommé sa première femme juge en 1929) qui a réglé le dilemme faussement religieux de la nomination de femmes juges au début des années soixante. En effet, les pays musulmans ont hésité pendant des siècles à nommer une femme juge.

Bien qu'il n'y ait pas d'interdiction claire dans le Coran ou la Sunnah, la plupart des exégètes religieux s'opposent farouchement à toute tentative d'autoriser la nomination de femmes dans le système judiciaire. Au début de l'islam, il n'y avait pas de formation adéquate pour les juges, hommes ou femmes, la responsabilité de « juger » et de régler les différends était donnée à des personnes connues pour être justes, bien informées, équilibrées, pieuses et bien respectées dans la communauté[79] (Nawawi, 1277, Anwar, 2008). Les femmes étaient jugées trop émotives et donc incapables d'assumer une telle responsabilité. Yahya Ben Charf Annawawi a déclaré que les écoles Shafii, Hanbali, Maliki, Zaidi, (madahib) ont toutes convenu que parmi les exigences fondamentales pour un juge, il faut être de sexe masculin et musulman. Cependant, l'école hanafite a autorisé la nomination de femmes à la magistrature dans certains domaines ; principalement en matière de contentieux financier. Pendant des siècles, les femmes musulmanes ont été exclues de cette position sur la base des initiatives savantes susmentionnées (Ijtihad) entre des écoles religieuses de premier plan.

[78]- Les articles 12 & 13 de la constitution du 7 décembre 1962 garantissent le droit d'accéder aux services publics et à l'emploi de manière égale pour les hommes et les femmes sans discrimination dans les mêmes conditions, ainsi que l'égalité d'accès à l'éducation.

[79]- Certains religieux du début de l'islam ont refusé l'offre d'occuper ce poste comme l'imam Chafii et Abou Hanifa, ils ont tous deux affirmé qu'ils n'étaient pas qualifiés pour assumer une telle responsabilité.

Après la Turquie au début du XXe siècle, le Maroc a nommé Amina Abderazzak première femme juge en 1961, quelques années après l'indépendance. Malheureusement, aucune étude n'a été consacrée à son expérience dans le domaine judiciaire. Au milieu des années 70, le nombre de femmes juges a commencé à augmenter régulièrement alors qu'elles étaient considérées comme « protégées » ou favorisées en ce sens qu'elles n'étaient pas envoyées pour siéger dans des tribunaux en dehors des grandes agglomérations. Aujourd'hui au Maroc, les femmes constituent plus de 25% de l'appareil judiciaire (1000 femmes juges et 4175 hommes selon le ministère de la Justice et des Libertés) [80]. Ces chiffres restent en deçà des attentes des militantes des droits des femmes puisque les pays voisins ont pu faire mieux dans un délai plus court. période. En Algérie les femmes représentent plus de 42% de la magistrature (2274 contre 5384 hommes).[81] Les ONG féminines marocaines déplorent l'absence d'efforts soutenus pour favoriser l'accès des femmes à ces postes.

Bien que l'État ait pris une mesure courageuse en autorisant les femmes à occuper des postes dans le système judiciaire, la politique conservatrice a cependant continué à imposer des restrictions à leur participation effective et à leur déploiement géographique dans les tribunaux du royaume. Alors que l'on constate une concentration massive de femmes juges dans l'axe Kénitra, Casablanca, Marrakech, Meknès, Fès, avec un pourcentage respectivement autour de 37,04%, 30,06%, 24,24%, on constate cependant qu'elles sont quasiment absentes des tribunaux situés dans le sud; Rachidia, Laayoun, avec à peine 3% et 1% lorsqu'Al Hoceima n'a aucune présence féminine dans la magistrature.[82] Ces disparités géographiques sont très révélatrices des limites culturelles au rôle des femmes dans l'introduction de la diversité dans la salle d'audience. Cette disparité souligne le fait que dans les zones urbaines, la présence des femmes dans la sphère publique ainsi que leur accès à l'enseignement supérieur ont été essentiels à l'acceptation sociale de ces choix de carrière pour les femmes.

[80]- Selon Mme Zhor Rachdi, juge au tribunal de commerce de Casablanca, et membre du bureau exécutif de l'Association marocaine des femmes juges, le nombre de femmes juges est actuellement de 1068 soit un taux de 25 % du nombre total des juges. Le nombre de femmes qui ont eu accès à des fonctions de responsabilité en 2021 est de 16, contre seulement 11 en 2020, et à peine une femme a été nommée au poste de procureure du Roi près un tribunal de première instance, et une autre en tant que première présidente de cour d'appel la même année.

<https://www.mapcasablanca.ma/fr/femmes-juges-au-maroc-des-acquis-positifs-et-des-perspectives-tres-prometteuses-rencontre/>

[81]- Discours liminaire du conseiller Soumaya Abdul Saduk, présidente du Conseil d'État algérien à la conférence internationale "Women Judges in the Arab World: Challenges, Hindrances, and Achievements," Cairo, June 6-7, 2015

[82]- Saadoun, Anass. « Tajribat Al Maraa Al Qadia bi Al Maghreb » in Al Moufakira Al Qanouniyya, March 11th 2014 <http://www.legalagenda.com/article.php?id=687&lang=ar> (accessed July 2015)

La diversité manquante

Partout dans le monde, des universitaires féministes affirment que la féminisation de la magistrature apporte non seulement de la diversité à la magistrature, mais affecte également la qualité de la justice rendue (Martin, 1993 ; Coontz, 2000 ; Schultz et Shaw, 2013 ; Kenney, 2013). Par conséquent, des recherches se sont penchées sur les raisons pour lesquelles certains pays du Moyen-Orient ont résisté aux réformes nécessaires pour permettre aux femmes d'accéder à la magistrature (Abdelkader, 2014 ; Sonneveld, 2015).

Ces recherches nous informent que la féminisation de la magistrature est perçue comme une menace dans la plupart de ces pays pour les privilèges des hommes. Le système judiciaire s'est construit, symboliquement, sur le modèle de l'autorité patriarcale que les femmes ne reflètent pas. Les arguments de l'empathie (Glynn & Sen, 2015) et de la capacité à montrer ses émotions ont été diabolisés et utilisés pour exclure les femmes du tribunal. En outre, les preuves empiriques ont montré que malgré le nombre croissant de filles dans les facultés de droit, leur accès à la magistrature et le rythme croissant de la féminisation des autres professions de la justice, les femmes continuent de souffrir de sexisme et sont limitées dans leurs carrières et font face à

plus de défis que leurs homologues masculins. (Coontz, 1995).

La diversité au sein des tribunaux garantit à tous un accès égal à la justice. Dans un pays où les défis linguistiques et culturels découragent les femmes de demander justice, il est crucial que les femmes juges jouent un rôle essentiel dans la promotion de l'accès à une justice équitable. La prévalence des violences faites aux femmes au Maroc est une preuve incontestée qu'il existe un problème de fiabilité du système judiciaire. 55% de la population féminine a été victime de violence domestique, alors que seulement 3% d'entre elles le signalent à la police. Cette réticence à signaler la violence est un indicateur important qu'il existe un grave déficit de confiance, voire un problème d'injustice institutionnelle à l'égard des femmes.

L'absence de responsabilité dans l'application de la loi rend la loi totalement inefficace. A cet égard, les ONG marocaines font pression depuis de nombreuses années pour une législation criminalisant la violence à l'égard des femmes ; en 2009, un projet était prêt et le ministre de la Famille et de la Solidarité de l'époque avait annoncé qu'il serait soumis au parlement. Neuf ans plus tard, la loi n°103-13 relative à la lutte contre la violence à l'égard des femmes vit enfin le

jour en Février 2018 et a fortement été décriée par les associations des droits des femmes comme insuffisante et en deça de leurs attentes. La question de la violence à l'égard des femmes, au Maroc, comme dans d'autres pays arabes continue d'être justifiée par des spécificités culturelles. Cela est en grande partie lié à la perception commune de l'identité. Ainsi, l'examen de la clémence des jugements dans certains cas de violence à l'égard des femmes où la décision de ne pas poursuivre un agresseur, (comme dans certains cas de violence conjugale, sexuelle ou de reconnaissance de paternité "istilhak") confirme cette hypothèse.

La recherche empirique menée sur la présence significative des femmes dans le système judiciaire, prouve un changement qualitatif dans l'accès des femmes à la justice ainsi que dans les décisions rendues par le tribunal. Les expériences du monde entier montrent que la présence d'un plus grand nombre de femmes dans le système encourage les femmes victimes à se manifester et à signaler les cas d'abus. Après avoir examiné plus de 7 000 décisions de justice, une étude américaine a révélé que les hommes et les femmes juges, même s'ils ne jugent généralement pas différemment, le font dans le domaine de la discrimination sexuelle. Les femmes juges sont

10% plus susceptibles de statuer en faveur du plaignant et également d'influencer les décisions de leurs homologues masculins de 15 % lorsqu'elles sont dans le même parquet.[83] Cela a également prouvé que la diversité change le visage de la Cour. Aux États-Unis, au Canada et en Grande-Bretagne, les femmes juges ont joué un rôle de premier plan dans les décisions marquantes qui ont renversé la domination du patriarcat, par exemple : la juge de la Cour suprême Ruth Bader Ginsburg a affirmé que le sexe peut jouer un rôle dans l'élaboration de la loi : « [L]a présence des femmes sur le banc a permis aux tribunaux d'apprécier plus tôt qu'ils ne le feraient autrement que le harcèlement sexuel relève du titre VII.[84]

Dans un autre cas, "Safford Unified School District Vs. Redding », une affaire impliquant la constitutionnalité de la fouille à nu d'une jeune fille de 13 ans, la juge Ginsburg a déclaré à propos de ses collègues siégeant à la cour suprême qu'« Ils n'ont jamais été une fille de 13 ans.' [. . .] C'est un âge très sensible pour une fille.' [. . .] Je ne pensais pas que mes collègues, certains d'entre eux, comprenaient tout à fait.»[85] De même, Madame la juge Bertha Wilson, la première femme à siéger au plus haut tribunal du Canada, a écrit :

[83]- Christina L. Boyd, Lee Epstein & Andrew D. Martin, "Untangling the Causal Effects of Sex on Judging", 54 Am. J. Pol. Sci. 389, 390 (2010).

[84]- Bazelon, Emily. "The Place of Women on the Court", NY Times MM22 (July 12, 2009) (interviewing Justice Ruth Bader Ginsburg).

[85]- Lewis, Neil A. "Debate on Whether Female Judges Decide Differently Arises Anew", NY Times A16 (accessed June 4, 2009).

[...] il y a probablement des domaines entiers du droit sur lesquels il n'y a pas de perspective uniquement féminine, mais, dans certains autres domaines du droit, [...] une perspective nettement masculine est clairement perceptible[...] Certains aspects du droit pénal en particulier appellent des changements ; ils sont basés sur des présupposés sur la nature des femmes et la sexualité des femmes qui, de nos jours, sont presque ridicules.[86]

De même, Lady Baroness Hale, la seule femme juge à la Cour suprême du Royaume-Uni, a affirmé que le fait qu'elle "menait la vie d'une femme" faisait une différence dans son jugement dans "certains domaines". . . les plus évidents étant la procréation et la sexualité.[87] À son avis, les femmes apportent « des perceptions différentes dans l'établissement des faits, ce que la majorité des juges font la plupart du temps ».

L'observation du tribunal de la ville d'Oujda lors d'une étude menée en 2016 pour voir l'impact de la féminisation du barreau sur les justiciables femmes dans la région de l'Oriental du Maroc, a révélé entre autres que le langage utilisé par les juges indifféremment de leur sexe, pour parler des femmes juges nous informe d'une part sur la pression exercée sur elles par leurs collègues masculins. La première remarque est que les trois femmes juges du tribunal n'étaient pas habilitées à présider les procès et à prononcer des peines. Elles étaient nommées comme conseillères à la cour par le président du tribunal, qui seul a la capacité d'attribuer les affaires. Les juges

femmes doivent ainsi collaborer avec leurs collègues hommes pour instruire les affaires sans pouvoir prononcer les sentences.

Ma décision d'observer la cour d'appel est apparue dès que j'ai commencé à faire des recherches sur le sujet, d'abord parce que c'est là que les juges expérimentés statuent et surtout parce que c'est aussi là que les peines prononcées en première instance sont soit confirmées, soit révisées. La centralité de la cour d'appel est donc incontestable. J'ai voulu voir si localement les personnes habilitées par la loi à sceller une décision de justice reflètent la diversité et surtout si elles sont sensibles aux réformes engagées par l'État dans les matières touchant à l'égalité femmes-hommes.

Dans ma recherche préliminaire, j'ai interviewé six juges (trois hommes et trois femmes), la cour d'appel ne comptait au total que 9 juges. Les entretiens ont été menés individuellement, du lundi au jeudi. J'ai également observé les débats du tribunal pendant quatre semaines et pris des notes sur les comportements lors des audiences.

Cependant, je dois admettre que j'ai été surprise de voir à quel point personne n'a reconnu qu'il y avait un manque de représentation féminine à la Cour. La visibilité de certaines femmes juges cache en réalité la disparité homme/femme dans le secteur de la justice. Les juges, homme et femmes, se sont plaints des conditions de travail, mais aucun d'entre eux n'a exprimé de mécontentement concernant le manque d'opportunités ni contre les discriminations. En réponse à la question du pouvoir discrétionnaire du

[86]- Wilson, Bertha. "Will Women Judges Really Make a Difference?" 28 *Osgoode Hall Law Journal* 507, 515 (1990).

[87]- Hale, Brenda & Hunter, Rosemary. "A Conversation with Baroness Hale", 16 *Feminist Legal Studies* 237, 245 (2008).

juge et est-ce que cela se reflète dans le fait que l'on soit homme ou femme a une incidence sur les jugements rendus, les réponses étaient catégoriques, il n'y en a aucune. Or, il y avait chez ces dernières une certaine gêne à répondre à cette question, comme si reconnaître leur féminité les rendait moins comptent. L'une d'entre elles a même affirmé que sous la robe de magistrat, il n'y a ni homme ni femme, il y a la loi, et elle est appliquée et respectée par tous les juges de la même manière! En rejetant leur féminité et en adoptant une identité symbolique non genrée, elles reproduisaient ce que l'appareil judiciaire impose aux femmes, à savoir le masque de la "neutralité asexuée" sur le lieu de travail afin d'être acceptée dans le tribunal, mais aussi d'être acceptée par les plaignants. Or, dans une perspective genre, la soi-disant "neutralité, asexuée est conçue comme étant définie à travers un prisme masculin. Les femmes juges interviewées adhèrent à cette perspective et la défendent avec acharnement.

De même le langage de la loi renforce cette vision masculine insoupçonnée par les juges aussi bien hommes que femmes. Ainsi selon le code pénal en vigueur, le viol d'une fille vierge entraîne une punition drastique par opposition au viol d'une femme non-vierge (les divorcés ou les veufs étant les seuls cas reconnus comme tels par la loi). Cette discrimination flagrante dans le code pénal est enracinée dans la croyance profonde de la subordination des femmes

aux hommes, car ce que la loi défend dans ce cas, ce n'est pas l'intégrité physique et psychique de la femme mais plutôt la propriété de l'homme : une fille vierge, une sœur ou une future épouse. De plus, la définition même du viol à l'article 486 du code pénal ne le définit que comme le cas où « un homme a des relations sexuelles avec une femme contre son gré », et est passible de cinq à dix ans d'emprisonnement.

C'est une preuve suffisante de la perception culturelle très étroite du viol dans laquelle il est impossible pour une femme de violer un homme, ou un homme de violer un autre homme, ni du viol au sein du couple car le législateur ne croit pas à l'existence d'actes sexuels forcés entre deux adultes tant qu'il y a un contrat de mariage.

Dans ce cas, la loi continue d'enfermer les citoyens dans d'anciennes pratiques culturelles quelles que soient les réalités sociétales et les conventions internationales ratifiées par le pays. Ce qui est encore plus absurde, c'est que le code de la famille (anciennement connue sous le nom de moudawana), le code pénal et la constitution font preuve d'un manque de cohérence choquant. Alors que le premier a été modifié en 2004 pour faire respecter les droits des femmes, le Code pénal ne l'a pas été, conservant ainsi son caractère extrêmement misogyne et clairement dépassé, d'autant qu'il pénalise même les relations sexuelles entre adultes célibataires consentants.

D'autre part, la Constitution est très explicite sur l'égalité des sexes dans tous les aspects (article 19). Pour illustrer ces disparités, examinons comment le code pénal utilise un langage qui crée un système de valeurs particulier pour les femmes. Il n'y a pas une identité féminine devant la loi, mais différentes féminités : la fille mineure vierge, la femme célibataire, la veuve/divorcée et la femme mariée. Chacune de ces identités est traitée différemment avec plus ou moins de valeur de l'une à l'autre, la moindre étant la femme célibataire suivie de la femme veuve/divorcée. Par conséquent, les cas de viol d'une femme de chacune des deux catégories sont traités selon cette échelle. En d'autres termes, les peines les plus sévères sont prononcées dans les cas de viol d'une mineure vierge et d'une femme mariée, celles-ci étant la propriété d'un autre homme ; le père pour le première et le mari pour le seconde. Alors qu'avec le viol d'une femme célibataire et d'une femme divorcée ou veuve, l'affaire est traitée avec plus de circonspection, car les victimes ne sont sous la tutelle d'aucun homme. Ceci est clairement démontré dans le cas de Malika Slimani,[88] une jeune femme d'une trentaine d'années, qui a été détenue pendant trois jours après avoir protesté contre l'acquiescement par le tribunal de son violeur malgré une preuve ADN. La cour d'appel qui a statué dans cette affaire, n'a pas cité l'article 486 du code pénal, d'une part parce que la cour a estimé qu'il n'y avait aucune preuve que la plaignante était vierge avant l'agression, et d'autre part parce qu'elle n'était pas mineure. Non seulement la victime n'a pas obtenu justice pour les violences qu'elle a subies, mais elle s'est également

vu refuser sa demande au tribunal d'examiner la preuve ADN que grossesse était une conséquence de l'acte sexuel forcé, afin de prouver la paternité de son enfant.

S'il était évident que les défis que les femmes juges ont signalés durant les entretiens sont inhérents à leur identité, aucune d'entre elles ne les considérait comme faisant partie des obstacles fondés sur le genre auquel les femmes actives sont souvent confrontées. En effet, cette limitation de leur rôle au sein du tribunal au seul rôle de conseillère n'a pas été contestée par aucune de ces femmes, tandis que les juges hommes ont confirmé avec confiance que c'est une occasion unique pour elles d'acquérir plus d'expérience en côtoyant les juges hommes. De telles attitudes ont un nom, c'est de la condescendance, et c'est une forme de sexisme bienveillant (Glick & Fisk, 2001) qui est acceptée et considérée comme totalement inoffensive. Ce qui est encore plus révélateur de cette culture sexiste, ce sont les avis des juges hommes sur leurs collègues femmes comme étant « douces, souriantes et attentionnées ».

Selon cette vision masculine et sexiste les femmes juges ne seraient pas susceptibles d'apporter une vision équilibrée dans les décisions des tribunaux dans les cas de violences sexuelles ou sexistes. Plus déconcertant encore, elles ne sont pas suffisamment outillées pour apporter leur vision de femme dans les cas de mariage de filles mineures, un phénomène en augmentation alarmante malgré la limite d'âge (18 ans) imposée par la loi. Les raisons hypothétiques en sont que :

[88]- voir mon chapitre « Who's under the Robe? On Women In The Judicial System In Morocco » paru dans Larbi Touaf, Soumia Boutkhal, Chourouq Nasri (eds).2016. North-African Women After the Arab Spring, In the Eye of the Storm. New York: Palgrave-Macmillan.



la formation à la profession judiciaire au Maroc suit encore les méthodes traditionnelles héritées du système scolaire religieux traditionnel.



Les femmes juges opèrent dans un environnement fortement patriarcal et caractérisé par la domination masculine comme tant d'autres secteurs publics



Le manque de campagnes de sensibilisation appropriées à l'importance de la perspective genre dans certains domaines de la justice, et son absence totales des cursus universitaires.

Ainsi, on peut dire qu'actuellement, les femmes juges ne sont pas en mesure d'inverser la tendance en faveur de plus de justice pour les femmes, car elles semblent avoir incorporé la pression subtile qui leur rappelle constamment qu'elles doivent rendre compte à un superviseur masculin, ce qui rend leurs décisions similaires à celles de leurs collègues masculins. Le principal obstacle au démarrage d'un tel processus est l'absence d'études qui démontrent les avantages pour les plaignants et pour le système judiciaire lui-même d'aborder la justice à travers le prisme du genre. Ce qui semble aujourd'hui indispensable, c'est un travail plus profond qui permettrait d'inciter les femmes de la magistrature à capitaliser sur la conviction que leur expérience différente de la vie est un atout qu'elles doivent mettre au service de la justice, et non pas quelque chose à laisser au vestiaire.

Conclusion

Selon la théorie de « la masse critique », l'impact de la présence des femmes en termes de changements favorables au genre dans un secteur se fera sentir à mesure que le nombre de ces dernières augmente. Or, le cas du Maroc est la preuve que la massification ne se traduit pas automatiquement par le changement car l'approche genre y est limitée à la présence physique des femmes dans un secteur donné. Les cas de l'éducation nationale et de l'enseignement supérieur en sont des exemples patents, ainsi sur les douze académies régionales de l'éducation et de la formation aucune n'est dirigée par une femme, on peut aussi citer les directions provinciales, et même la direction des groupes scolaires au niveau du primaire et les collèges et lycées dans le secondaire dans lesquelles les directeurs et les proviseurs sont en grande majorité des hommes. Dans l'enseignement supérieur, la situation n'est guère meilleure, l'absence des femmes des postes de décision à l'université se traduit par l'inefficacité de la politique genre à tous les niveaux de la fonction publique. En effet malgré leur présence en nombre considérable au sein de l'université, les femmes n'ont aucune influence sur la culture patriarcale qui continue d'y dominer. C'est également le cas dans d'autres secteurs comme la justice ou la santé, sans parler de la de la police.

Les conséquences de cet état de fait sont tout à fait prévisibles, la domination masculine et tout ce qui s'y attache en termes de risque d'insensibilité aux questions d'abus sexuels et de harcèlement moral des collègues femmes. On peut d'ores et déjà imaginer l'impact négatif sur les générations de jeunes hommes et femmes qui sont formés chaque année sur les bancs de l'université ou qui font leur entrée dans l'activité professionnelle. Que ce soit en médecine, en sciences (STEM), en justice ou en éducation, elles auront intériorisé et normalisé la présence des hommes en haut et des femmes en bas de l'échelle.

En acceptant cet ordre social, nous cautionnons un système injuste qui prive la moitié de la population d'honorer son obligation constitutionnelle de citoyennes actives. L'absence d'une politique genre efficiente dans des postes de responsabilité est non seulement une atteinte à leur droit de participer à la gestion des institutions publiques, mais aussi la raison principale du retard considérable que le pays accuse en termes de développement humain et économique. Le coût de cette marginalisation des femmes se ressent également en termes d'impact négatif sur les milliers de jeunes qui, ne voyant pas de femmes au sommet des institutions, continueront à baisser le niveau de leurs ambitions, ce qui va contribuer à la perpétuation d'un modèle patriarcale injuste et oppressif.

BIBLIOGRAPHIE:

-ABDELKADER, Engy. 2014. "To Judge or not to Judge: A Comparative Analysis of Islamic Jurisprudential Approaches to Female Judges in the Muslim World (Indonesia, Egypt, and Iran)." *Fordham International Law Journal*. Volume 37. pp.310-372.

-AGARWAL, B. 2010. *A Field of One's Own: Gender and Land Rights in South Asia*. Cambridge University Press.

-AHRENS C. E. 2006. « Being silenced: the impact of negative social reactions on the disclosure of rape », *American Journal of Community Psychology*, 38(3-4), p. 263-274.

-ANNAWAWI, Yahya Ben Charf MohyiDin Abou Zakaria. 1277. Reprinted 2005. *Minhaj Attalibin wa Omdat Al Motaqin*. (Arabic) Beirut: Dar Al minhaj.

-ANWAR, H. M. 2008. *Wilayat Al Mara Fi Al Fiqh AL Islami*. (Arabic). Riyadh: Dar Balsnia.

-BADISSY M., BOUTKHIL S.2019. « La Femme instruite dans la ville d'Oujda un agent de changement ? Enquête menée auprès du corps enseignant féminin de l'université Mohammed Premier », in NASRI C., TOUAF L., BOUTKHIL S. (Dir.), *Question de Genre: Analyse des Inégalités Hommes-Femmes au Maroc*. Publication du Groupe de Recherche Identité et Différence, Faculté des Lettres et Sciences Humaines, Université Mohammed Premier Oujda, 78-109.

-BANYARD V. L. 2011. «Who will help prevent sexual violence: Creating a sociological model of bystander intervention », *Psychology of Violence*, 1(3), 216–229.

-BAZELON, E. 2009. "The Place of Women on the Court." *NY Times* MM22 -(Interviewing Justice Ruth Bader Ginsburg).

-BELKNAP J. 2010. «Rape: too hard to report and too easy to discredit victims. » *Violence Against Women*, 16(12), 1335–1344.

-BERGERON M. et al. 2018. « Violence sexuelles en milieu universitaire: Synthèse des résultats de l'enquête ESSIMU au Québec » - *Canadian Woman Studies*, 32(1-2). [En ligne] Consulté le 12 Octobre 2021.

<https://cws.journals.yorku.ca/index.php/cws/article/view/37698>

-Berriane, Yasmine. 2015.« Inclure les «n'ayants pas droit»: Terres collectives et inégalités de genre au Maroc » in l'Année du Maghreb.

<https://doi.org/10.4000/anneemaghreb.2546>

-BOURQIA R. 2010. « Valeurs et changement social au Maroc. Institut Européen de la méditerranée ». [En ligne] Consulté le 23 septembre 2021

https://www.iedmed.org/publicacions/quaderns/13/qm13_pdf/14.pdf

-HOLLAND K. J. et al. 2021, «Reporting is not supporting: Why mandatory supporting, not mandatory reporting, must guide university sexual misconduct policies», Proceedings of the National Academy of Sciences, 118 (52). [En ligne] Consulté le 16 décembre, 2021.
<https://www.pnas.org/content/118/52/e2116515>

118

-HONG, L. & MARINE S. B., 2018, «Sexual violence through a social justice paradigm: Framing and applications», New Directions for Students Services (161):21-33.

-Haut-Commissariat au Plan.2020. Coût Economique de la Violence à l'Encontre des Filles et des Femmes : Dépenses et Perte de Revenus des Ménages. Publication du HCP.

-KAHN, A. S. et al. 2003, «Calling it rape: Differences in experiences of women who do or do not label their sexual assault as rape», Psychology of Women Quarterly, 27(3), 233-242. [En ligne] Consulté le 16 décembre, 2021.
<https://doi.org/10.1111/1471-6402.00103>

-KANTER, R. M. 1977. «Some Effects of Proportions on Group Life: Skewed Sex Ratios and Responses to Token Women», American Journal of Sociology, Vol. 82, No. 5, pp. 965-990. The University of Chicago Press.

-KAPLAN, M. 2017. «Restorative Justice and Campus Sexual Misconduct», 89 Temple Law Review. 701 (Symposium), [En ligne] Consulté le 16 décembre, 2021. SSRN:
<https://ssrn.com/abstract=2965833>

-KENNY, S. J. 2013. Gender & Justice: Why Women in the Judiciary Really Matter. New York and London, UK: Routledge.

-KLEIN, F. 1974. « Book Review: Rape: The First Sourcebook for Women (New York Radical Feminists)» Feminist Alliance Against Rape Newsletter. [En ligne] Consulté le 10 décembre, 2021.
http://www.faaraegis.org/NovDec_74/review_NovDec74.html

-Le COZ, J. 1964. « Le Rharb. Fellahs et colons » Tome I, Thèse pour le doctorat Es-Lettres, Université de Paris, Faculté des Lettres et des sciences humaines.

-LEWIS, N. 2009. "A Debate on Whether Female Judges Decide Differently Arises Anew." NY Times. June 4.

-MALIK, S. & COURTNEY, K. 2011. « Higher Education and Women's Empowerment in Pakistan », Gender and Education, Vol. 23, No.1, 29-45. [En ligne] Consulté le 10 décembre 2021.
<https://curve.coventry.ac.uk/open/file/7a520a75-284b-8401-8916-bd8aaba40959/1/Higher%20education.pdf>

-MARTIN S. L., MACY R. J. & YOUNG S. K. 2011. « Health and economic consequences of sexual violence. » In WHITE J. W., KOSS M. P. & KAZDIN A. E. (Eds.), *Violence Against Women and Children*, Vol. 1. Mapping the terrain, 173–195. American Psychological Association. [En ligne] Consulté le 9 décembre 2021. <https://doi.org/10.1037/12307-008>

-MARTIN E. 1993. "The Representative Role of Women Judges." *Judicature*, 77. 166- 173.

-Ministère de l'Economie et des Finances et de la Réforme de l'Administration, Direction des Etudes et des Prévisions Financières. 2020. « Synthèse de l'édition 2020 du Rapport sur le Budget axé sur les Résultats et tenant compte de l'aspect Genre »

-NADIFI R. & GILLOT G. 2018. *Le Genre et l'Université au Maroc: Etat des Lieux, Enjeux et Perspectives*, Publications UNESCO-Rabat Office.

-PETERSON C. et al. 2018, « Lifetime Economic Burden of Intimate Partner Violence Among U.S. Adults. » *American Journal of Preventive Medicine*, 55(4), 433–444. [En ligne] Consulté le 9 décembre 2021. <https://doi.org/10.1016/j.amepre.2018.04.049>

-RICCI S. 2017. « Contrer les violences sexuelles à l'université : un maillage de résistance » *Nouveaux Cahiers du Socialisme* Section « Bilan de Luttés », No. 18, 178-183.

-ROEBUCK J. B. & MURTY K. S. 2016. « Rape and Sexual Assault on College Campuses: An Intersection of Gender and Social Class » *Race, Gender & Class*, Vol. 23, No. 3-4, 89-108.

-SAADOUN, A. 2014. "Tajribat Al Maraa Al Qadia bi Al Maghreb"(Arabic) in *Al Moufakira Al Qanouniya*. <http://www.legal-agenda.com/article.php?id=687&lang=ar>

-SAIT, S. 2015. "Rethinking Muslim women's equal rights: faith, property and empowerment" <https://sas-space.sas.ac.uk/6216/1/17sait.pdf>

-SHARMA R. S. 2015. "Role of universities in development of civil society and social transformation". *Proceedings of International Academic Conferences, International Institute of Social and Economic Sciences*.

-SONNEVELD, N., & Tawfik, A. 2015. "Gender, Islam and Judgeship in Egypt." *International Journal of Law in Context*. Volume 11. Issue 03. 341-360.

-MICHELLE M. V. 2018. "Sexual Harassment – safe learning environments for all students", Vol. 45. No. 2, 1-8 The Intercultural Development Research Association Newsletter.

-United Nations. 2006. The World's Women 2005: Progress in Statistics. Series K, No. 17. Sales No. E.05.XVII.7

-WILLIAMS L. S. 1984. «The Classic Rape: When Do Victims Report? », Social Problems. Volume 31, Issue 4, 1 April 1984, Pages 459-467. [En ligne] Consulté le 5 décembre 2021.

<https://doi.org/10.2307/800390>

-WILSON, B. 1990. "Will Women Judges Really Make a Difference?" 28 Osgoode Hall Law Journal. 507, 515.

-WINCHESTER P.M. H. & BROWNING L. 2015. "Gender equality in academia: a critical reflection". Journal of Higher Education Policy and Management, Vol. 37, No. 3, 269–281.

-WODON Q. & DELABRIERE B. 2018. "Unrealized Potential: The High Cost of Gender Inequality in Earnings". [En ligne] Consulté le 5 décembre 2021. <https://www.worldbank.org/en/topic/gender/publication/unrealized-potential-the-high-cost-of-gender-inequality-in-earnings>

-ZIMMER L.1988. "Tokenism and Women in the Workplace: The Limits of Gender-Neutral Theory". Social Problems, Vol. 35, No. 1, pp. 64-77. University of California Press



Vivre ensemble sans discrimination :
Lecture des réformes introduites depuis 2011

Souad Rajeb

VIVRE ENSEMBLE SANS DISCRIMINATION : LECTURE DES RÉFORMES INTRODUITES DEPUIS 2011



**Souad Rajeb : Professeure de droit public, FSJES
Mohammedia, Université Hassan II- Casablanca**

« Le vivre ensemble » est une notion complexe[89] en ce sens qu'elle implique des idées[90] et convoque plusieurs dimensions[91] dans son analyse. Vivre ensemble c'est reconnaître et respecter toutes formes de diversité, lutter contre la discrimination[92], et faciliter la cohabitation harmonieuse et implique des situations sociales et politiques diverses[93] .

Dans la mise en œuvre du Vivre ensemble, différents instruments, mécanismes et acteurs sont mobilisés pour faciliter l'émergence des valeurs communes qui contribuent à la paix et à la cohésion sociale.

Dès 2011, le Royaume du Maroc, conscient des défis que posent l'exigence du vivre ensemble, a inscrit dans la Constitution de 2011, la diversité des affluences de la nation marocaine, la pluralité linguistique et régionale et religieuse à travers l'islam et le judaïsme.

Depuis, ces vingt dernières années, suite à un contexte d'évolutions endogènes et exogènes, le Maroc est passé, d'un pays d'émigration, à un pays de transit et d'accueil et d'installation des personnes migrantes.

[89]- Patrick Banon, Guide du Vivre Ensemble, édition ACTES SUD, 2016

[90]- Chez Renan, « désir de vivre ensemble » est un attribut de la nation ; Le Vivre ensemble est, également défini comme un processus dynamique que tous les acteurs mettent en place pour favoriser l'inclusion, ainsi que le sentiment de sécurité et d'appartenance, etc.

[91]- Une dimension Sociologique qui réfère à un ordre social fait de normes et de codes permettant aux individus et aux groupes de mener à bien leurs interactions et relations sociales : le bon voisinage, la solidarité, le respect de la différence. Une autre dimension qui réfère à un ordre politique et idéologique qui régle la compétition et les conflits politiques entre les acteurs politiques, etc.

[92]- Une discrimination est une inégalité de traitement fondée sur un critère prohibé par la loi, comme (origine, sexe, âge, etc.) ou dans un domaine visé par la loi, comme l'emploi, le logement, etc. Ce critère peut relever de caractéristiques inhérentes à la personne (sexe, race, ethnicité, couleur, âge, etc.) ou acquises (langue, religion, statut matrimonial, appartenance syndicale, etc.). La discrimination peut être perpétrée par des personnes physiques ou juridiques, par les agents de l'Etat ou par des institutions publiques ou privées.

[93]- La compréhension de la diversité, le respect de la différence, la lutte contre les discriminations, l'indifférence, etc.

Cette nouvelle dimension des mouvements migratoires, a confronté la société marocaine à cette situation dont elle n'était pas préparée, et l'a placée face à de nouvelles réalités qui sont progressivement prise en compte dans les différentes sphères politiques, économiques et sociales. Cette reconnaissance, au niveau de la loi fondamentale, d'une pluralité dans les domaines ethniques, linguistiques, culturels et confessionnels est confortée, par, entre autres, l'organisation de plusieurs conférences de l'adoption d'une nouvelle politique migratoire du Royaume et in fine par une volonté politique certaine.

«...Plus que jamais, il est temps que Notre continent traite la Migration dans un esprit d'entière solidarité. Notre sagesse collective sera notre principal atout pour la mise en œuvre de l'Agenda Africain pour la Migration.[94]»

Suite au rapport du CNDH présenté au Roi Mohammed VI le 9 septembre 2013, le Cabinet Royal a publié le même jour un communiqué pour souligner la nécessité d'une gestion opérationnelle de cette question, qui s'est d'une gestion opérationnelle de cette question, qui s'est concrétisée avec l'adoption dès 2014 de la

stratégie nationale (SNIA), ayant permis une prise en compte effective de la question migratoire dans les politiques publiques[95]. Humaniste et basée sur les droits humains, la SNIA fait de la diversité une approche transversale.[96]

Le Royaume du Maroc devient, alors, l'un des premiers pays africains à avoir adopté une stratégie nationale d'immigration et d'asile, qui s'est traduite, ensuite, par 2 campagnes de régularisations en 2014-2015 et 2016-2017 permettant de régulariser près de 41000 personnes, tout en marquant une résistance par rapport aux tentatives de l'Union européenne de créer des centres offshores de procédures d'asile ou de débarquement régional sur le territoire marocain[97].

Toutefois, au Maroc, comme ailleurs[98], les enjeux migratoires continuent d'évoluer et la société marocaine se retrouve confrontée à de nouveaux défis[99] et problématiques sociales et juridiques, typiques des pays d'immigration.

[94]- Extrait du Discours de Sa Majesté le Roi Mohammed VI à l'occasion du 30ème Sommet de l'Union Africaine, le 29 janvier 2018, à Addis -Abeba.

[95]- Education, Santé, Habitat, Formation & Emploi...

[96]- en 2013, une Stratégie nationale d'immigration et d'asile ayant permis une prise en compte effective de la question migratoire dans les politiques publiques dans divers domaines (éducation, santé, habitat, formation et emploi). Cet engagement s'est consolidé par des stratégies visant à promouvoir les valeurs d'une société encore plus diverse et plurielle.

[97]- Ce rejet permanent du royaume du Maroc est un acte politique et humanitaire saluée par la Rapporteuse spéciale lors de son dernier rapport présentée en juillet 2019 au Conseil des droits de l'homme des Nations-Unies.

« ... Les migrants sont trop souvent érigés en boucs émissaires, les réfugiés instrumentalisés et les minorités stigmatisées. Les discours de haine se multiplient, alimentant racisme, xénophobie, islamophobie, antisémitisme et bien d'autres formes de discriminations..... L'éducation est la seule réussite qui peut, toujours, se prévaloir d'être à la fois individuelle et collective. Elle possède ce pouvoir insigne - et essentiel - de dépasser la crainte de l'Autre, de refuser les amalgames et de déconstruire les préjugés. Antidote puissant et arme salutaire, elle est également le ciment de la cohésion, un vecteur de l'égalité et une condition sine qua non du développement... Elle doit forger des esprits vifs, tolérants et avisés, qui trouveront leur épanouissement dans des pays comme le Maroc, où dialoguent librement et s'enrichissent mutuellement les cultures et les civilisations.

»[100]

Au Maroc (comme c'est le cas dans des sociétés ou se côtoient des communautés différentes) le vivre ensemble n'est pas possible sans diversités[101]. Il n'est, d'autre part, pas possible sans une forme d'unité qu'il faudra négocier. Dans ce sens, réfléchir sur la réalité du vivre ensemble, au Maroc, signifie, entre autres, mettre en place des instruments et mécanismes juridiques sociaux et économiques de lutte contre toute les formes de discrimination de racisme[102] et de xénophobie[103], afin de faire vivre la diversité[104] comme la richesse qu'elle constitue.

Comment s'organisent la société marocaine dans le cadre du projet constant d'une société inclusive, permettant de mettre fin à toutes les formes de discrimination (y compris multiple, notamment vis à vis des personnes migrantes), et au renforcement du vivre ensemble.

[98]- la question migratoire est l'une des priorités des pays de l'Union Européenne qui souhaitent réguler les flux migratoires, et également de l'Afrique qui cherche à développer une nouvelle approche s'appuyant sur plus de coordination régionale pour redéfinir de manière « ordonnée et humanitaire » la migration « conciliant réalisme, tolérance et primauté de la raison sur les peurs » (v. Discours de Sa Majesté le Roi Mohammed VI à l'occasion du 30ème Sommet de l'Union Africaine, le 29 janvier 2018, à Addis -Abeba).

[99]- des défis réels de communication linguistiques, communication interculturelle et de compétition pour des ressources liés à l'emploi ou la protection sociale, etc.

[100]- Extrait du Message de Sa Majesté le Roi Mohammed VI aux participants à une table ronde de haut niveau au siège de l'ONU sur « le pouvoir de l'éducation pour prévenir le racisme et la discrimination : le cas de l'antisémitisme » tenue le 26 septembre 2018 à New York, en marge de la 73^{ème} session de l'Assemblée générale de l'ONU.

[101]-langue, croyance, cultures et religion, éducation, etc; sans oublier les disparités d'âge, de santé, de situation économique et de territoires

[102]- est une attitude qui comprend des stéréotypes, des préjugés et l'intention de discriminer les membres de la communauté visée. Il s'agit donc d'un ensemble de croyances qui affirment la supériorité naturelle d'un groupe sur un autre, tant sur le plan individuel qu'institutionnel, et implique des pratiques discriminatoires qui protègent et maintiennent la position de certains groupes et persévèrent dans la position inférieure des minorités raciales, ethniques ou nationales.

[103]- désigne l'attitude de rejet et d'exclusion de toute identité culturelle étrangère à la sienne. Il se distingue du racisme en proclamant la ségrégation culturelle et en n'acceptant les personnes étrangères et les personnes immigrantes qu'à travers leur assimilation socioculturelle.

La xénophobie implique donc le rejet mais pas nécessairement l'idée d'infériorité des personnes étrangères.

[104]- Article 1.2. UNESCO (1978). Déclaration sur la race et les préjugés raciaux (session 20) souligne « tous les individus et tous les groupes ont le droit d'être différents, de se concevoir et d'être perçus comme tels. Toutefois, la diversité des formes de vie et le droit à la différence ne peuvent en aucun cas servir de prétexte aux préjugés raciaux »

Pour répondre à cette question nous allons, en premier temps, questionner les différentes entrées (à valeur unique et / ou multidimensionnelles) de la non-discrimination en convoquant les **critères** prohibés de discrimination au Maroc ; en deuxième temps, pister les **indicateurs** au service d'une meilleure systématisation des plaintes sur des incidents de discrimination, de racisme et de xénophobie, afin de renforcer le **vivre ensemble sans discrimination**.

I- Des critères prohibés de discrimination mettant en lumière une déclinaison du corpus juridique en faveur d'un principe général de non-discrimination à valeur unidimensionnelle (à entrée unique) avec une prise en charge progressive des nouvelles formes multidimensionnelles de discrimination

L'interdiction de la discrimination (directe et indirecte) [105] est liée à l'égalité formelle inscrite dans les lois, les politiques et, parfois, dans les constitutions des États. Dans son approche de lutte contre toutes les formes de discrimination, le Maroc, a opté pour inclure des dispositions juridiques dans la Constitution, dans les lois et certains règlements sans disposer d'une législation

[105]- Le Comité des droits de l'homme et le Comité des droits économiques, sociaux et culturels définissent la discrimination comme « toute distinction, exclusion, restriction ou préférence ou tout autre traitement différencié directement ou indirectement sur les motifs de discrimination interdits, et ayant pour but ou pour effet d'annuler ou de compromettre la reconnaissance, la jouissance ou l'exercice, sur un pied d'égalité, des droits énoncés » Paragraphe 7. CDESC (2009). Observation générale n° 20 sur la non-discrimination dans l'exercice des droits économiques, sociaux et culturels (art. 2, par. 2 du Pacte international relatif aux droits économiques, sociaux et culturels) (Quarante-deuxième session). Extraite de : https://conf-dts1.unog.ch/1%20SPA/Tradutek/Derechos_hum_Base/CDESCR/00_1_obs_grales_Cte%20Dchos%20Ec%20Soc%20Cult.html#GEN20 (Dernière consultation 10/06/2019). Aussi CDH (1989). Observation générale n°18 sur la non-discrimination (Trente-septième session). Extraite de : https://tinternet.ohchr.org/_layouts/15/treatybodyexternal/Download.aspx?symbolno=INT%2fCCPR%2fGEC%2f6622&Lang=es (Dernière consultation 05/06/2019)

[106]- le Comité pour l'élimination de toutes les formes de discrimination à l'égard des femmes sur les mesures temporaires spéciales n°28 (2010)[2] concernant l'article 2 de la Convention sur l'élimination de toutes les formes de discrimination à l'égard des femmes (2010), ainsi que les Observations générales 3 (2016) et 6 (2018) du Comité des droits des personnes handicapées, elles soulignent qu'il faut examiner avec soin les situations de discrimination multiple et intersectionnelle et la différence entre les deux. Dans ces cas, la discrimination se produit dans des situations d'inégalité complexe. La discrimination multiple résulte d'une somme de discriminations lorsqu'il existe plusieurs motifs interdits ; cependant, la discrimination intersectionnelle engendre une forme spécifique d'exclusion qui n'affecte pas ceux qui ne partagent qu'un seul des traits sur lesquels repose la discrimination.

[107]- le concept d'intersectionnalité a été introduit formellement dans les sciences sociales (1989) par la juriste Kimberlé Crenshaw (USA) depuis les mouvements féministes noirs et les études critiques sur la « race », mais, selon Patricia Hill Collins et Sirma Bilge (2016), « l'intersectionnalité a déjà été utilisée à différentes époques, ainsi que dans différentes espaces, mais sans être nommée comme telle. Elle renvoie aux situations dans lesquelles deux ou plusieurs causes de discrimination sont à l'œuvre, donnant lieu à un phénomène discriminatoire plus intense et spécifique que celui qui résulterait

spécifique contre la discrimination raciale. Plusieurs normes pénales sanctionnent la discrimination raciale.

D'autre part, le droit marocain a reconnu progressivement certains droits relatifs à l'égalité, à la non-discrimination, y compris multiple[106] et intersectionnelle[107] et aux discours de Haine.

I-1 Des dispositifs déclinant, plus largement, sur des critères prohibés de discrimination à valeur unidimensionnelle (à entrée unique)

L'interdiction de la discrimination, du racisme, de la xénophobie du discours haineux et d'autres formes d'intolérance sont interdits par les engagements souscrits par le Maroc au niveau du Hard law, déclinés en instruments Généraux des droits de l'Homme, qui posent un principe général de non-discrimination à valeur unidimensionnelle (à entrée unique)[108], en instruments catégoriels[109], en instruments de

l'Organisation internationale du travail[110], en instruments spécifiques des droits humains reconnaissant implicitement l'existence d'une catégorie de discriminations multiples par sexe et origine raciale et/ou ethnique (les discriminations successives) et enfin en instruments «post-CRENSHAW» qui se révèlent plus propices à la reconnaissance des discriminations multiples et intersectionnelles. [112]

Le royaume du Maroc, a également, déployé des efforts en souscrivant aux instruments du soft law [113], comme les Actes adoptés par les États au sein des organisations internationales ou lors des conférences internationales [114] et les observations et recommandation des différents Organes de la charte et organes des traités, ainsi qu'aux instruments internationaux qui incitent à l'égalité de traitement [115] et des chances et la lutte contre le racisme.[116]

des axes séparés. Il s'agit d'une situation dans laquelle les différents motifs de discrimination sont à l'œuvre simultanément, et les raisons de leur apparition ne peuvent être différenciées. La combinaison de ces facteurs crée une synergie négative, de sorte que la discrimination ne peut être pleinement comprise seulement comme l'addition de critères. »in Intersectionality, Polity Press (25 mars 2016)

Collins et Sirma Bilge (2016). « l'intersectionnalité a déjà été utilisée à différentes époques, ainsi que dans différentes espaces, mais sans être nommée comme telle. Elle renvoie aux situations dans lesquelles deux ou plusieurs causes de discrimination sont à l'œuvre, donnant lieu à un phénomène discriminatoire plus intense et spécifique que celui qui résulterait des axes séparés. Il s'agit d'une situation dans laquelle les différents motifs de discrimination sont à l'œuvre simultanément, et les raisons de leur apparition ne peuvent être différenciées. La combinaison de ces facteurs crée une synergie négative, de sorte que la discrimination ne peut être pleinement comprise seulement comme l'addition de critères. »in Intersectionality, Polity Press (25 mars 2016)

[108]- La Charte des Nations Unies (CNU), signée à San Francisco en 1945, aborde dans son chapitre IX le thème de la coopération économique et sociale internationale. Celle-ci déclare, dans son article 55, que les Nations Unies favoriseront « le respect universel et effectif des droits de l'homme et des libertés fondamentales pour tous, sans distinction de race, de sexe, de langue ou de religion».

La Charte ne pose ainsi qu'une interdiction très générale des discriminations.

Les 2 Pactes internationaux de 1966 : International relatif aux droits civils et politiques (PIDCP) - article 26 -et relatif aux droits économiques, sociaux et culturels (PIDESC) - article 2-

La Convention internationale sur l'élimination de toutes les formes de discrimination raciale, 1965.

La Convention concernant la discrimination en matière d'emploi et de profession, 1958.

La Convention de l'Unesco relative à la lutte contre la Discrimination dans le domaine de l'enseignement, 1960.

[109]- La Convention de 1951 relative au statut des réfugiés .

La Convention internationale des droits de l'enfant, 1989.

La Convention internationale sur la protection de tous les travailleurs migrants et des membres de leurs familles, 1990[1].

La Convention relative aux droits des personnes handicapées (CRPD) du 13 décembre 2006

[110]- La Convention (n°111) concernant la discrimination dans l'emploi et la profession, 1958

La Convention (n°97) concernant les Travailleurs migrants, 1949

La Convention (n°143) relative aux migrations dans des conditions abusives et pour la promotion de l'égalité des chances et de traitement des travailleurs migrants, 1975

[111]- Kimberlé Crenshaw Kimberlé Crenshaw a introduit le terme d'«intersectionnalité» à la fin des années 1980, dans un livre marquant devenu un classique: «Demarginalizing the Intersection of Race and Sex: A Black Feminist Critique of Antidiscrimination Doctrine, Feminist Theory and Antiracist Politics» (1989)

Le Maroc, tente d'autre part, de relever le défi pour mettre ses ambitions législatives en réalités et pour lutter contre toutes les formes de discrimination et de racisme, qui fait, désormais l'objet de pénalisation [117] et ce malgré l'absence d'une loi uniforme et d'un Plan d'action contre le racisme.

Prenant conscience que la question de la discrimination exige une réponse collective soutenue, le Maroc entame une réforme constitutionnelle suivie par l'adoption d'un certain nombre de dispositions législatives [118] et quelques politiques publiques.

Ceci étant, la carence des mesures correctionnelles dans les dispositions de la loi, est l'une des limites du cadre juridique marocain. Pourtant, la loi suprême du Royaume consacre dans son préambule le principe de non-discrimination[119]. D'autre part, la multiplication des instruments législatifs au Maroc, sur la question va mettre en exergue l'importance d'interroger les critères prohibés de discrimination. Les tableaux suivants reprennent quelques critères prohibés de discrimination présents dans quelques instruments – recueillis à titre indicatifs- du corpus juridique marocain[120] :

	Asce nda nce	e/ xe	ou le	Han ur	con p	poll e	Rel tiq	nce ue	L'ap part ena on cale	L'orig ine social e ou Ag syndi cale	La nati rt ing	anc on un	Asc end anc e Fo Nal ssa nce
Constitution	X			X	X					X	X		
L. 88-13 Presse article 72, Discours de haine			E	X			X						
L.36-04 partis politique sur base a.4			E				X			X	X		
L.23-98 a. 51: Détenus	X	X	X			X	X	X		X	X		
L.09-09 manif. sportive a. 308-5	X	X	X	X	X	X	X	X		X		X	
a. 36 C.travail-L 65-99- licencierement		X	X	X	X	X	X					X	
art 9 C.travail	X	X	X	X	X	X	X	X					

[112] - Protocole facultatif à la convention sur l'élimination de toutes les formes de discrimination à l'égard des femmes de 1999. Il y est mentionné que les femmes font notamment l'objet de « discriminations sur le lieu de travail ». L'utilisation du pluriel paraît ici viser plus la succession d'actes discriminatoires dont serait victime une femme au travail que la combinaison, le cumul ou la connexité de critères discriminatoires. En ce sens, ce texte reconnaît implicitement l'existence de discriminations multiples ou du moins d'une catégorie d'entre elles, à savoir les discriminations successives.

La Convention relative aux droits des personnes handicapées (CRPD) du 13 décembre 2006 s'intéresse elle aussi aux discriminations multiples. La CRPD interdit la discrimination fondée sur le handicap dans le domaine de l'emploi. Elle fournit une liste non-exhaustive de situations incluant « notamment les conditions de recrutement, d'embauche et d'emploi, le maintien dans l'emploi, l'avancement et les conditions de sécurité et d'hygiène au travail ». Celle-ci offre une vision renouvelée de la protection des droits de l'Homme notamment du fait de sa rédaction plus récente. En effet, l'article 5 de ladite Convention qui promeut l'égalité et la non-discrimination pose une interdiction « de toutes les discriminations fondées sur le handicap et [garantit] aux personnes handicapées une égale et effective protection juridique contre toute discrimination, quel qu'en soit le fondement ».

La formulation de la Convention diffère légèrement de celle retenue dans les textes plus anciens. Ces derniers prohibaient « toute » discrimination, ou « une telle » discrimination alors que la Convention de 2006 utilise le pluriel.

[113]- Instruments du soft Law peuvent consister en des déclarations, actes adoptés par les États au sein des organisations internationales ou lors de conférences internationales, normes produites par les organisations internationales ou encore par les codes de bonne conduite. Les mémorandums d'entente, résolutions, recommandation des Organes de la charte et organes des traités...

[114]- La Déclaration de Philadelphie, adoptée en 1944, par l'OIT ;

	Asce nda nce	Sexe	Race/ Éthni e	Coule ur	Handi cap	Situatio n conjug ale	L'opini on politiqu e	Religio n	L'appar tenanc e syndica le	Âge	L'origin e sociale ou syndica le	Langue	Ascend ance nationa le
L.19-12 Sur les personnes travailleuses domestiques			X							X			X
L. 65-15 Les établissements de protection sociale	X												X
L.103-13 violence relative à la lutte contre la violence à l'égard des femmes	X				X	X				X			X
			X										

	Asce nda nce	Sexe	Race/ Éthni e	Coule ur	Handi cap	Situatio n conjug ale	L'opini on politiqu e	Religio n	L'appar tenanc e syndica le	Âge	L'origin e sociale ou syndica le	Langue	Ascend ance nationa le
code de la famille 2004		X								X			
L.cadre 97-13 sur les enfants en situation de handicap										X			
A.36.5 et 36.6	X				X								
L.27-14 lutte contre la traite des êtres humains	X		X										X

La Déclaration sur l'élimination de toutes les formes d'intolérance et de discrimination fondées sur la religion ou la croyance
 Assemblée générale des Nations Unies le 25 novembre 1981 (résolution 36/55) ;
 le Pacte mondial sur les migrations conclu à Marrakech vise à promouvoir « des migrations sûres, ordonnées et régulières » 2018. ;
 Sommet mondial de l'Alliance des civilisations-Rabat, 2020 ;
 Le plan d'action de Rabat relatif à l'interdiction de tout appel à la haine, 2012 ;
 La Déclaration de New York Pour les Réfugiés et les Migrants 2016
 Déclaration et Programme d'action de Durban 2001 ;
 La Conférence mondiale contre le racisme, la discrimination raciale, la xénophobie et l'intolérance qui y est associée, tenue en 2001 à Durban
 La Conférence d'examen de Durban, tenue en 2009 à Genève
 La Conférence mondiale contre le racisme, la discrimination raciale, la xénophobie et l'intolérance qui y est associée – Durban – programme d'action (2001) ;
 2018 « Conférence ministérielle Africaine pour un Agenda africain sur la Migration » et qui a connu la participation d'une vingtaine de ministres et responsables gouvernementaux africains.
 [115]- C'est l'absence de toute discrimination directe ou indirecte ». a)Une discrimination directe se produit lorsque, pour des raisons de race ou d'origine ethnique, une personne est traitée de manière moins favorable qu'une autre ne l'est, ne l'a été ou ne le serait dans une situation comparable; ex contrôle au faciès
 b)Une discrimination indirecte se produit lorsqu'une disposition, un critère ou une pratique apparemment neutre est susceptible d'entraîner un désavantage particulier pour des personnes d'une race ou d'une origine ethnique donnée par rapport à d'autres personnes, à moins que cette disposition, ce critère ou cette pratique ne soit objectivement justifié par un objectif légitime et que les moyens de réaliser cet objectif ne soient appropriés et nécessaires
 [116]- À titre d'exemple nous pouvons mentionner l'Agenda 2030 dont son objectif 10 : Inégalités réduites vise à réduire les inégalités entre les pays et à leur sein) et ses différentes cibles : - 10.2 Autonomisation et intégration d'ici à 2030, autonomiser toutes les personnes et favoriser leur intégration sociale, économique et politique, indépendamment de leur âge, de leur sexe, de leurs handicaps, de leur race, de leur appartenance ethnique, de leurs origines, de leur religion ou de leur statut économique ou autre. - 10.3: Égalité des chances. Assurer l'égalité des chances et réduire l'inégalité des résultats, notamment en éliminant les lois, politiques et pratiques discriminatoires et en promouvant l'adoption de lois, politiques et mesures adéquates en la matière. - 10.7 : Migrations. Faciliter la migration et la mobilité de façon ordonnée, sans danger, régulière et responsable, notamment par la mise en œuvre de politiques de migration planifiées et bien gérées.
 [117]- Autant dans la Constitution (Art.19) que dans la loi n° 36-04 relative aux partis politiques, loi sur les associations qui prévoit, des sanctions vis à vis des associations, partis politiques, et groupements de fait qui provoquent, incitent ou encouragent la discrimination, la haine ou la violence envers une personne ou un groupement de personnes. l'Art4., les comportements discriminatoire des particuliers comme des agents dépositaires de l'autorité publique ou chargés d'une mission de service public relèvent, d'une incrimination pénale (code pénal, art. Loi n° 24-03 modifiant et complétant le code pénal (2004) dans son article 431-1, Section ajoutée par l'article premier de la loi n° 09-09 sur les manifestations sportives, complétant le code pénal promulguée par le dahir n° 1-11-38 du 29 joumada II 1432 (2 juin 2011), et article 308-5.)

	Asc en da nc e	Rac e/ Se xe	É/C tCo ur p	Han dic ap te	Situa tion con jug ale	L'opi nion politi que	L'app arten danc e	L'origi ne social ou régio nale	Asce nda nce nat ion ale	Fort s sa nce
a. 478 C.travail										
Agences Recrut. Ove		X	X	X		X	X		X	X
C. pénal		X	X	X	X	X	X	X		
a. 431		X	X	X	X	X	X	X		
L.cadre 51.17 système d'éducation		X						X		X
préambule-article 4									X	
réglement intérieur des hopitaux de 2011		X	X							

	Asc en da nc e	Rac e/ Se xe	É/C tCo ur p	Han dic ap te	Situa tion con jug ale	L'opi nion politi que	L'app arten danc e	L'origi ne social ou régio nale	Asce nda nce nat ion ale	Fort s sa nce
L. 65-00 couverture médicale		X			X					
art 9.2 C.travail		X	X	X	X	X	X	X	X	
art 36 C.travail		X	X	X	X	X		X	X	
art 478 C.travail		X	X	X		X	X	X	X	
art 516 C.travail		X							X	
art 521. C.travail		X	X						X	

Asce nda nce	Sexe	Race/ Ethnie	Couleur	Handi cap le	Situa tio n con jug ale	L'opi nion politi que	Reli gion	L'ap part en danc e	L'origi ne social ou régio nale	Asce nda nce nat ion ale	Fort s sa nce			
Nbr	0	21	15	10	11	7	9	11	5	8	3	13	2	1

[118]- Réponse du Maroc à la Rapporteuse spéciale sur les formes contemporaines de racisme, de discrimination raciale, de xénophobie et de l'intolérance qui y est associée à l'issue de sa mission au Royaume du Maroc 2021.

[119]- le Maroc « développe une société solidaire où tous jouissent de la sécurité, de la liberté, de l'égalité des chances, du respect de leur dignité et de la justice sociale (...). Le Royaume du Maroc (...) réaffirme son attachement aux droits de l'Homme tels qu'ils sont universellement reconnus (...) réaffirme ce qui suit et s'y engage à bannir et combattre toute discrimination à l'encontre de quiconque, en raison du sexe, de la couleur, des croyances, de la culture, de l'origine sociale ou régionale, de la langue, du handicap ou de quelque circonstance personnelle que ce soit »

[120]- En attendant d'achever un travail personnel de recueil de textes marocain sur la question.

Les données des tableaux, dévoilent des avancées certaines, en matière d'intégration de différents critères prohibés de discrimination, pour faire disparaître la plupart des dispositions discriminatoires, ce qui est marqueur d'une volonté politique en faveur d'un vivre ensemble sans discrimination.

Nonobstant, les données, révèlent l'absence de prise en charge de l' « ascendance » comme critère prohibé de discrimination, dans le texte Marocain. Pourtant ce critère prohibé est très visibilisé dans les instruments internationaux autant du Hard que du soft law –précités-. Dans le même registre, la lecture des tableaux, remonte, le silence du texte marocain sur d'autres critères prohibés de discrimination, pourtant assez présents et largement évoqués dans de nombreux instruments internationaux, auxquels le Maroc est parti ; il s'agit, notamment des critères prohibés suivants : Grossesse, Caractéristiques génétiques, Orientation sexuelle, Identité de genre... ».

Dans certaines dispositions législatives, le critère même de la discrimination peut être pénalisé, et s'inscrire sur le terrain du crime. Les pénalités

prévues dans les articles 489, 490 du Code pénal marocain attestent de l'effet discriminatoire à l'égard des personnes sur la base de leurs orientations sexuelles et identités et expressions de genre - les privant non seulement de la protection juridique en cas de discrimination, mais aussi d'autres droits fondamentaux.

De même l'article 490 du code pénal a un fort impact discriminatoire sur les enfants nés hors mariage. L'Article 148 entraîne des obstacles quant à la jouissance, des enfants né hors mariage, à l'identité (parentale) au même titre que les autres enfants né.e.s d'un mariage[121].

Cette carence, rend inévitable la persistance d'un certain nombre de discriminations qui résultent soit de l'absence de loi uniforme, ou de la législation elle-même. D'un autre côté, les instruments convoqués dans les tableaux, pâtissent de l'absence d'une définition claire de la discrimination raciale[122] conformément à l'article 1 de la convention sur la lutte contre toutes les formes de discrimination[123], en ne tenant pas compte des motifs de la discrimination visée, notamment l'ascendance, la couleur, etc.,

[121]- Voir à ce propos: CERD (2010). Examen des rapports soumis par les États parties conformément à l'article 9 de la Convention (C/MAR/CO/17-18).

[122]- Article 431-1 du code pénal :

Constitue une discrimination toute distinction opérée entre les personnes physiques à raison de l'origine nationale ou sociale, de la couleur, du sexe, de la situation de famille, de l'état de santé, du handicap, de l'opinion politique, de l'appartenance syndicale, de l'appartenance ou de la non appartenance, vraie ou supposée, à une ethnie, une nation, une race ou une religion déterminée

[123]- La convention définit cette discrimination comme « toute distinction, exclusion, restriction ou préférence fondée sur la race, la couleur, l'ascendance ou l'origine nationale ou ethnique, qui a pour but ou pour effet de détruire ou de compromettre la reconnaissance, la jouissance ou l'exercice, dans des conditions d'égalité, des droits de l'homme et des libertés fondamentales dans les domaines politique, économique, social et culturel, ou dans tout autre domaine de la vie publique ».

L'analyse du contenu de la loi pénale marocaine, dévoile que cette dernière se contente d'énumérer les critères prohibés sans aborder les définitions, ni de la discrimination, ni de la victime ni du délit et du crime de discrimination raciale et d'incitation à la haine et à la violence, ni l'indemnisation des dommages matériels et moraux des victimes ni les garanties procédurales et substantielles de protection des victimes.

Dans ce sens le Code pénal, actuel, ne contient aucune disposition qui donne pleinement effet à l'article 4 de la Convention sur l'élimination de toutes les formes de discrimination, et en particulier une incrimination spécifique sur la diffusion d'idées racistes. Une des recommandations du CERD va dans ce sens, en invitant le Maroc à inscrire dans sa législation pénale le motif raciste comme circonstance aggravante de la discrimination raciale[124].

Sur un autre registre, le tableau remonte l'absence d'une approche intégrée[125] préconisée dans la législation anti discrimination.

I-2- Communication et interaction des critères en faveur d'une non-discrimination multiple[126]/ intersectionnelle[127]

Les questions relatives au racisme et la xénophobie sont généralement en relation et en écho à la situation des personnes migrantes – même si certaines institutions internationales les séparent-. Par contre, sur le registre des politiques d'égalité et de non-discrimination, les mécanismes onusiens de protection des droits de l'homme, recommandent, l'analyse intersectionnelle»[128] ou multiple comme la plus appropriée et la plus recommandée des démarches d'analyse[129].

D'où l'utilité de s'arrêter sur les particularités des diverses situations qui peuvent provoquer des situations de discrimination, de vulnérabilité ou même les deux à la fois. Si le cadre juridique et politique au Maroc s'est penché sur la discrimination en général, en revanche l'intersectionnalité –en tant que phénomène complexe et multidimensionnel a été très peu prise en charge.

[124]-Recommandation du Comité sur l'élimination de toutes les formes de discrimination sur le Maroc, voir supra.

[125]- cette approche devrait être présente dans les dispositions dans toutes les branches du droit : Droit civil, administratif,pénal, etc.

[126]- Ibid, p. 4

[127]- Ibid, p. 4

[128]- voir. Par ex. Par. 3. CERD (1995).Recommandation générale 19 concernant l'article 3 de la Convention (Quarante septième session): https://confdts1.unog.ch/1%20SPA/Tradutek/Derechos_hum_Base/CERD/00_3_obs_grales_CERD.html#GEN19 (visité le 13-3-2022) :

Certes, la législation marocaine contient certaines dispositions d'interdiction de la discrimination à entrée multiple c'est le cas de la loi 19-12 relative aux conditions de travail et d'emploi des travailleuses domestiques, la loi relative au conseil de la famille et de l'enfance, la loi 103-13 de lutte contre les violences faites aux femmes, la loi cadre 97-13 sur les enfants en situation d'handicap, qui établit des critères de discrimination multiple, cette dernière a été complétée par une politique publique intégrée pour la promotion des personnes en situation de handicap (PPIPISH).

C'est le cas également de la loi 27-14 relative à la lutte contre la traite des êtres humains (2016) et la loi sur les hôpitaux de 2011 qui ouvre l'accès inconditionnée et gratuit aux services de santé aux femmes en situation de grossesse et de migration régulière ou irrégulière. C'est le cas, également, de la loi sur l'état civil qui donne le droit à un état civil aux enfants né.e.s de parents en situation de migration régulière ou irrégulière, pour éviter les cas d'apatridie.

D'autre part, la législation marocaine en matière de travail et d'emploi, prévoit des mesures de sanction stipulées par le nouveau Code à l'encontre de certains abus vis-à-vis de ces catégories sociales dites « fragiles » : femmes en état de grossesse[130], des enfants, filles et garçons mineurs de moins de 18 ans[131] et des personnes handicapées, et des droits « le droit de la femme mariée ou non, d'adhérer à un syndicat professionnel et de participer à son administration et à sa gestion.[132]».

Ceci étant, la réflexion sur la discrimination, au Maroc, tient, encore, peu compte des facteurs intersectoriels. L'intersectionnalité est une réalité difficile à quantifier dès lors qu'il n'est pas tenu en compte le fait qu'une personne ayant plus d'un statut qui la rend vulnérable à la discrimination peut souffrir d'une forme de discrimination différente du reste du groupe général. La situation spécifique des femmes migrantes et réfugiées au Maroc, en est une manifestation. Malgré

En décrivant la discrimination dans le logement, le Comité pour l'élimination de la discrimination raciale reprend l'idée de l'intersectionnalité en considérant qu'il est « influent sur la répartition des habitants par quartiers et ces différences se conjuguent parfois aux différences de race, de couleur, d'ascendance et d'origine nationale ou ethnique.

À cet égard, il convient également de rappeler le nouvel agenda urbain – Habitat III des Nations Unies sur le logement et le développement durable qui affirme l'importance des relations « entre des dimensions sociales, économiques et environnementales du développement durable, lesquelles sont intégrées et indissociables » pour promouvoir des sociétés stables, prospères et inclusives et la justice sociale à partir de l'accès à la sphère publique Par. 24. Nations Unies (2016). Conférence Habitat III – Le Nouveau Programme pour les villes (RES/66/207): <http://habitat3.org/wp-content/uploads/NUA-French.pdf> (visité le 7-4-2022)

V. supra Déclaration de fin de mission de la Rapporteuse spéciale ; le Comité pour l'élimination de toutes les formes de discrimination à l'égard des femmes sur les mesures temporaires spéciales n°28 (2010), ainsi que les Observations générales 3 (2016) et 6 (2018) du Comité des droits des personnes handicapées.

[128]- HCHR (2018). Déclaration de fin de mission de la Rapporteuse spéciale sur les formes contemporaines de racisme, de discrimination raciale, de xénophobie et de l'intolérance qui y est associée à l'issue de sa mission au Royaume du Maroc: <https://www.ohchr.org/fr/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=24043&LangID=F> (visité le 13/05/2019)

[129]- même si les diverses caractéristiques présentent des problématiques spécifiques.

l'existence de mesures et programmes pour lutter contre les violences faites aux femmes, les politiques et la législation destinées à combattre la violence envers les femmes, au Maroc, n'inclut pas encore des mesures spécifiques[133] pour lutter contre les violences faites aux femmes migrantes et réfugiées.

Sur ce registre, en 2019, la Rapporteuse spéciale sur toutes les formes contemporaines de racisme, de discrimination raciale et de xénophobie en mission au Maroc, tout en reconnaissant les progrès réalisés en matière d'égalité raciale, souligne la nécessité ... de reconnaître des problèmes spécifiques générés par des discriminations intersectionnées basées sur le genre, l'orientation sexuelle ou le handicap[134].

Dans le même sens, il est important de relever que la législation marocaine accorde encore peu d'importance aux « catégories sociales fragiles ». Ainsi, cette dernière reste muette lorsqu'il s'agit de certaines pratiques sociales comme le racisme, par exemple, qui n'est mentionné que dans le cadre des motifs non valables justifiant un licenciement ou la prise d'une mesure disciplinaire (article 36 du Code du travail). Quant aux personnes en situation de handicap, le nouveau Code encourage bien la prise de mesures en faveur de cette catégorie sociale, leur permettant de garantir effectivement l'égalité des chances et des opportunités. Des dispositions générales et vagues sont censées, en principe, mettre fin à des abus quotidiens vécus par des personnes salariées souvent démunies de toute forme de protection.

[130]- Interaction, au moins, de deux critères prohibés de discrimination : sexe et handicap

[131]- Interaction, au moins, de deux critères prohibés de discrimination : sexe et âge

[132]- Selon l'article 9 alinéa 3, de la loi n°65-99 relative au Code du Travail marocain : Interaction, au moins, de deux critères prohibés de discrimination : sexe et situation familiale.

[133]- Par mesures spécifiques nous entendons, des mesures qui prennent en compte les spécificités de la situation, de ces sous- groupes de femmes au Maroc, et en particulier de leur statut légal à l'intérieur du Maroc.

[134]- HCHR (2018). Déclaration de fin de mission de la Rapporteuse spéciale sur les formes contemporaines de racisme, de discrimination raciale, de xénophobie et de l'intolérance qui y est associée à l'issue de sa mission au Royaume du Maroc. Extraite de: <https://www.ohchr.org/fr/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=24043&LangID=F> consulté le 13/05/2019

[135]- ICRAM, Politique publiques, politique publique intégrée pour la promotion des personnes en situation de handicap (PIPSH), La vision stratégique 2015-2030 pour la réforme de l'école, Le plan gouvernemental pour l'éducation inclusive visant la généralisation de la scolarisation des enfants à besoins spécifiques a été lancé en 2019, Le programme « Education et Culture » vise l'intégration des migrants et des réfugiés dans la société marocaine en leur faisant bénéficier des mêmes droits que les Marocain

[136]- Ce droit est réservé uniquement à l'homme marocain. Selon l'article 10 du Code de la nationalité, «seule la femme étrangère qui a épousé un Marocain peut, après une résidence habituelle et régulière au Maroc du ménage depuis 5 ans, souscrire une déclaration adressée au ministre de la Justice en vue d'acquérir la nationalité marocaine»

Pour illustrer les carences enregistrées par la législature marocaine à ce niveau, nous citerons l'article 24, par ex., qui exhorte la personne employeuse à prendre des mesures dans ce sens sans pour autant expliciter les mesures « punitives » prévues pour toute violation des règles prescrites.

Certes, les instruments juridiques seuls ne sont pas suffisants pour mener une telle lutte, mais les législations nationales cohérentes, homogènes luttant contre des formes de discrimination à valeur multidimensionnelle en particulier intersectionnelle sont nécessaires pour un mieux vivre ensemble. D'autant plus qu'au Maroc, le vivre ensemble continue de poser de nombreux défis en raison des nouvelles formes multidimensionnelles de discrimination encore peu prises en charge autant par les textes que par les politiques publiques[135] mises en place.

Certaines peuvent renvoyer à des situations de discrimination multiples (facteurs différents de discriminations qui se produisent de manière séparée) et d'autre à des situations de croisement entre les différentes sources de discrimination (intersectionnelle), dont notamment en raison de l'origine et du sexe. Cela affecte la femme étrangère de manière concrète sur:

1

La dimension civile relative à l'impossibilité d'accéder à l'héritage de son mari marocain, et à l'impossibilité à la femme marocaine mariée à un étranger de lui transmettre sa nationalité[136].

2

La dimension filiation de certaines mères célibataires étrangères qui souffrent de la difficulté d'attribuer la nationalité, par filiation, à leurs enfants dans certains cas[137] ; de l'impossibilité des personnes en situation de handicap ou de maladie d'accéder à la nationalité marocaine[138].

3

La dimension parité comme préalable à la lutte contre les discriminations, en lien, spécifiquement avec des exigences dans les procédures d'octroi de cartes d'immatriculation, de résidence, etc. et qui peuvent être liées aux types d'activités, et d'emplois occupés, ainsi qu'à leur durabilité. Ces exigences peuvent occasionner des situations de discriminations indirectes[139] pour certaines personnes migrantes actives dans le secteur informel ;

[137]- Cas des mères célibataires égyptiennes résidant au Maroc.

[138]- « être Sain de corps et d'esprit » est une des conditions d'attribution de la nationalité marocaine, voir art de la loi 62-06.

[139]- Intégrer l'approche genre ne consiste pas seulement en l'abrogation des discriminations directes à l'égard des femmes migrantes dans la loi. Telles que définies par l'article 1 de la Convention sur l'élimination de toutes les formes de discrimination à l'égard des femmes, les discriminations indirectes sont le fait des lois qui peuvent paraître neutres, car n'étant pas discriminatoires en elles-mêmes. Mais c'est à travers leurs effets différenciés sur les femmes qu'elles le deviennent

4

La dimension genre en lien avec des formes multiples d'invisibilités :

Financières, manifeste au niveau des cotisations et ses corollaires en termes de protection sociale, due à la vulnérabilité économique des femmes migrantes, principalement subsaharienne, (faibles rémunérations conséquentes aux faibles niveaux d'instructions)

Sociale et spatiale, de ces femmes migrantes cantonnées dans des activités se réalisant dans des espaces, souvent, privés, à l'extérieur de l'espace public, en l'occurrence des activités de services (domestiques, soins à domicile, accompagnement à domicile, etc.). Ces différents remparts à la formalisation risquent de constituer des obstacles lourds à l'intégration et du vivre ensemble sans discrimination.

Pour conclure, le Maroc a, ainsi, besoin de développer un cadre juridique qui concrétise les principes d'égalité et de non-discrimination selon la constitution de 2011 et les orientations des conventions internationales, ou bien d'adopter une législation sur la criminalisation, ou de la promulgation de mesures spéciales pour prévenir le phénomène et protéger les victimes, ainsi que de la nécessité d'élaborer des plans nationaux capables de répondre de manière globale aux différentes dimensions du phénomène.

II - Le développement d'indicateurs au service d'une meilleure systématisation des plaintes et d'une approche intégrée

Le vivre ensemble sans discrimination ne se réduit pas à la promulgation de lois d'éradication du racisme, de la xénophobie et de l'intolérance qui y est associée. L'existence d'une loi ne signifie pas la jouissance effective de ce droit. Il est important, aussi d'accompagner ces efforts par des politiques publiques, des mesures, des actions de nature différente[140] et mécanismes de renforcement des instruments de prévention, de surveillance, de détection et d'élimination des incidents discriminatoires, racistes et xénophobes.

Dès 2013, le Maroc[141] a pris note d'un certain nombre d'observations spécifiques publiées par le mécanisme de contrôle mis en place par la Convention pour la protection des droits de tous les travailleurs migrants et des membres de leur

[140]- analyse, sensibilisation, information des citoyens et formation des différents acteurs clés

[141]- en tant que l'un des rares pays membre du Comité pour la protection des droits de tous les travailleurs migrants et des membres de leur famille

[142]- CMW (2013). Observations finales concernant le rapport initial du Maroc, adoptées par le comité à sa 19ème session (C/MAR/CO/A)

famille, dont notamment l'absence de plaintes ou de poursuites judiciaires qui constitue un symptôme de lacunes législatives et de carence en diffusion d'informations sur les recours judiciaires disponibles pour les migrants[142].

Dans ce sens, le royaume du Maroc a entamé le chantier de réformes des anciens mécanismes et d'élaboration de nouveaux, tous nécessaires pour la protection des personnes contre les possibles violations de leurs droits.

Dans ce sens, plusieurs instances marocaines travaillent pour la déclinaison de ces principes directeurs de la constitution en matière de l'égalité des chances et la non-discrimination. Il s'agit en particulier de : la DIDH, le CNDH, l'Institution du Médiateur du Royaume et la nouvelle instance d'égalité APALD.

- La Délégation Interministérielle aux Droits de l'Homme (DIDH) qui a pour missions, de contribuer à l'élaboration et à la mise en œuvre de la politique gouvernementale en matière de droits de l'Homme, de coordonner l'action gouvernementale en matière de promotion de la culture des droits de l'Homme et de proposer les mesures nécessaires pour leur intégration dans les politiques publiques, d'élaborer et de présenter les rapports nationaux aux mécanismes des Nations Unies ainsi que de

renforcer la participation du Maroc à la dynamique internationale dans le domaine des droits de l'Homme. Elle dispose d'un portail électronique « Tafa3oul » (interaction) dédié à la gestion des plaintes.

- L'Institution du Médiateur du Royaume, instance nationale indépendante, avec un rôle particulier dans la préservation des droits des citoyens et citoyennes dans leurs relations avec l'administration, ainsi que son action visant à leur rendre justice face à tout abus, dans le cadre de la primauté de la loi et de la consolidation des principes de la justice et de l'équité.
- Le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) chargée de connaître toutes les questions relatives à la défense et à la protection des droits humains et des libertés, à la garantie de leur plein exercice et à leur promotion ainsi qu'à la préservation de la dignité, des droits et des libertés individuelles et collectives des citoyennes et citoyens et ce dans le strict respect des référentiels nationaux et universels en la matière. loi 76-15 a institué 3 mécanismes de plainte (P.V. Torture+ P. enfants+ Protection PSH).
- L'Autorité pour la parité et la lutte contre toutes les formes de discrimination (APALD):

[143]- *ibid.* Déclaration de fin de mission de la Rapporteuse spéciale sur les formes contemporaines de racisme, de discrimination raciale, de xénophobie et de l'intolérance qui y est associée.

[144]- CERD (2010). Examen des rapports soumis par les États parties conformément à l'article 9 de la Convention (C/MAR/CO/17-18).

Prévue par l'article 19 de la Constitution, le projet de loi 14.79 relatif à la création de l'APALD.

En 2019, la Rapporteuse spéciale sur toutes les formes contemporaines de racisme, de discrimination raciale et de xénophobie en mission au Maroc, tout en reconnaissant les progrès réalisés en matière d'égalité raciale, souligne la nécessité de créer un cadre juridique et politique conforme au contenu du Comité pour l'élimination de la discrimination raciale afin de garantir aux victimes de la discrimination un accès effectif à la justice[143].

En écho, à cette dynamique de lutte contre toutes les formes de discriminations, d'autres mécanismes de plainte ont été institués au sein de certains ministères (emploi, santé, éducation, intérieur).

Ces mécanismes, indépendamment de leur pluralité ont besoin d'un cadre unifié et homogène de définition des critères et des indicateurs d'identification des incidents, d'investigation et de traitement des plaintes liées à la discrimination raciale, favorisant ainsi la qualification de cas et une meilleure systématisation des plaintes. En sus, de ces indicateurs communs, chaque mécanisme sera en capacité de décliner ses indicateurs spécifiques.

Ce tableau reprend quelques indicateurs communs – à titre indicatif – puisés du benchmarking international.

Indicateurs liés aux institutions	Indicateurs liés à la victime	Indicateurs liés à l'auteur du forfait	Indicateurs liés à l'espace et au temps
Ombudsman /Comité de plaintes : Nombre de plaintes reçues et traitées; pourcentage de situations corrigées	Perception des victimes	Caractéristiques: L'agresseur portait-il des vêtements, des tatouages ou des insignes l'associant à un Groupe de haine organisé -GHO?	L'endroit: l'incident est survenu dans/ ou aux abords, d'un lieu communément associé aux membres d'un groupe minoritaire (centre de réfugiés et de demandeurs d'asile, foyer pour handicapés, club,) ;
Capacité de l'école à être un réceptacle pour des activités de prévention	Indicateurs liés au comportement de la victime	Attitude: L'agresseur a-t-il manifesté son appartenance, soutien ou son approbation aux actions ou à la mission d'un Groupe de haine organisé?	Incident dans/ à proximité d'un lieu de culte, cimetière, domicile privé, établissement associé à un groupe minoritaire ; dans les transports publics,
L'éducation populaire et les initiatives visant à faire découvrir la diversité ethnoculturelle de la ville/région : lieux de mémoire, projets culturels, célébrations, fêtes, etc	- Indicateurs liés à l'apparence extérieure, et aux formes de contrôles subis	types de discours de haine • Présence de mots (Word Bank) • Structures non verbales désobligeantes. Ex. Émoticônes, ponctuation, capitalisation, etc	Tendance ou fréquence des précédents incidents lieu dans la même zone ? • circulation de documents hostiles dans la zone concernée
Discrimination de la part des prestataires qui intègrent spécifiquement les migrant.e.s (empêchant le refus de soins, de scolarité, etc.).	- Indicateurs liés à l'état psychologique de la victime et aux formes de violences subies	Commentaires : Le suspect a-t-il fait des commentaires ou des déclarations écrites concernant le.s victime.s.	Déprédations de biens matériels: La signification d'un bâtiment ou un lieu (religieuse ou symbolique, cimetière, un monument, transport de morts, école, magasin)
la présence d'interprètes dans les grands hôpitaux et dans les services de police et de justice.	La victime était-elle clairement identifiable comme appartenant à un groupe (couleur, langue, vêtement, fréquentation de lieux religieux, etc.)	Perception de l'auteur du forfait	Des incidents dans des temps spécifiques (commémorations, fête religieuses, etc)

En sus du développement des indicateurs, le Comité pour l'élimination de la discrimination raciale (CERD) a recommandé - dans ses Observations finales sur le Maroc- pour garantir l'administration de la justice, de recourir au renversement de la charge de la preuve dans les affaires de discrimination raciale en matière civile[144].

Enfin, il est important de souligner l'importance du rôle de signalisation des Organisation de la société civile (OSC), qui sont censées sur la base des plaintes et cas spécifiques, saisir l'instance de recours, et construire un plaidoyer auprès des autorités pour un changement de comportements et des lois, entre autres.

Conclusion

La Déclaration de New York[145] - à l'origine du Pacte mondial pour des migrations sûres, ordonnées et régulières adoptée à Marrakech en décembre 2018- constitue la base sur laquelle les États peuvent incorporer dans leurs législations et plans nationaux une réponse globale en faveur des personnes réfugiées et des migrantes. Comme l'a averti le Secrétaire général de l'ONU, « l'intégration n'est pas l'affaire des États agissant de manière isolée. Intégrer les réfugiés et les migrants suppose une ample participation d'un large éventail d'intervenants »[146].

Ce processus est une activité de coopération entre l'État et les organisations de la société civile, les médias, les associations de réfugiés et de migrants et les institutions internationales de défense des droits de l'Homme ; ainsi que les communautés religieuses et autres organisations du secteur privé. Encore faut-il que des groupes de migrantes –et migrants- soient en mesure d'assurer leurs représentations auprès des acteurs publics. Faciliter cette représentation passe donc par soutenir la société civile en relation avec les personnes migrantes, ainsi que par la promotion du dialogue avec les syndicats en mesure de l'assurer, notamment sur des problématiques des conditions de travail des personnes migrantes, de leur droit à cotiser, et jouir de la protection sociale.

[145]- la Déclaration de New York pour les réfugiés et les migrants (résolution 71/1), adopté à l'unanimité par l'assemblée générale des NU, le 19 Septembre 2016

<https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/>

[146]- Par. 66. Nations Unies (2016). Sécurité et dignité : gérer les déplacements massifs de réfugiés et de migrants. Rapport du Secrétaire général (A/70/59). Extraite de : <https://undocs.org/fr/A/70/59> (visité le 10/06/2019)



Le changement de la sphère politique au Maroc

Hassan Aourid

LE CHANGEMENT DE LA SPHÈRE POLITIQUE AU MAROC



Hassan Aourid : Professeur de Sciences Politiques, FSJES Souissi, Université Mohammed V - Rabat, écrivain et historien

Les dernières élections législatives au Maroc, du 8 septembre 2011, avec le déclassement de la première force du pays, pour deux mandats consécutifs, le PJD, et un des principaux acteurs de la vie politique pour deux décennies depuis 2002, est un tournant dans la vie politique marocaine. Le parti n'a pas seulement dégringolé, mais fut réduit à la proportion congrue, de la huitième place, n'arrivant même pas à former un groupe parlementaire.

Cela augure incontestablement d'un changement du paysage politique, avec une nouvelle génération, née sous le règne de Mohammed VI (1999), et qui a voté pour la première fois (l'âge de majorité étant de 18 ans), aux élections de septembre 2021, qui se démarque de l'éthos prégnant, pour plus de trois décennies à savoir l'islam politique.

Cette génération si elle sait ce qu'elle ne veut pas, ne sait pas encore ce qu'elle veut.

Elle est en quête de discours, de cadres conceptuels et d'organisations, et de nouvelles représentations.

Les élections de 2021 closent incontestablement un cycle qui a commencé avec la nomination d'un technocrate, à la tête du gouvernement, en l'occurrence Driss Jettou, en octobre 2002, alors que l'USFP était en tête des élections législatives.

On pourrait dire que l'alternance dans sa première version avec l'USFP, avait échoué autant que la deuxième, avec le PJD.

Il est à noter, que les partis politiques, ceux avec un ancrage populaire, qu'on a coutume d'appeler les Partis de masse, ont été, pour ceux de gauche, dans les années 90, un vivier sur les grands thèmes de droits de l'homme, la lutte contre l'exclusion, la précarité, les droits de la femme, la diversité culturelle, épaulés par une société civile active.

Souvent les instances du pouvoir puisaient dans le réservoir d'idées, à la fois, des partis avec un ancrage sociétal, la société civile ou de la presse.

Nous n'y sommes plus. Les Partis politiques sont au mieux une caisse de résonance des milieux du pouvoir, et souvent des quantités négligeables. Les partis politiques adoués par le vote populaire sont invités à mettre en application le « modèle de développement », concocté par des experts. La société civile est squattée par des faux acteurs, y compris dans cette profusion de « centres de recherches ». La presse écrite a quasiment cessé d'exister, et quand elle persiste, elle n'a plus l'emprise qu'elle avait. La presse électronique lui a damé le pion, et celle-ci est en quête des annonceurs que d'être un réel vecteur d'opinion publique.

Il y a une crise politique, et cette crise se manifeste par la récurrence de mouvement de la rue, par les circuits informels, et par une politique diffuse, appelée par le champ politique informel.

La fin d'un cycle

Les phases qui ont ponctué le fait politique, depuis le règne du roi Mohammed, VI pourraient être ventilées comme suit sur cinq grands temps

01.

Les élections d'octobre de 2002 : elles ont constitué un coup de frein à « l'alternance démocratique », avec l'adoubement de la technocratie, et un retour remarqué à l'approche sécuritaire suite aux attaques terroristes de mai 2003.

02.

Les élections de 2007 : avec un taux de participation très bas, dépassant à peine les 37% des inscrits, mettant à nu la désaffection de la population du fait politique. Ce fut une alerte qui a été traduite, dans des milieux proches du pouvoir, par la nécessité de créer un cadre politique. Ce qui fut fait, par la création du PAM, par des méthodes, pour le moins rocambolesques.

03.

Le mouvement du 20 février, suite au printemps arabe (2011), est certainement un tournant, montrant les limites du dirigisme politique. Cette phase a été marquée par le discours royal du 9 mars 2011, appelant à une nouvelle constitution, qui fut adoptée le 30 juillet 2011. Elle fut un exercice pour surmonter les carences factuelles et institutionnelles de la vie politique d'avant le mouvement du 20 février. Elle fut suivie par des élections législatives qui ont porté le PJD, avec Benkirane, en janvier 2012 à la tête du gouvernement.

04.

A partir de 2016, même si le PJD est reconduit, on peut assister à ce qui est appelé l'échec de la deuxième alternance, à la suite d'un blocage qui a montré les limites de l'article 47 de la Constitution. C'est dans ce contexte, marqué par un juridisme stérile qu'a éclaté le hirak du Rif, qui met fin à une forme d'ordre hégémonique, dont les grands traits furent la réconciliation, la réhabilitation de la culturel amazigh, les droits de l'homme. Tout cela est balayé, marquant une césure exacerbée par les lourdes peines contre les meneurs du Hirak.

05.

Les élections de 2021, avec déclassement du PJD, mettent fin à une phase. Toute la question, est ce que Les partis de l'administration peuvent-elles remplacer le vide laissé par le PJD ?

Etat des lieux

Il est fondamental de lire la loi fondamentale qui a montré des carences, aussi bien dans la forme que dans le fond. Sur la forme, l'article 47 a mis en exergue un dysfonctionnement patent. Sur le fond, l'interprétation qui devait être faite dans le sens démocratique, a plutôt favorisé ce qu'on a appelé le retour de la monarchie exécutive.

On assiste à un déclassement des partis de masses, (USFP, PJD), au profit des partis de cadres et de notables, ce qui ne peut permettre l'encadrement de la population. Les partis sont devenus des machines électorales, avec une activité saisonnière.

Il est à noter un retour en force du ministère de l'intérieur. Lors des dernières élections de 2021, le rôle du ministère de l'intérieur était pondérant, chargé seul de ce qu'on a coutume d'appeler « la régulation ». Pour la première fois, un ministre a dépassé la moyenne d'occupation du poste, (14 mois), pour être à la tête du ministère pour plus de cinq ans. Le trait marquant du ministère de l'intérieur était que le numéro 2, secrétaire d'Etat, ou ministre

délégué, était le véritable détenteur du pouvoir. Or, dans l'actuelle texture, non seulement le numéro 2 était terne, mais il a fini par dépérir.

Au-delà de l'agencement des compétences, le ministère de l'intérieur a repris ce qui lui avait échappé sous le règne de Mohammed VI : un acteur politique. Il fut acculé à un rôle technique. La nouvelle donne, le propulse au-devant de la scène, (Hirak du Rif, Covid, inflation...).

Par là même, nous assistons à un échec de l'approche technocratique, dans deux dossiers sensibles, le développement humain et l'enseignement. Le nouveau modèle de développement réussira-t-il là où la même approche, avec les mêmes concepteurs, avait échoué ?

Il est à signaler que les discours sur les identités ont montré leur limite, se cramponnant dans des revendications communautaires, et faillant à s'ériger en acteurs de citoyenneté, pour une mutualisation des revendications des minorités.

Perspectives d'avenir

Une nouvelle génération émerge, qui ne s'identifie plus aux discours prégnants (mouvement national, islam politique...), au fait de la révolution numérique,

Elle est en quête d'un nouveau discours, de nouveaux cadres, et de nouvelles élites.

Il y a une demande qui appelle offre.

الطبعة

| NADACOM DESIGN

64 زنقة موية، رقم 1 الرباط، اكدال - المغرب

رقم الإيداع القانوني: 2-4-9320-9920-978

الطبعة الأولى : دجنبر 2022

حقوق الطبع والنشر محفوظة

لطلب المنشورات:

INFO-MAROC@FES.DE

تنبيه: المواقف الواردة في هذا الكتاب تعبر عن آراء المؤلفين لوحدهم
ولا تلزم بالضرورة مؤسسة فريدريش إيبيرت

**FRIEDRICH
EBERT** 
STIFTUNG



RJME

Reseau des Jeunes Marocains Engagés



FES MAROC



FRIEDRICH-EBERT-STIFTUNG MAROC



FRIEDRICH EBERT STIFTUNG MAROC

**B.P 1769 9 RUE HAMZA 10080 AGDAL RABAT
+212 537 67 50 57
INFO-MAROC@FES.DE**